

نواكشوط - الجمهورية الإسلامية الموريتانية
20-21 شوال 1437 هـ - 25-26 يوليو/تموز 2016م

الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ق/27/(07/16)/61-ق ل(0334)



قمة الأمل

مرفقات

القرارات الاقتصادية والاجتماعية

الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (27)

الفهرس

- مرفق القرار رقم (661) بشأن: تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2
- مرفق القرار رقم (662) بشأن: تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 73
- مرفق القرار رقم (663) بشأن: تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030: نتائج المؤتمر الوزاري حول "تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية: الأبعاد الاجتماعية" 95

مرفق القرار رقم (661) بشأن: تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية
لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة



الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي (2010 - 2030)

(المسودة النهائية، آذار - مارس 2014)



giz Deutsch Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH



تقديم

انطلاقاً من واقع الموارد المائية العربية، التي تعاني من مصاعب متعددة على أكثر من صعيد، سواء من حيث ندرتها أولاً بسبب وقوع جل الأراضي العربية في نطاقات مناخية جافة أو شبه جافة، وبالتالي ضالة الهطولات المطرية، وارتفاع معدلات التبخر، والحساسية العالية للتغيرات المناخية الطارئة، وثانياً من حيث تسارع ازدياد الطلب عليها لتلبية احتياجات الخطط التنموية الطموحة للحكومات العربية في قطاعات مختلفة، ولاسيما في القطاع الزراعي، الذي يحوز على نسب عالية من اجمالي الموارد المائية المتاحة تزيد أحياناً على 90%، وثالثاً من حيث الإدارة، وذلك لمحدودية نجاحها في معالجة الكثير من المشاكل المرتبطة بالمياه، وبخاصة ارتفاع نسبة الهدر، والتلوث، والجفاف، والتصحر، واتساع الفجوة الغذائية، ورابعاً من حيث أن أكثر من 60% من المياه العربية يأتي من دول مجاورة، وأن جزءاً منها يقع تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي.

وباعتبار أن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) يمثل واحداً من أهم مراكز العمل العربي المشترك، وهويضطلع منذ تأسيسه وحتى الآن باتجاز الكثير من الدراسات التنفيذية والعلمية والفنية والبحثية والتطويرية والتنموية ذات الطابع العربي المشترك، فانه عمل وما زال على مساعدة الدول العربية في الجهود التي تبذلها لتحقيق الأمن المائي العربي، الذي يضمن لها أمنها الغذائي، ويحمي حقوقها من الموارد المائية المشتركة أينما وجدت.

ولدعم هذا التوجه قام المركز العربي (أكساد) بعد تكليف من المجلس الوزاري العربي للمياه في جامعة الدول العربية بوضع استراتيجية للأمن المائي العربي أقرتها القمة العربية المنعقدة بدورتها الثانية والثلاثين في بغداد - جمهورية العراق سنة 2012، وذلك تحت عنوان " الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة 2020 - 2030 ".

وفي السنة ذاتها كلف المجلس الوزاري العربي للمياه باعداد الخطة التنفيذية لتطبيق استراتيجية الأمن المائي العربي، وقد كلف المجلس بدوره المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بمهمة اعداد الخطة التنفيذية، والتنسيق في ذلك مع مجموعة عمل شكلت بالاضافة اليه من مؤسسات عربية واقليمية متخصصة.

وبناء عليه نظم المركز العربي عدة اجتماعات للجنة، نجم عنها الاتفاق على الهيكلية الأساسية للخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي، وتوزيع المهامات على الأعضاء، وقد تم انجاز المسودة الأولى للخطة في صيغتها النهائية في شهر أيلول/ سبتمبر 2013.

تمثل الخطة التنفيذية اطاراً عملياً لانجاز إستراتيجية الأمن المائي العربي هدفه العمل على خدمة رؤية عربية مشتركة لتطبيق الاستراتيجية في سبيل تذليل التحديات والصعوبات، التي تواجهها الموارد المائية في الدول العربية من جهة، ومن جهة ثانية من أجل خلق فرص التغلب على هذه التحديات والصعوبات لتوفير القدرة على تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في هذه الدول. وسيتم تقييم تنفيذ النشاطات المنصوص عليها في الخطة التنفيذية مرحلياً، وستستخدم نتائج التقييم لتحديث الخطة كل خمس سنوات.

لقد أكد المركز العربي (أكساد) من خلال مساهمته في وضع استراتيجية الأمن المائي العربي، ومن خلال المشاركة في اعداد خططها التنفيذية، ومتابعة وتنسيق جهودات مجموعة العمل المكلفة بانجازها على نجاحه في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقه، كبيت خبرة عربي يتمتع بالكفاءة والمقدرة على تلمس وتوصيف أسباب المشكلة المائية في المنطقة العربية، وعلى تحديد واختيار الطرائق والوسائل الناجعة للتغلب عليها، وذلك من أجل تطوير وتنمية المجتمعات العربية، للارتقاء بحالها الى مواقع حضارية متقدمة تهيء لأبناءها سبل العيش الكريم، وشروط الحياة الامنة المستقرة.

واذ يرجو المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) أن تلقى الخطة التنفيذية ونشاطاتها المقترحة الاهتمام والدعم المناسبين، من التبنّي والالتزام بالتطبيق، لما في ذلك من نتائج ايجابية هامة، ستساهم بلا شك في توفير ادارة رشيدة للموارد المائية العربية، وتعظيم الاستفادة التنموية المنشودة منها، فانه يتقدم لفريق اعداد الخطة بالشكر الجزيل على ما قدمه من جهودٍ مقدرة في انجاز المهمة، التي أوكلت اليه.

والله ولي التوفيق

الدكتور رفيق علي صالح

المدير العام

المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)

لجنة انجاز الخطة التنفيذية لإستراتيجية الأمن المائي العربي:

1. الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (AMWC).
2. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (ACSAD).
3. المجلس العربي للمياه (AWC).
4. مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي (CWSAWS).
5. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (ESCWA).
6. مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (CEDARE).
7. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط (FAO/RNE).
8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا (UNEP/ROWA).
9. المركز الدولي للزراعة الملحية (ICBA).
10. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).
11. وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق (IR, MOWR).

هذا وقد تولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، الى جانب الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه مهمة الاشراف ومتابعة عمل اللجنة، بناءً على قرار المجلس الوزاري العربي للمياه الصادر في دورته الرابعة المنعقدة في بغداد - جمهورية العراق يوم 2012/05/29 رقم (ق 53- د.ع 4) م.و.ع.م - 2012/05/29 بشأن متابعة تكاليف القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (شرم الشيخ 2011/01/19).

فريق خبراء انجاز الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي:

1. الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه (الدكتور جمال جاب الله).
2. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة – أكساد (الدكتور وائل سيف – الدكتور يوسف مرعي).
3. المجلس العربي للمياه (الدكتور حسين احسان العطفي).
4. مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي (السيدة شهرة قصيعة).
5. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (السيدة كارول شوشاني شرفان – الدكتور طارق صادق – الدكتور محمد ابراهيم الحمدي).
6. مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا (الدكتور خالد محمود أبو زيد).
7. منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط (الدكتور فيصل شنيني).
8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب اسيا (الدكتور فؤاد أبو سمرة).
9. المركز الدولي للزراعة الملحية (الدكتور خليل أحمد عمار).
10. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (Dr Guy Jobbins -Dr Anthony Turton).
11. وزارة الموارد المائية في جمهورية العراق (الدكتورة انتصار محمد علي – الدكتور محمد ابراهيم عبد الرزاق)

الخطة التنفيذية لإستراتيجية الأمن المائي العربي

المحتويات

المقدمة

- I. الخلفية والمبررات (ACSAD).
- II. الهدف (ACSAD).
- A. هدف إستراتيجية الأمن المائي العربي
- B. هدف الخطة التنفيذية
- III. الخطة التنفيذية- محاور العمل (السياسات والبرامج والمشاريع)
- A. توفير قاعدة بيانات تُحدّث باستمرار حول حالة الموارد المائية المتوافرة في الدول العربية
- 1 - إنشاء قاعدة بيانات مائية رقمية لمتابعة تنمية الموارد المائية، وبناء نظام عربي متكامل للمعلومات المائية (ACSAD و CEDARE).
- B. تحسين تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية
- 1- تعزيز استخدام مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية (CEDARE و FAO/RNE).
- 2- بناء القدرات المؤسسية والبشرية (AWC و FAO/RNE).
- 3- تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة (CEDARE و FAO).
- 4- رفع مستوى الوعي بقضايا المياه والبيئة (ACSAD و CEDARE).
- 5- مشاركة المجتمع الأهلي، والقطاع الخاص (AWC و FAO).
- 6- رفع كفاءة استخدام المياه (FAO/RNE و AWC و ICBA و CEDARE).
- 7- التوسع في استخدام المياه غير التقليدية (UNEP/ROWA و ICBA و FAO/RNE).
- 8- حماية الموارد المائية في المناطق الساحلية (UNEP/ROWA و CEDARE).
- C. تدعيم القاعدة الصناعية والتكنولوجية والعلمية
- 1- تنمية البحث العلمي، ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة (UNEP/ROWA).
- D. زيادة تمويل المشاريع المائية
- 1- توفير التمويل اللازم للمشاريع المائية (ACSAD و AWC).
- 2- مساعدة الدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية (ESCWA و AWC و CEDARE).
- E. تعزيز القدرة على تقدير قابلية التأثر بالمتغيرات المناخية الطارئة، والتكيف معها
- 1- تقدير تأثيرات التغيرات المناخية في الموارد المائية (ESCWA و GIZ و ICBA).
- 2- تقدير إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية (GIZ و ESCWA و ICBA).
- F. العمل على تأسيس وسائل لحماية الحقوق المائية العربية من الموارد المائية الدولية المشتركة
- 1- حماية الحقوق المائية للدول العربية (CWSAWS و ESCWA).
- IV. مصفوفة العمل (ACSAD).

المقدمة

تمتاز المنطقة العربية بأنها إقليم ذو أهمية استثنائية على مستوى العالم قاطبة، إن من حيث موقعها الجغرافي الذي يمثل عقدة الوصل الرئيسية ما بين قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، أو من حيث أنها تضم أكبر الاحتياطيات من النفط والغاز اللذين يشكلان أساس نمو الاقتصاد العالمي الحديث. لكنها في الوقت عينه تعاني ندرة مياه شديدة يقل نظيرها في بقاع أخرى على سطح الكرة الأرضية. وقد انعكس تأثير هذه الندرة على تنامي حجم العجز المائي، مقابل الازدياد المتسارع في الطلب على المياه في معظم الدول العربية، مما بطأ في عملية التنمية المستدامة، وساهم في تراجع القطاع الزراعي، وازدياد الفجوة الغذائية، وتوسع رقعة الأراضي المتصحرة، وازدياد الفقر، وتعاطف الهجرة من الأرياف إلى المدن.

وسواء كانت هذه الندرة تعود لأسباب طبيعية، كضآلة معدلات الأمطار الهاطلة عموماً، أو نتيجة عن أسباب أخرى، مثل النمو السكاني السريع، وتسارع وتيرة التنمية، والسياسات المتبعة في إدارة المياه، وتدني مستوى الوعي حول قضايا المياه والبيئة، والاستخدامات التقليدية، والمخرجات الاقتصادية، والتغيرات المناخية الطارئة، وتدفق ما يزيد على 60% من المياه العربية من خارج الحدود، ووقوع قسم منها تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، فإن حديثها تتعاظم سنة بعد سنة، إلى درجة صار فيها الماء ثروة وطنية، يجب الدفاع عنها، كما أن الحصول على الحقوق المستحقة منه في الأحواض الدولية المشتركة، ارتقى إلى أن يكون جزءاً من المصالح العليا لدول المنطقة.

تقع معظم أراضي الدول العربية في مناطق مناخية جافة وشبه جافة، تتميز بتدني معدلات الأمطار الهاطلة عليها، وتتفاوت توزيعها، وتذبذب كمياتها وشداتها من عام لآخر، وارتفاع درجات الحرارة واتساع المدى الحراري اليومي والسنوي، وبسيادة الرياح ذات المنشأ القاري أكثر من الرياح ذات المنشأ البحري، وتكرار دورات الجفاف الطويلة والقصيرة. وقد لعبت هذه الخصائص دوراً هاماً في نشوء أنظمة بيئية هشّة في المنطقة تتصف بضعف الغطاء النباتي، وسيادة التربة سهلة الانجراف الريحي والمائي، وندرة الموارد المائية، وارتفاع معدل الفاقد من الأمطار بالتبخّر على مدار العام، وهو ما يقلل حجم الاستفادة من المياه على ندرتها، ويؤثر سلباً في حجوم التغذية الطبيعية السنوية لأحواض المياه الجوفية.

تمثل مساحة الوطن العربي نحو 10% من مساحة الكرة الأرضية، ويقطن فيها ما يقارب 5% من سكان العالم، إلا أن نسبة الموارد المائية المتاحة للاستخدام فيه لا تتجاوز 1.0% من إجمالي الموارد العالمية، ويأتي جزء كبير منها من خارج الأراضي العربية. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن الوطن العربي يضم سبع دول من الدول العشرة التي تتنازل أصغر نصيب مائي سنوي للفرد في العالم. كما أنه بحلول سنة 2025 ستكون كل الدول العربية تحت خط الفقر المائي.

تشكل الأراضي الزراعية العربية نحو 8-10% من مساحة الوطن العربي، يُروى منها ما يقارب 32% فقط، وتساهم الأراضي المزروعة بأكثر من 50% من مجمل الإنتاج الزراعي الذي تعتمد عليه معظم الاقتصاديات الوطنية في الدول العربية. لكن التربة الزراعية عموماً تعاني من تدهور مستمر بسبب الملوحة، وتكرار موجات الجفاف، والتلوث، والتغير المناخي الحاصل.

انطلاقاً من إدراك أهمية المياه في المنطقة العربية كقاعدة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة فيها أصدرت القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة في الكويت سنة 2009 القرار رقم 8 د.ع. (1) - ج 4 - 20/01/2009 المتضمن تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه، بوضع إستراتيجية للأمن المائي العربي، للمساعدة في مواجهة تحديات ومتطلبات التنمية المستدامة الراهنة والمستقبلية. وقد كلف المجلس الوزاري بدوره المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بإعداد مقترح لهذه الإستراتيجية، وبناءً عليه أعد المركز العربي هذا المقترح بشكله النهائي بمساعدة لجنة من الخبراء العرب تحت عنوان "الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية، لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، 2010-2030". وبعد انجاز الصياغة النهائية للإستراتيجية شكل المكتب التنفيذي للمجلس بقراره رقم (ق) 34- 5 ا م ت م - 18/01/2012 لجنة تكونت أولاً من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، والمجلس العربي للمياه، وجمهورية العراق، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وانضم إليها لاحقاً كلٌّ من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمركز الدولي للزراعة الملحية، مهمتها وضع مسودة الخطة التنفيذية لمتابعة انجاز إستراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية، مع الوضع بالحسبان مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد المائية المعتمدة من قبل المجلس الوزاري، على أن يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) مهمة المتابعة والتنسيق بين أعضاء اللجنة.

وفي هذا الإطار نظم المركز العربي عدة اجتماعات للجنة، نجم عنها الاتفاق على الهيكلية الأساسية للخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي، وتوزيع المهمات على الأعضاء. وبعد انتهاء المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، واللجنة من اعداد المسودة الأولى للخطة باللغة الانكليزية في شهر ايلول/سبتمبر 2013، قام المركز العربي بتنسيق النسخة الانكليزية للخطة، وترجمتها الى اللغة العربية، ثم أرسلت بعد مراجعتها وتحديث صيغتها عبر الأمانة العامة للجامعة العربية الى الدول العربية، لابداء ملاحظاتها تمهيداً لاعداد الصيغة النهائية لها.

تمثل إستراتيجية الأمن المائي العربي وثيقة إرشادية ذات رؤية مستقبلية، وُضعت لتحقيق جملة من الأهداف المتعلقة باستدامة وحماية الموارد المائية، وبالقطاعات المرتبطة بها على المستويين المحلي والقومي خلال عشرين سنة، وتتواءم هذه الاستراتيجية بصيغتها المعتمدة مع الاستراتيجيات المائية المعمول بها قطرياً وفق الظروف السائدة محلياً، بهدف تحقيق تكامل عربي، يركز على مبدأ التمايز النسبي بين الدول العربية لجهة توافر الموارد الطبيعية، والامكانيات المالية والبشرية، لمواجهة تحديات ومتطلبات التنمية المستدامة المستقبلية في المنطقة العربية.

أما الخطة التنفيذية، فتمثل وثيقة عملية تركز على انجاز الإستراتيجية بطرح عددٍ من المشاريع القابلة للتطبيق، وفق سلم أولويات محدد، يضع بالحسبان خلق ظروف مناسبة لتنمية عربية اقتصادية واجتماعية مستدامة على المديين القريب والمتوسط. وخلال ذلك ستُراجع وتُقيم المشاريع المنفذة كل خمس سنوات لتصويب وتجويد العمل المنجز.

ان نجاح الخطة التنفيذية في تحقيق ما تهدف اليه استراتيجية الأمن المائي العربي، يتطلب دون أدنى شك قناعة كاملة من الدول العربية على مختلف المستويات، ومن المجلس الوزاري العربي للمياه، بأهمية وضرورة العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن المائي العربي، لما في ذلك من مصلحة مؤكدة لهذه الدول. وهو ما سيدفع بالتأكيد جميع الوزارات والجهات المعنية بقطاع المياه في الأقطار العربية على التعاون والتنسيق البنائين لتوفير الدعم اللازم، لتنفيذ كافة المهام والنشاطات، التي تنص عليها الخطة.

١. الخلفية والمبررات:

تبلور إستراتيجية الأمن المائي العربي مقارنة عربية مشتركة هدفها تحقيق تنمية شاملة مستدامة. وهي عبارة عن برنامج عمل جديد، وآلية عملية لمواجهة التحديات المستقبلية التي باتت معروفة لجهة تنمية وإدارة الموارد المائية في المنطقة العربية. أعدت الإستراتيجية بعد أن صدر عن القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت سنة 2009 القرار رقم 8 د.ع (1) - ج 4 تاريخ 2009/01/20، الذي تضمن تكليف القمة للمجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي العربي من أجل مواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، وقد كلف المجلس الوزاري بدوره المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بإعداد مقترح وثيقة لهذه الإستراتيجية عُرضت بعد انجازها على مجلس وزراء المياه العرب أثناء اجتماعات دورته العادية الأولى منتصف سنة 2009 في الجزائر، حيث أدخل المجلس بعض التعديلات ليعرض مجدداً على المجلس التنفيذي للمجلس الوزاري العربي للمياه المنعقد في القاهرة خلال الفترة 2010/01/28-27، وأوصى المجلس بتشكيل لجنة من الخبراء العرب صاغت الإستراتيجية بشكلها النهائي تحت عنوان "الإستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة، 2010-2030". وقد اعتمدت الإستراتيجية بقرار من القمة العربية المنعقدة بدورتها (32) في بغداد - جمهورية العراق يوم 2012 / 03 / 29.

تؤسس الاستراتيجية لتحقيق جملة من الأهداف التنموية الهامة في المجالات الأساسية الآتية:

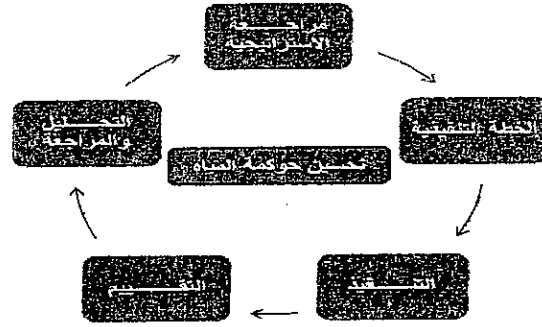
- المجالات الاقتصادية المرتبطة بتوفير الإمداد بمياه الشرب والري والإصحاح، بما في ذلك التمويل والاستثمار، ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتنمية مصادر المياه غير التقليدية.
 - بناء، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية والفنية، بما ينهض بمستوى الوعي الفردي والمجمعي بقضايا المياه الإقليمية، بما في ذلك البحث العلمي، وتفعيل مشاركة المجتمع الأهلي باتخاذ القرارات المتعلقة بالتأثيرات البيئية الحاصلة، وبأي تدابير أخرى يمكن أن تتخذ في هذا المجال.
 - مجالات العمل العربي المشترك، ولاسيما ما يتعلق بحماية الحقوق العربية بالمياه في الأراضي المحتلة، أو بالمياه المشتركة مع دول الجوار، والعمل على تعزيز التعاون ما بين الدول العربية لإدارة الموارد المائية المشتركة فيما بينها، والوفاء بتعهداتها تجاه تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة.
- إن إستراتيجية الأمن المائي العربي ليست قالباً جامداً، بل هي وثيقة ذات رؤية تمكن من حشد الجهد العربي المشترك حتى سنة 2030. وستكون خلال هذه الفترة خاضعةً للمراجعة والتقييم، وقياس التقدم الحاصل في انجازها كل خمس سنوات، وذلك بناءً على مؤشرات أداء محددة.



الخطة التنفيذية لإستراتيجية الأمن المائي العربي:

في شهر كانون الثاني/يناير سنة 2012 كُلف المجلس الوزاري العربي للمياه التابع لجامعة الدول العربية بإعداد خطة تنفيذية للاسترشاد بها في انجاز إستراتيجية الأمن المائي العربي، التي تمثل كما ورد آنفاً وثيقة ذات رؤية وضعت لتحقيق جملة من الأهداف في قطاع المياه والقطاعات المرتبطة به على مدى عشرين سنة. أما الخطة التنفيذية فقد أعدت لتكون وثيقة عملية تركز

على تنفيذ الإستراتيجية، وستكون خلال هذه الفترة خاضعة للمراجعة والتحديث دورياً كل خمس سنوات، وذلك بعد تقييم تنفيذ نشاطاتها مرحلياً بناءً على مؤشرات أداء محددة.



الخطة التنفيذية هي وثيقة تؤسس لسلسلة من النشاطات المطلوب القيام بها لإنجاح استراتيجية الأمن المائي العربي، وتوفير خارطة طريق تبلور رؤيتها. ولتحقيق ذلك بنيت الخطة لكي:

- تساهم منطقياً في توجيه أنشطة الإستراتيجية توجيهاً سليماً.
 - تغطي بشكلٍ كاملٍ كل الأعمال المطلوبة للإنجاز.
 - تحدد الأهداف، وتوزع المسؤوليات بطريقة لا لبس فيها.
 - تكون قابلة للتنفيذ في إطار زمني محدد، وضمن الموارد المالية المتوافرة.
- وستركز الخطة على تنفيذ خمسة عشر نشاطاً رئيسياً يتفرع عنها واحد وخمسون نشاطاً ثانوياً خلال السنوات الخمس القادمة، وقد اشتملت هذه النشاطات مباشرة من بنود الإستراتيجية الواردة في الجزء الخامس منها، ومن مؤشرات الأداء الواردة في الجزء التاسع.

تم توصيف كل نشاط من نشاطات الخطة التنفيذية وفق العناصر الأساسية الآتية:

- الأعمال ← ما هي الأعمال المشمولة بالنشاط؟
- الترتيبات المؤسسية ← ما هي الجهات التي ستقوم بالنشاط؟
- الأهداف ← ما هي الأهداف المرجوة من تنفيذ النشاط.
- الموارد ← ما هي الموارد المتوافرة لإنجاز الأعمال المطلوبة في النشاط.
- الاتصالات المطلوبة ← الاتصالات الواجب القيام بها مع الجهات التي يمكن أن تساعد في تنفيذ النشاط.
- المعوقات ← ما هي العوامل التي يمكن أن تُعرض النشاط في الخطة التنفيذية للتأخير أو الفشل، وكيف يمكن التخفيف من تأثيرها؟

وقد اعتمد أثناء إعداد الخطة التنفيذية على ثلاثة مبادئ رئيسية للتنفيذ، وهي:

- ضمان التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة.
- التشاور والتشاركية.
- الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

II. الهدف:

A- هدف إستراتيجية الأمن المائي العربي: بالاعتماد على التعاون العربي المشترك، فإن الإستراتيجية تسعى إلى تحقيق هدف رئيس، يتمثل عموماً في تحقيق الأمن المائي العربي لمواجهة التحديات، والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة في الدول العربية خلال عشرين سنة تبدأ من تاريخ اقرار خطة تنفيذ الاستراتيجية.

B- هدف الخطة التنفيذية: وُضعت الخطة التنفيذية لإستراتيجية الأمن المائي العربي لتسهيل الوصول إلى الأهداف التي نصت عليها الإستراتيجية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والكفاية الاقتصادية والاستدامة البيئية في إطار تكامل عربي فعال، وذلك بالعمل على توفير بيئة تمكينية متينة، ووسائل إدارية ومؤسسية تساهم في التخطيط الاستراتيجي للموارد المائية، وفي تنميتها، وتطوير بنيتها التحتية، من خلال تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني في كل دولة عربية، وعلى مستوى كامل الوطن العربي.

III. الخطة التنفيذية – محاور العمل (السياسات والبرامج والمشاريع)

A. توفير قاعدة بيانات مائية رقمية لمتابعة حالة الموارد المائية المتوافرة في الدول العربية:

يتعلق هذا الانجاز بالموضوع رقم 1 من استراتيجية الأمن المائي العربي تحت عنوان "استعراض الدراسات الإقليمية حول حالة الموارد المائية في المنطقة العربية، وبناء نظام عربي متكامل للمعلومات المائية" تؤكد استراتيجية الأمن المائي العربي على الأهمية القصوى للمعلومات في عملية وضع وتطوير السياسات السليمة لإدارة الموارد المائية. وقد سهل التقدم الحاصل في تقانات المعلومات والاتصالات من إجراءات جمع وتخزين ومعالجة وتبادل البيانات والمعلومات، وهو ما ساعد بدوره في توفير فرص جديدة من أجل مقاربات إقليمية لإدارة الموارد المائية. إن ربط أنظمة المعلومات المائية، ونظم دعم القرار القائمة على المستوى الوطني مع نظام عربي موحد للمعلومات المائية سيدعم بلا شك كل النشاطات الأخرى الجارية على المستوى الإقليمي.

النشاط الرئيسي 1.A. إنشاء قاعدة بيانات مائية رقمية لمتابعة تنمية الموارد المائية، وبناء نظام عربي متكامل للمعلومات المائية:

النشاط الثانوي 1.1.A. مراجعة دراسات إقليمية منجزة عن حالة الموارد المائية في المنطقة العربية:

من أجل تأطير الحوار بشأن السياسات المائية المتبعة سيجري العمل على إعداد سلسلة من التقارير التي تُقيم التحديات ذات الصلة بالموارد المائية على المستوى الإقليمي، مع التركيز في هذه التقارير على المجالات ذات الأولوية في استراتيجية الأمن المائي العربي، مثل الاحتياجات المطلوبة لتحسين خدمات الإصحاح، ومستوى تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وقابلية التأثر بالتغيرات المناخية. وستركز التقارير أيضاً على الأولويات التي حددها المجلس الوزاري العربي للمياه في هذا المجال. وسيتم تحديث التقارير بعد الاستعانة باستشارات إقليمية بالاعتماد على مراجعة شاملة للمنشورات والمطبوعات الصادرة حول الموارد المائية العربية على المستويين الوطني والإقليمي، وستكون هذه التقارير خاضعة بعد تحديثها لمراجعة عميقة من قبل خبراء من المنطقة العربية.

إن التقارير المعدة ستؤسس بالنتيجة لحالة جديدة من المعرفة حول الموارد المائية في الدول العربية، وستحدد التحديات القائمة التي تواجهها هذه الموارد، والفرص الممكنة للتغلب عليها، إضافة إلى أنها ستحدد الاستجابات المتوقعة للسياسات المائية الموضوعية.

المخرجات:

- قيام خبراء إقليميين بمراجعة متعمقة للتقارير والمطبوعات الصادرة حول الموارد المائية العربية على المستويين الوطني والإقليمي.

الأهداف:

- إعداد تقرير حول حالة الموارد المائية في الدول العربية بعد سنة من اقرار الخطة.
- إعداد تقرير مفصل حول العمل المنجز، وتقديمه إلى صناع القرار في المجلس الوزاري العربي للمياه بعد سنة من اقرار الخطة.

مبادئ التنفيذ:

- عقد ورش عمل للتشاور مع خبراء إقليميين متخصصين حول الفرص الرئيسية الممكنة، والتحديات القائمة، واستجابة السياسات المائية المعمول بها.
- قيام الأطراف المستفيدة على المستوى الوطني، وممثلي المجتمع الأهلي، وخبراء من ذوي الباع الطويل في قضايا المياه بمراجعة معمقة للتقارير التي يجري إعدادها.

الاستراتيجية:

- ستكلف فرق عمل من مؤسسات إقليمية ودولية ذات سمعة مرموقة بإعداد التقارير المطلوبة.
- الترتيبات المؤسسية: يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) مسؤولية تنظيم فعاليات هذا النشاط من الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي، عن طريق تحديد الأولويات مع المجلس الوزاري العربي للمياه، وتكليف فرق عمل لإعداد التقارير المطلوبة، وعقد حلقات عمل تشاورية. بينما يعمل مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا بالتنسيق مع المركز العربي (أكساد) على مراجعة مستفيضة لكل التقارير التي تُعدها فرق العمل، ودراسة كافة النتائج المستخلصة من حلقات العمل المنظمة، ثم القيام بصياغتها وتنسيقها ونشرها.
- الميزانية: تُقدر الموازنة المتوقعة لهذا النشاط خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية بنحو 200,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- الاتفاق مع المجلس الوزاري العربي للمياه على المجالات ذات الأولوية قبل التحضير للتقارير المطلوبة.
- تشكيل فرق عمل، وتكليفها بإعداد التقارير المتفق عليها.
- تنظيم عقد ورش عمل تشاورية من أجل كل تقرير.
- إدارة عملية المراجعة المستفيضة للتقارير.
- تحرير وتصميم التقارير المعدة، وطباعتها ورقياً وإلكترونياً.
- نشر التقارير المنجزة رقمياً وورقياً.

المعوقات:

- ضمان تحديد فعال للأولويات بالتشاور مع المجلس الوزاري العربي للمياه، مع الوضع بالحسبان الاستراتيجيات المائية المعمول بها في الدول العربية.
- ضمان أن تتمكن ورش العمل التشاورية، والإجراءات والتسهيلات المرافقة لها من دعم عملية تحديد الاحتياجات المطلوبة، والفرص الممكنة بشكل أكثر شمولية.
- ضمان جودة التحليل من خلال الاحتفاظ بفرق عمل ذات نوعية جيدة، والقيام بعملية المراجعة المعمقة للتقارير.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ نشر تقرير حول حالة الموارد المائية في الدول العربية بعد سنة من اقرار الخطة.
- ✓ انجاز التقارير التي تُناقش في اجتماعات المجلس الوزاري العربي للمياه.
- ✓ انجاز التقارير التي يُشار إليها في قرارات المجلس الوزاري العربي للمياه.

النشاط الثانوي 2.1.A. إنشاء قاعدة بيانات للموارد المائية المشتركة، وتأسيس نظام عربي متكامل للمعلومات المائية:

يعمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بالتعاون مع مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا على قيادة عملية بناء وتحديث قاعدة بيانات مائية تتشارك فيها كل الدول العربية، وذلك كنواة لقاعدة بيانات مائية عربية واسعة النطاق. وفي هذا الإطار يمكن لمركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا أن يُعد قائمة شاملة من المؤشرات المميزة، مع الطرائق المناسبة لحساب قيمها من أجل مختلف الدول العربية. وستدعم هذه القائمة بلا شك إقامة النظام الموحد المقترح للمعلومات المائية في الوطن العربي.

المُخرجات:

- وجود نظم معلومات مائية عربية شاملة تكون متاحة للاستخدام بسهولة، وتشكل قاعدة لتحقيق الأمن المائي في سبيل الوصول إلى التنمية المستدامة في الدول العربية.

الأهداف:

- تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموارد المائية لدعم صناعات القرار على المستوى العربي.
- توفير مرجع موثوق لجهة إعداد تقارير الإحصاءات المعرفية.

مبادئ التنفيذ:

- التعاون بين جميع الدول العربية لجمع المعلومات المائية اللازمة.

أسلوب التنفيذ:

- تعاون المؤسسات المعنية في الدول العربية في مجال تبادل المعلومات عبر نقاط التواصل الوطنية.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم كلٌّ من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، بمتابعة التقدم المحرز في النشاطات ذات الصلة بجمع وتصنيف البيانات، وتقانة المعلومات، ويقدمان المشورة اللازمة عند الضرورة.

الميزانية: يتوقع أن يحتاج تنفيذ هذا النشاط من الخطة التنفيذية لمبلغ يساوي 500,000 دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع نقاط التواصل المعتمدين في الدول العربية حول جمع البيانات.

المعوقات:

- تحديات بشرية وفنية ومؤسسية ومالية وأمنية.

دلائل تقديم العمل:

- ✓ البدء بتشغيل نظام المعلومات المائية.
- ✓ الوصول السهل والمباشر إلى المعلومات والبيانات المطلوبة باستخدام النظام المنشأ.
- ✓ إصدار تقارير تحليلية وإحصائية حول الموارد المائية في الدول العربية بالاعتماد على نظام المعلومات المائية.

النشاط الثانوي 3.1.A. إعداد تقرير عن حالة الموارد المائية في الدول العربية:

تتطلب صياغة السياسات التي تضع بالحسبان التحديات الناشئة، والفرص الممكنة لمواجهة هذه التحديات تحليلاً منطقياً لأفضل المعلومات المتاحة. وبناءً عليه سيتم في إطار هذا النشاط من الخطة التنفيذية العمل على إعداد تحليل متكامل للموارد المائية في المنطقة العربية خلال السنتين التاليتين لقرار الخطة، وذلك من خلال تقرير يوضع عن حالة المياه العربية بالاستناد على وثائق تحليلية تُعد في إطار الأنشطة السابقة لهذا النشاط، وعلى المخرجات المستخلصة من أنشطة أخرى تتضمنها الخطة التنفيذية، وسيوفر هذا التقرير قاعدة تحليلية صلبة تساعد على وضع الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي خلال مرحلة السنوات الثانية من مراحل انجاز الاستراتيجية.

المُخرجات:

- الانتهاء بعد سنتين من اقرار الخطة من إعداد وإصدار تقرير حول حالة المياه العربية، يتضمن تحليلاً متكاملماً لأفضل المعلومات المتاحة بشأن الموارد المائية في المنطقة العربية خلال هذه الفترة.

الأهداف:

- إصدار تقرير عن حالة المياه العربية بعد سنتين من اقرار الخطة.
- استخدام التقرير الصادر عن حالة المياه العربية بعد سنتين من اقرار الخطة في صياغة الخطة التنفيذية لمرحلة الخمس سنوات الثانية من مراحل استراتيجية الأمن المائي العربي.

مبادئ التنفيذ:

- يجب على تقرير حالة الموارد المائية العربية أن يتعرض لأولويات الواردة في الاستراتيجيات المائية الموضوعية على المستوى الوطني في الدول العربية. وعلى فريق كتابة التقرير التنسيق في هذا الشأن مع نقاط التواصل في الوزارات العربية المعنية. إضافة إلى ما سبق، فإنه لا بد من توسيع المشاورات والمشاركة عبر إجراء المراجعة المعمقة مع خبراء إقليميين ودوليين من المجتمع الأهلي، والبحث عن خبراء من الوزارات الوطنية ذات الصلة للمساهمة في هذه المراجعة.

اسلوب التنفيذ:

- يعمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا على تنسيق عمل المجموعة الفنية، مع توسيع نطاق عمليات التشاور.
الترتيبات المؤسسية: يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، مع مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا القيام بالتحليل الفني لبيانات الموارد المائية على المستوى الوطني، والتنسيق مع فريق كتابة التقرير عن حالة المياه العربية. بينما يتولى المجلس العربي للمياه مهمة تنسيق عمليات المراجعة المعمقة، وإجراء المشاورات اللازمة، وتحديد نقاط التواصل في الوزارة المعنية بالدول العربية، وتنسيق عملية إمداد فريق كتابة التقرير بالمعلومات المستخلصة من مخرجات أخرى في الخطة التنفيذية.
الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لهذا النشاط 1,500,000 دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- صياغة الاحتياجات المطلوبة وفقاً لأولويات الدول المشمولة باستراتيجية الأمن المائي العربي.
- جمع البيانات و المدخلات التحليلية.
- تنسيق مهمات فريق العمل التقني.
- التشاور مع المجتمع الأهلي.
- عملية المراجعة المعمقة.
- التحرير والإصدار والنشر.

المعوقات:

- ضمان الصلة بالموضوع من خلال التشاور المسبق مع نقاط التواصل المحلية في الدول العربية.
- تأكيد الدقة في التحليل عبر مخرجات النشاطات الأخرى، ونوعية فريق كتابة التقرير، وعملية المراجعة المعمقة.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ ضمان التمويل المطلوب خلال سنة واحدة بعد اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ التشاور مع نقاط التواصل خلال السنة التالية لاقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ تداول المراجعة المعمقة خلال السنة التالية لاقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ النشر خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.

B. تحسين تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

يتصل هذا النشاط بالهدف الخامس من استراتيجية الأمن المائي العربي، الذي ينص على "ادراج مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية في السياسات المائية للدول العربية".
تُعزف الادارة المتكاملة للموارد المائية بأنها " العملية التي تعزز التنمية والادارة المتسقتين للموارد المائية والأراضي بهدف تعظيم الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بطريقة منصفة لا تسيء لاستدامة النظم البيئية الحيوية". وعملياً يمكن القول بأن الادارة المتكاملة للموارد المائية هي تخطيط تشاركي شامل، وأداة تنفيذ لادارة وتنمية الموارد المائية بطريقة توازن ما بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتوفر حماية النظم البيئية الساندة للأجيال القادمة. وبما أن الاستخدامات المختلفة للمياه تتطلب عملاً متسقاً، فقد أصبح من الضروري ادماج مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية في سياسات الدول العربية.
ان نهج الادارة المتكاملة للموارد المائية هو عملية مفتوحة ومرنة تجمع بين صناعات القرار من مختلف القطاعات التي تؤثر في الموارد المائية، وجميع أصحاب المصلحة الى طاولة واحدة يتفقون حولها على وضع سياسة تضمن اتخاذ قرارات صحيحة ومتوازنة لمواجهة التحديات المائية القائمة.

النشاط الرئيس I.B. تعزيز استخدام مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

النشاط الثانوي I.1.B. استعراض استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المنطقة العربية، وتقييم تلبية هذه الاستراتيجيات في كل بلد عربي لمبادئ الإدارة من حيث المساواة، وسلامة البيئة، والكفاءة. وسيجري التركيز على الإدارة المتكاملة للموارد المائية كنهج لحل المشاكل المائية من أجل مواجهة التحديات الرئيسية بأساليب تحقق الكفاءة الاقتصادية،

والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، مع وجوب الإشارة هنا إلى أن تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني يمكن أن يكون وفقاً للقوانين والقواعد والمبادئ الوطنية المنظمة لذلك، وطبقاً لما تراه كل دولة مناسباً لظروفها وامكانياتها، إلا أنه يمكن إيجاد نوع من التنسيق والتناغم بين الإرشادات والمعايير المتضمنة في القوانين القائمة لكل دولة، مع إمكانية تقديم الدعم الفني لأي دولة لا يوجد لديها قانون منظم لإدارة الموارد المائية.

المخرجات:

- تلبية استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في دول المنطقة العربية لمبادئ هذه الإدارة من حيث المساواة، وسلامة البيئة، والكفاءة.

الأهداف:

■ تبني 50% من الدول العربية لاستراتيجيات وخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية، كأداة للتغيير خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيق استراتيجية الأمن المائي العربي.

مبادئ التنفيذ:

○ تقوم مبادئ التنفيذ على تضمين الإدارة المتكاملة للموارد المائية في السياسات العامة للدول العربية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك من أجل التخطيط العمراني، وحماية البيئة، حيث إنها تمثل فرصة لاعتماد نهج منطقي لتحسين كفاءة تنمية وإدارة واستخدام الموارد المائية لخدمة أهداف التنمية المستدامة المنشودة، ولمواجهة التحديات التنموية القائمة. إن تحديد استخدامات القيمة الأعلى في إطار تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية يجب أن يضع بالحسبان كفاءة الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

اسلوب التنفيذ:

- يجري التنفيذ بالاعتماد على نقاط التواصل، وفريق عمل مختار، وفريق متعدد الاختصاصات، ولجنة توجيهية، وفريق لإدارة العمليات، وأي جهة أخرى قادرة على تقديم العون والمشورة.

الترتيبات المؤسسية: يقوم بها كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.

الميزانية: تُقدر الموازنة اللازمة لانجاز النشاطات المطلوبة على مدى السنوات الخمس الأولى بعد اقرار الخطة التنفيذية بنحو 100,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع نقاط التواصل في الدول العربية.

المعوقات:

● اعتبار أن ما لدى كل دولة عربية من سياسات وخطط وبرامج عمل مائية هو بمثابة خطة للإدارة المتكاملة للموارد المائية المتاحة فيها.

دلائل تقدم العمل:

✓ تقرير شامل حول حالة تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية.

النشاط الثانوي 2.1.B. مساعدة الدول العربية في إعداد خططها الوطنية لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

المخرجات:

- تطوير طرائق اعتماد الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والبيات إعداد الاستراتيجيات والخطط ذات الصلة، وتحديد الخطط المرسومة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، والخطط المائية المعمول بها، وادماج كل ذلك في استراتيجيات التنمية الوطنية الحالية.

الأهداف:

■ تبني كافة الدول العربية لخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول سنة 2030.

مبادئ التنفيذ:

○ إقامة شراكات قوية مع قطاعات المياه، وإضفاء الطابع المؤسسي على التغييرات الحاصلة (في حوكمة المياه، أي في نطاق النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية القائمة من أجل تنمية وإدارة الموارد المائية، وتوزيع خدمات المياه على مختلف مستويات المجتمع)، التي من شأنها أن تعزز أكثر تواصل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل سليم، إضافة إلى مشاركة قطاعات مجتمعية متعددة، وتوسيع نطاق التركيز، واعتماد الدينامية بدل الإطار الثابت غير المتغير، ومشاركة أصحاب المصلحة كأساس ومبدأ رئيس في تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

اسلوب التنفيذ:

- يجري التنفيذ بالاعتماد على نقاط التواصل، وفريق عمل مختار، وفريق متعدد الاختصاصات، ولجنة توجيهية، وفريق لإدارة العمليات، وأي جهة أخرى قادرة على تقديم العون والمشورة.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم بها كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.
- الميزانية: الميزانية المطلوبة لتنفيذ النشاطات ذات الصلة تساوي 300,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع نقاط التواصل في الدول العربية.

المعوقات:

- اعتبار نقاط التواصل بأن السياسات المائية المعتمدة حالياً في الدول العربية تمثل خطأ للإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- دلائل تقدم العمل:
- ✓ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية المقررة على المستوى الوطني في كل دولة عربية.

النشاط الثانوي 3.1.B. إدخال مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه في المناطق الحضرية:

المخرجات:

- اعتماد مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه في المناطق الحضرية.

الأهداف:

- تبني المدن الكبرى في الدول العربية خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول سنة 2030.

مبادئ التنفيذ:

- اعتبار الإدارة المتكاملة للمياه في المناطق الحضرية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن عملية التخطيط العمراني، وحماية البيئة.

اسلوب التنفيذ:

- يجري التنفيذ بالاعتماد على نقاط التواصل، وفريق عمل مختار، وفريق متعدد الاختصاصات، ولجنة توجيهية، وفريق لإدارة العمليات، وأي جهة أخرى قادرة على تقديم العون والمشورة.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم بها كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.
- الميزانية: الميزانية المطلوبة لتنفيذ النشاطات ذات الصلة تساوي 100,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع نقاط التواصل في الدول العربية.

المعوقات:

- تدني مستوى اهتمام صناعات القرار على المستوى الوطني، وإصرارهم على أن الوثائق المتعلقة بالسياسات والخطط المائية المعمول بها في الوقت الراهن هي وثائق شاملة وكافية، ولا حاجة لإجراء أي تغيير في هذه السياسات والخطط.
- دلائل تقدم العمل:
- ✓ خطط الإدارة المتكاملة للمياه في المناطق الحضرية الموضوععة للمدن العربية الكبرى.

النشاط الثانوي 4.1.B. تطوير نظام مراقبة وتقييم لخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

المخرجات:

- وجود نظام مراقبة وتقييم لخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الأهداف:

- قيام جميع الدول العربية بتطوير أنظمة المراقبة والتقييم لخطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية فيها.

مبادئ التنفيذ:

- الموامة بين مؤشرات المراقبة والتقييم الوطنية والإقليمية والعالمية، والعمل على تحديد هذه المؤشرات، واختيار معايير اعتمادها، ووضع آليات لضمان مراقبة وتقييم متواصلين للنشاطات الرئيسية المنجزة في إطار تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتهدف عملية المراقبة والتقييم عموماً لمعرفة فيما إذا كانت خطط الإدارة المتكاملة للموارد

المائية، ورفع كفاءة استخدام المياه تسير بالاتجاه الصحيح، وكذلك لقياس الآثار الناتجة، وتحديد فيما إذا كانت الإجراءات المتخذة في هذا الإطار تساهم في الدفع أكثر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اسلوب التنفيذ:

- يجري التنفيذ بالاعتماد على نقاط التواصل، وفريق عمل مختار، وفريق متعدد الاختصاصات، ولجنة توجيهية، وفريق لإدارة العمليات، وأي جهة أخرى قادرة على تقديم العون والمشورة.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم بها كلٌّ من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.
- الميزانية: تُقدّر الميزانية المطلوبة لتنفيذ النشاطات ذات الصلة بمبلغ يساوي 500,000 دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع نقاط التواصل في الدول العربية.

المعوقات:

- اعتبار نقاط التواصل أن عملية المراقبة والتقييم هي عملية منفصلة عن الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وأنها لا تفيد شيئاً في تعزيزها.

دلائل تقدم العمل:

✓ وضع مؤشرات موحدة، وإصدار تقارير دورية عن حالة الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تستخدم هذه المؤشرات.

النشاط الرئيس 2.B. بناء القدرات المؤسسية والبشرية:

يُعد بناء القدرات أحد الحلول الأكثر فعالية لمعظم، إن لم يكن لكل العقبات التي يمكن أن تواجه عملية تحسين مستوى تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية في الدول العربية. فبناء القدرات المؤسسية يؤمن المرونة القانونية التي يمكن أن تساعد في استيعاب العناصر الأساسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية، مثل المياه غير التقليدية، كما يمكنه أيضاً أن يؤمن نهجاً لا مركزياً أفضل في إدارة قطاع المياه بطريقة من شأنها تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار على نطاق أوسع.

أما بناء القدرات البشرية لجهة توفير الخبراء والكوادر الفنية المناسبة في قطاعات المياه، فيُعد كذلك ضرورياً في مجالات مختلفة، أهمها توفير مهارات التفاوض حول التعاون في استخدام المياه الدولية المشتركة، و مراقبة وتقييم المعرفة والمهارات، لما يمثلانه من قاعدة أساسية لإدارة جيدة للموارد المائية.

بناءً على ما سبق، فإن الأنشطة المرتبطة ببناء القدرات المؤسسية والبشرية ستضمن في الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي عقد دورات وورش عمل مستمرة تبدأ بعد اقرار الخطة مباشرة، وتتواصل حتى نهاية سنة 2020، وستركز على المواضيع الآتية:

- وضع خرائط مؤسسية تفصيلية للمدن الكبرى، وإدماجها في خطط الإدارة المتكاملة للمياه في المناطق الحضرية، والإدارة المتكاملة للموارد المائية.
- الطرائق المتقدمة في مراقبة وتقييم قطاع المياه (الرصد الأرضي، ونظام المعلومات الجغرافية).
- المؤشرات المتقدمة في المراقبة والتقييم.
- التعاون والتفاوض في مجال المياه الدولية المشتركة، مع التركيز على وثائق القانون الدولي المتعلقة بالمياه، ولاسيما لجهة المزاي التي تتمتع بها هذه الوثائق، والعيوب التي تعاني منها.
- إشراك المجتمع الأهلي، والفئات المستبعدة اجتماعياً في عملية صنع القرار.

النشاط الثانوي 1.2.B. دعم تعزيز القدرات المؤسسية (الرسمية وغير الرسمية):

المخرجات:

- توفير خدمات تدعم التجديد والتحسين المتواصلين لتطبيق مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الأهداف:

- استيعاب معظم الدول العربية في نهاية الخمس سنوات الأولى من تطبيق استراتيجية الأمن المائي العربي للعناصر الأساسية من عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مثل استخدام المياه غير التقليدية، وإتباع نهج اللامركزية في إدارة قطاع المياه.

مبادئ التنفيذ:

- التعاون ما بين الهيئات ذات الصلة بإدارة المياه، بما فيها الهيئات الحكومية غير الزراعية.

اسلوب التنفيذ:

- حشد شراكات ملائمة لتطوير حلول ناجعة للمشاكل المائية القائمة، وتوسيع نطاق هذه الحلول على المستوى الوطني.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بالاشتراك مع المجلس العربي للمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط. بالعمل نحو الشروع باقتراح إجراءات إصلاحية مؤسسية وفق ما تقتضيه الحاجة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.
- الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لهذا النشاط 250,000 دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع نقاط التواصل المعتمدة في الدول العربية.

المعوقات:

- تعدد مجالات العمل والثغرات التنظيمية فيها، والإجراءات اللازمة للتخفيف من هذه الثغرات.
 - تنني مستوى الالتزام، الذي يمكن أن يعرقل تنفيذ النشاطات المطلوبة.
- دلائل تقدم العمل:
- ✓ إجراء إصلاحات مؤسسية.

النشاط الثاني 2.2.B. دعم تعزيز قدرات ومهارات أصحاب المصلحة:

المخرجات:

- تكييف الآليات والأدوات الوطنية القائمة مع مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، أو خلق آليات وأدوات جديدة لتطبيق هذه المبادئ.

الأهداف:

- قيام جميع الدول العربية بتنظيم دورات وبرامج لتدريب أصحاب المصلحة حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية ابتداءً من تاريخ اقرار الخطة التنفيذية، وحتى سنة 2020.

مبادئ التنفيذ:

- يقوم التنفيذ على توفير دليل للدول العربية الأكثر حاجةً حول المسائل المائية الهامة، مثل مهارات التفاوض اللازمة للتعاون في مجال المياه الدولية المشتركة، ورصد وتقييم حالة المعرفة والمهارات.

اسلوب التنفيذ:

- يجري التنفيذ من خلال تنظيم حلقات ودورات وورش عمل تدريبية، مع التركيز على إشراك عامة الناس في عملية صنع القرار، وفي المقاربات والمؤتمرات المتقدمة للمراقبة والتقييم، إضافة إلى التعاون والتفاوض حول المياه الدولية المشتركة.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بالاشتراك مع المجلس العربي للمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط بتنظيم دورات تدريبية، وحلقات تعليمية تفاعلية.

الميزانية: تبلغ ميزانية هذا النشاط 250,000 دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع خبراء المياه العرب، ومراكز الدراسات والبحوث لإلقاء محاضرات، وتدريب أصحاب المصلحة، وتبادل الدروس المستفادة من تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

المعوقات:

- توفير الأموال اللازمة لبرامج التدريب.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ التزايد السنوي في عدد المتدربين.

النشاط الثانوي 3.2.B. التعزيز المستدام للبحث والإرشاد، والتعلم الجماعي، وتقاسم المعرفة، وخدمات الاتصال في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية :

المخرجات:

- الربط الوظيفي بين عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية بطريقة تسهل الوصول إلى أصحاب المصلحة، مع التركيز بشكل خاص على النساء.

الأهداف:

■ أن تكون كل الدول العربية مدركة لمفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

مبادئ التنفيذ:

○ يتم تنفيذ هذا النشاط من خلال التوسع في توفير خدمات التعلم، وتقاسم المعرفة، بما في ذلك المناهج الحقلية المتبعة في مدارس المزارعين.

اسلوب التنفيذ:

- يعتمد التنفيذ على تحفيز التواصل، وتقاسم المعرفة، والشبكات الاجتماعية. الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بالاشتراك مع المجلس العربي للمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط بالمساعدة على تأسيس جمعيات مستخدمي المياه، وتمكين دور المرأة في إدارة المياه. الميزانية: تبلغ الميزانية المقدرة لهذا النشاط 250,000 دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية. الاتصالات المطلوبة:

➤ ستكون هناك حاجة للاتصال مع أشخاص مهنيين للتشاور، وتنظيم أعمال حقلية.

المعوقات:

● عدم اهتمام والتزام أصحاب المصلحة في الانخراط في فعاليات هذا النشاط.
● مدارس تقاسم المعرفة.

دلائل تقدم العمل:

✓ تُعد الزيادة السنوية في عدد أصحاب المصلحة المشاركين في فعاليات هذا النشاط دليلاً هاماً لتقدم العمل فيه.

النشاط الرئيسي 3.B. تطوير التشريعات والقوانين:

إن تنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية يتطلب إلى جانب الإعداد الجيد توافر إطار قانوني قوي يدعم هذا التنفيذ، من هنا فإن القوانين المعمول بها حالياً في معظم الدول العربية يحتاج إلى تطوير يضع بالحسبان معالجة قضايا الاستراتيجية المستقبلية، مثل الموارد المائية غير التقليدية. من جهة أخرى يُعد إنفاذ القوانين المعمول بها مسألة مهمة في كثير من الدول العربية.

النشاط الثانوي 1.3.B. القيام بثلاث نشاطات تتواصل فعاليتها حتى سنة 2020، وهي:

i. اقتراح قانون مائي عربي موحد. ورغم أن ذلك يُعتبر هدفاً بعيد المنال حالياً، إلا أنه يستحق النظر به على المدى البعيد. على أن يُترك اعداد الاطار القانوني والمؤسسي الملانم لادارة الموارد المائية لكل دولة وفقاً لظروفها، وما تراه مناسباً. الا أنه يمكن ايجاد نوع من التنسيق والتناغم بين الارشادات والمعايير المتضمنة في القوانين القائمة لكل دولة، مع امكانية تقديم الدعم الفني لأي دولة لا يوجد لديها قانون منظم لادارة الموارد المائية.

ii. ورش عمل تشاورية مستمرة تُنظم لبحث إمكانية إدخال تعديلات على الأطر والقوانين الوطنية الموجودة، إضافة إلى سن قوانين جديدة تتعلق بإدارة المياه غير التقليدية.

iii. برامج تدريب وورش عمل مستمرة، لمناقشة طرائق وأساليب إنفاذ القوانين المحدثة.

المخرجات:

- إعداد خطة للإدارة المتكاملة للموارد المائية مع الإطار القانوني والمؤسسي الملانم، ودعم الدول العربية لتعزيز التشريعات الوطنية والأطر القانونية، وذلك من خلال توفير بيئة تمكينية لاعتماد قواعد قانونية أكثر استدامة، مع الوضع بالحسبان القانون المائي العربي الموحد المقترح.

- إيجاد لوائح وتشريعات وسياسات محددة لإنفاذ القوانين الصادرة، والتمكين من إدارة الموارد المائية بفعالية أكثر.
- القيام بإصلاحات مؤسسية تترافق مع مقاربات تشاركية وتشاورية، وتشمل قطاعات رسمية وغير رسمية، في سبيل تطوير فهم وعائدة إنجاز عملية التغيير. إن القيام بدراسة تشريعية لإمكانية وضع قانون موحد يُسمى "قانون الموارد المائية العربية" من شأنه أن يشكل خلاصة مفيدة من الوثائق التشريعية المتاحة، وأن يقدم معرفة عامة أفضل بالقوانين العربية المتعلقة بالمياه العذبة، إضافة إلى توفير مرجعية قانونية جاهزة لتنفيذ منها صناعات السياسة العرب، والقانونيون، والمفاوضون، والمستشارون القانونيون للحكومات العربية. ويمكن لهذه الدراسة أن تتناول التداخيات القانونية المعقدة للتنمية وإدارة المياه الدولية المشتركة، والبحث عن القواعد ذات الصلة القابلة للتطبيق.

الأهداف:

- أن يكون لدى كافة الدول العربية قوانين منطوية تتناول القضايا الاستراتيجية المستقبلية مثل الموارد المائية غير التقليدية. وأن تتوافق في هذه القوانين آليات ملموسة لإنفاذها.

مبادئ التنفيذ:

- على الإصلاحات التشريعية أن تتم بطريقة تكاملية متماسكة تترافق مع الخطط الاجتماعية الأكثر شمولية في الدولة، مع الوضع بالحسبان أن رفع الوعي، وتبادل المعلومات، والنقاشات التشاركية الهادفة هي عناصر أساسية لعملية الإصلاح التشريعي المطلوب، يُضاف لى ما سبق أن الإصلاحات المرتبطة بحوكمة المياه يجب أن لا تقتصر على قطاع المياه فقط، بل عليها أن تشمل القطاعات الأخرى المؤثرة والمتأثرة بعملية صناعة القرار المتعلق بالمياه.

اسلوب التنفيذ:

- دورات تدريبية، وورش عمل لمناقشة طرائق وتقنيات إنفاذ القوانين الحديثة، مع التأكيد على تبادل الخبرات المكتسبة ما بين الدول العربية.

الترتيبات المؤسسية: يعمل كلٌّ من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط على تقييم الأطر التشريعية الحالية، وتعزيز التغيير عبر الحوار البناء.

الميزانية: تُبلغ الميزانية 200,000 دولار أمريكي للأنشطة المنفذة خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية، و 50,000 دولار أمريكي للدراسة التشريعية "مقترح قانون الموارد المائية العربية".

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع نقاط التواصل، ومع خبراء قانونيين من الدول العربية.

المعوقات:

- الفجوة القائمة ما بين خبراء التقانة، وخبراء القانون.
- إمكانية اعتبار بعض الدول بأن قوانينها وتشريعاتها المائية المعمول بها تُطبق بالفعل بالمطلوبة.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ سن قوانين وتشريعات جديدة.
- ✓ عدد قضايا مخالفة التشريعات والقوانين المائية النافذة المرفوعة أمام المحاكم ذات العلاقة في كل سنة مقارنة بالسنوات السابقة.

النشاط الرئيس 4.B. رفع مستوى الوعي بقضايا المياه والبيئة:

تطرح مبادئ ومفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية نهجاً جديداً لا يرتبط فقط بالنواحي الفنية للمياه، بل يتعداها إلى نواحي أخرى متعددة، مثل مبادئ الشراكة، ومفاهيم الإدارة، والأدوار الجديدة، والمسؤوليات الناجمة عنها، والملقاة على عاتق مختلف الفئات المعنية. ويشكل هذا النهج تحدياً للخبراء والعاملين في المياه على حدٍ سواء. إذ أن أنظمة التعليم والأبحاث العلمية والتدريب في بعض الدول العربية لا تعطي الاهتمام الكافي لهذه الجوانب في إدارة الموارد المائية.

وعلى الرغم من الدورات التدريبية التي تنظمها المؤسسات المعنية في هذه الدول، فإنها تفتقر إلى الارتباط الوثيق بالمستوى التطبيقي في مختلف مجالات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإلى المقدرة على رفع كفاءة قطاع المياه. وهناك تفاوت ملحوظ بين ما ترى الدول العربية أنها حققت من تقدم مقبول في تكييف برامج التدريب، وبين واقع القدرات المؤسسية في إدارة قطاع المياه التي تحافظ على كفاءة تقليدية متواضعة. ولذا فهناك حاجة ضرورية لدعم برامج التدريب، بما في ذلك تدريب المدربين وموظفي الإدارة.

وعطفاً على ما سبق، فإن هناك تبايناً ما يزال واضحاً في فهم متكامل لأسس الإدارة المتكاملة للموارد المائية، بحيث يُطابق هذا الفهم مع خصوصيات كل دولة من الدول العربية، أو مع خصوصيات المنطقة العربية ككل، ولذا تظهر المفاهيم والمبادئ المتداولة متضمنة لغة تقنية خاصة بالباحثين والجهات الدولية التي تعمل على المساعدة في استيعابها وتطبيقها، ويصعب في بعض الأحيان حتى على العاملين في قطاع المياه والقطاعات المرتبطة به تداول هذه المفاهيم. وهنا يكمن التحدي الكبير للباحثين في الجامعات والمراكز البحثية ومؤسسات التدريب، والمنظمات الإقليمية والدولية التي تساعد في إدارة الموارد المائية بالدول العربية، حيث يُطلب من هذه الهيئات توضيح هذه المفاهيم، وتبسيط الضوء على أبعادها، ولاسيما ما يتعلق بالتكامل والتنسيق والشراكة كمفاهيم أساسية في وضع الاستراتيجيات المائية، وأعداد برامجها التنفيذية التي عليها محاكاة خصوصية المنطقة العربية. وفي هذا السياق لابد أيضاً من شرح كيفية الاستفادة من الأدوات الإدارية في تطبيق مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وكذلك كيفية استخدام مؤشرات العمل الملائمة لإنجاز الاستراتيجيات المائية، ومواكبة التغيير الذي ينجم عنها.

النشاط الثانوي 1.4.B. إدخال أساسيات علوم المياه والبيئة، ومفاهيم الإرشاد والتوجيه إلى مناهج التعليم:

يُعد إدخال أساسيات علوم المياه والبيئة، ومفاهيم الإرشاد والتوجيه المائي والبيئي إلى مناهج التعليم، إضافة لمفاهيم التوعية العامة ضرورة ملحة، نظراً لما تتمتع به مسألة الموارد المائية، من حيث أنها مسألة ذات أبعاد حياتية واقتصادية واجتماعية وصحية وحقوقية وبيئية ودينية. وقد تنامت الدعوات محلياً وعالمياً منذ مؤتمر الأمم المتحدة الذي عُقد في الأرجنتين سنة 1977، لأن يكون الإرشاد المائي جزءاً من المناهج والمقررات الدراسية ذات الصلة بالمياه في جميع مراحل التعليم العام (الروضة والابتدائي والاعدادي والثانوي والجامعي). أما في الدول العربية فالشعور السائد حتى الآن لدى معظم الفئات الاجتماعية هو أن المياه من الموارد الطبيعية غير القابلة للنضوب، وأن منع هدرها على مستوى الفرد الواحد لا يمكن أن يغير شيئاً في زيادة إمكانية الحصول عليها، ولاسيما أن خدمات المياه ما زالت تُقدم بأسعار منخفضة في معظم الدول العربية. وبناءً عليه ما زال الوعي العام بضرورة ترشيد استخدام المياه قاصراً لجهة تقدير أهميتها، والسعي للمحافظة عليها، مما يساهم في توفير كميات كبيرة منها. من هنا يأتي الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه الإرشاد المائي عبر العملية التعليمية على مختلف مستوياتها في توضيح الكثير من المفاهيم المتداولة، ولاسيما مفاهيم الأمن المائي، وإدارة الطلب على المياه، وإتباع النهج المتكامل في تحليل ومعالجة مشاكل العرض والطلب على المياه، وتحديث أدوات تنظيم إمدادات المياه، واسترداد تكاليف إتاحة المياه.

المُخرجات:

- تضمين مناهج التعليم أساسيات علوم المياه والبيئة، ومفاهيم الإرشاد والتوجيه.

الأهداف:

- تطوير مناهج وبرامج التعليم، ولاسيما المتخصصة في مجالات إدارة الموارد المائية، واستخداماتها، بما يرفع مستوى الوعي المائي لدى الأجيال الناشئة.
- دعم دور المؤسسات التعليمية في تعميق الوعي البيئي، وإدخال مفاهيم المحافظة على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتلوث، ولاسيما الموارد المائية.
- تطوير المستويات التأهيلية التعليمية لتوفير الكوادر الفنية ذات الخبرة العلمية والعملية في مجال استخدام وإدارة الموارد المائية، وفي مجال الإرشاد المائي.

مبادئ التنفيذ:

○ يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

أسلوب التنفيذ:

- تقوم الجهات الوطنية ذات الصلة بقطاع التعليم والمياه والبيئة في كل دولة عربية أولاً بمراجعة مشتركة للمناهج الدراسية، والمقررات المعتمدة بمدارسها ومعاهدها وجامعاتها في مجال علوم المياه والبيئة، ثم تعمل على اقتراح نماذج لمناهج وخطط ومقررات دراسية متكاملة تركز على الجانب العملي والتطبيقي، مستفيدة من المناهج والخطط والمقررات المعمول بها عالمياً، بعد مواءمتها مع الظروف المحلية.

- يتولى المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، مع مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مستعنيين بالمؤسسات العربية أو الإقليمية أو الدولية ذات الخبرة القيام بالاتي:

- i. عرض نماذج المناهج والخطط والمقررات الموضوعية في الدول العربية للتحليل والمناقشة من خلال ورشات عمل، وندوات خاصة تُعقد لهذه الغاية، ويُدعى إليها أصحاب الاختصاص.
- ii. الترويج لنماذج المناهج والخطط والمقررات المعتمدة بعد التحليل والمناقشة على مستوى الوطن العربي، وتقديم المساعدة الفنية للجهات العربية ذات الصلة الراغبة في تطبيق هذه المناهج والخطط والمقررات.
- iii. تدريب وتأهيل كوادر فنية تعمل لدى الجهات التعليمية في مجال الإرشاد المائي.

الترتيبات المؤسسية: يكوّن المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مشرفين على انجاز كافة الأعمال المرتبطة بالنشاطات المطلوبة، ويتشاوران في ذلك مع المؤسسات الوطنية المعنية في الدول العربية، ويمكنهما عند الضرورة الاستعانة بمنظمات مختصة إقليمياً، أو دولية.

الميزانية: تبلغ قيمة الميزانية اللازمة لانجاز هذا النشاط 300,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم والمياه والبيئة في كل دولة عربية لإعداد نماذج لخطط ومقررات دراسية تشمل مراحل التعليم كافة، وتتناسب مع الظروف المحلية السائدة.
- التشاور عبر اجتماعات أو ورش عمل أو ندوات مع خبراء محليين وإقليميين ودوليين لتبادل المعرفة حول إعداد نماذج لمناهج وخطط ومقررات دراسية تشمل مراحل التعليم كافة، وتتناول علوم المياه والبيئة، بما فيها الإرشاد المائي والبيئي، والتشاور أيضاً حول طرائق تنفيذ الفعاليات المرتبطة بها.
- إعداد تقارير دورية حول تقدم العمل، وتقديمها إلى اللجنة الاستشارية العلمية والفنية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- تحديات قيود بشرية وتشريعية وفنية ومؤسسية ومالية.
- الأوضاع السياسية الراهنة.

دلائل تقديم العمل:

- ✓ إعداد نماذج لمناهج وخطط ومقررات دراسية تشمل مراحل التعليم كافة، وتتناول علوم المياه والبيئة، بما فيها الإرشاد المائي والبيئي.
- ✓ تنظيم ورش عمل لتحليل ومناقشة نماذج المناهج والخطط والمقررات الدراسية المعدة.
- ✓ إصدار مطبوعات حول المناهج والخطط والمقررات الدراسية المعدة، والمسائل المرتبطة بها.
- ✓ زيادة حجم الكوادر البشرية العاملة في مجال التوعية المائية والبيئية.

النشاط الثاني 2.4.B. توفير برامج توعية وإرشاد لمستخدمي المياه:

رغم ما حققته مشاريع الإمداد بالمياه للأغراض المختلفة مثل الشرب والري والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية في معظم الدول العربية من نتائج ايجابية ساهمت في انجاز نسبة لا بأس بها من التنمية المنشودة، فإن هذه المشاريع ما تزال تعاني جملة من الصعوبات والتحديات، التي ينضوي تحتها موضوع المستوى المتواضع للوعي بأهمية التقنين في استخدام المياه، وصيانة مواردها، وحماية البيئة المحيطة، ولاسيما في القطاع الزراعي. ويمكن إرجاع تدني درجة الوعي هذه إلى العديد من الأسباب مثل الأمية، والحرص على تطبيق تقانات وطرائق قديمة في الري والإنتاج، وانتشار الذهنية المحافظة ومقاومة التجديد، وتفنتت الحيازات الزراعية، وبخلف حالة المعرفة والإدارة، وضعف الإمكانيات المالية.

إن الحاجة لتوفير قاعدة توعية مائية وبيئية متكاملة تشمل قطاعات المياه كافة يُعد خطوة لا بد منها، للمساهمة إلى جانب إجراءات أخرى في التخفيف من هدر المياه المتاحة، والمحافظة عليها لتوسيع دائرة تأثيرها في عملية التنمية المستدامة في كل دولة من الدول العربية، التي يعاني جُلها من قلة أو انعدام برامج التوعية والإرشاد المائي، رغم محدودية الموارد المائية المتوافرة فيها، والحاجة الماسة للترشيد في استعمالاتها.

المُخرجات:

- برامج توعية وإرشاد لمستخدمي المياه.

الأهداف:

- رفع درجة وعي مستخدمي المياه في مجال استخدام وإدارة الموارد المائية، من خلال التدريب، والتأهيل، واستيعاب التقانات الحديثة.
- دعم مشاركة المستفيدين من المياه في وضع الخطط المائية والبيئية، واتخاذ القرارات الخاصة بمشاريع المياه، وترشيد استخداماتها، وبمشاريع حماية البيئة والمحافظة عليها.

مبادئ التنفيذ:

- يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

أسلوب التنفيذ:

- تقوم الجهات الوطنية ذات الصلة بقطاعي المياه والبيئة في كل دولة عربية بإعداد برامج توعية مائية وبيئية تركز على الجانب التطبيقي، وتتناسب مع الظروف المحلية السائدة، وذلك بالتشاور والتعاون والتنسيق مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، مستعينين عند الضرورة بالمؤسسات العربية أو الإقليمية أو الدولية ذات الخبرة.
- الترتيبات المؤسسية: يكون المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مسؤولين عن متابعة إنجاز كافة الأعمال المرتبطة بالنشاطات المطلوبة، ويتشاوران في ذلك مع المؤسسات الوطنية المعنية في الدول العربية، أو مع منظمات إقليمية ودولية عند الضرورة.
- الميزانية: تبلغ قيمة الميزانية اللازمة لإنجاز هذا النشاط 300,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع الجهات المسؤولة عن قطاع التعليم والمياه والبيئة في كل دولة عربية لإعداد برامج توعية خاصة.
- التشاور عبر اجتماعات أو ورش عمل أو ندوات مع خبراء محليين وإقليميين ودوليين لتبادل المعرفة حول إعداد برامج التوعية المائية والبيئية المعدة، والتشاور معهم أيضاً حول طرائق تنفيذ الفعاليات المرتبطة بها.
- إعداد تقارير دورية حول تقدم العمل، وتقديمها إلى اللجنة الاستشارية العلمية والفنية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- تحديات وقبود بشرية وتشريعية وفنية ومؤسسية ومالية.
- الأوضاع السياسية.

دلالات تقدم العمل:

- ✓ عدد برامج التوعية المائية والبيئية المعدة.
- ✓ عدد ورش العمل المنظمة في إطار برامج التوعية المائية والبيئية.
- ✓ عدد البرامج الإذاعية والتلفزيونية المعدة حول المياه والبيئة.
- ✓ زيادة حجم الكوادر البشرية العاملة في مجال التوعية المائية والبيئية.

النشاط الثانوي 3.4.B. وضع خطط وبرامج تدريبية وإرشادية وبحثية لكوادر إدارة المياه:

تعالى البنى المؤسسية العربية العاملة في قطاع المياه فيما تعاني من قلة كوادرها المتخصصة في مجال الإرشاد المائي والبيئي، ومن انعدام أو ضالة برامج التدريب والبحث العلمي. من هنا تتبع أهمية العمل بجدية ومسؤولية نحو وضع خطط تدريب وإرشاد للعاملين الفنيين في المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية، بالإضافة إلى اعتماد برامج علمية منتظمة للبحث التطبيقي يتناول قضايا ترشيد استعمالات المياه، ويوفر حُسن إدارتها.

المُخرجات:

- وجود خطط وبرامج تدريبية وإرشادية وبحثية لكوادر إدارة المياه.

الأهداف:

- إعداد كوادر علمية وفنية متخصصة في مجال الإرشاد المائي والبيئي، لرفع سوية الوعي المائي والبيئي لمستخدمي المياه.
- دعم وتطوير الأبحاث العلمية، ولاسيما التطبيقية منها، في علوم المياه بغرض ترشيد استخدامها، والمحافظة عليها.
- تحسين مستوى إدارة الموارد المائية.

مبادئ التنفيذ:

- يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

أسلوب التنفيذ:

- تقوم الجهات الوطنية ذات الصلة بقطاعي المياه والبيئة في كل دولة عربية بإعداد برامج توعية مائية وبيئية تركز على الجانب التطبيقي، وتتناسب مع الظروف المحلية السائدة، وذلك تحت إشراف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، مستعينين عند الضرورة بالمؤسسات العربية أو الإقليمية أو الدولية ذات الخبرة.

القرنيتين المؤسسية: يكون المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا مسؤولين مسؤولية كاملة عن متابعة إنجاز كافة الأعمال المرتبطة بالنشاطات المطلوبة، ويتشاوران في ذلك مع المؤسسات الوطنية المعنية في الدول العربية. ويمكنهما عند الضرورة التواصل مع منظمات إقليمية أو دولية مختصة.

الميزانية: تبلغ قيمة الميزانية اللازمة لانجاز هذا النشاط 300,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع الجهات المسؤولة عن قطاع المياه والبيئة والإعلام بإعداد برامج توعية مائية وبيئية في كل دولة عربية لإعداد برامج توعية مائية وبيئية.

➤ التشاور عبر اجتماعات أو ورش عمل أو ندوات مع خبراء محليين وإقليميين ودوليين لتبادل المعرفة حول إعداد نماذج لمناهج وخطط ومقررات دراسية تشمل مراحل التعليم كافة، وتتناول علوم المياه والبيئة، بما فيها الإرشاد المائي والبيئي، والتشاور أيضاً حول طرائق تنفيذ الفعاليات المرتبطة بها.

➤ إعداد تقارير دورية حول تقدم العمل، وتقديمها إلى اللجنة الاستشارية العلمية والفنية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- تحديات وقود بشرية وتشريعية وفنية ومؤسسية ومالية.
- الأوضاع السياسية الراهنة.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ عدد برامج التوعية المائية والبيئية المعدة.
- ✓ عدد ورش العمل المنظمة في إطار برامج التوعية المائية والبيئية.
- ✓ زيادة حجم الكوادر البشرية العاملة في مجال التوعية المائية والبيئية.

النشاط الرئيس B.5. مشاركة المجتمع الأهلي، والقطاع الخاص:

تعد مشاركة المجتمع الأهلي والقطاع الخاص حلاً مهماً لجسر الهوة القائمة ما بين توافر المياه من جهة، والثغرات المرتبطة بخدمات الإصحاح، ولاسيما التي تتطلب احتياجات مالية ضخمة من جهة أخرى. ويتمثل التحدي الرئيسي هنا في جذب مستثمري القطاع الخاص للاستثمارات المرتبطة بالمياه عن طريق الدفع باتجاه بدائل كسب للطرفين.

النشاط المتوقع في هذا المجال ضمن الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي هو خلق منابر مختلفة للحوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يمكن تبادل البلاغات المتعلقة بالمنافع المتبادلة المحتملة. ومرة أخرى ستكون المياه غير التقليدية واحدة من المواضيع الرئيسية لمشاركة القطاع الخاص، فهي تحمل الكثير من فرص التعاون ما بين كلا القطاعين، وبالتحديد في مجال استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، وفي مجال استعذاب مياه البحر. ومن المتوقع أن تبدأ فعاليات هذا النشاط من منابر الحوار فور اقرار الخطة التنفيذية، وتنتهي سنة 2020، وذلك على شكل منتديات مباشرة على شبكة الانترنت، وورش عمل ميدانية. مع وجوب التأكيد هنا على أن تكون مشاركة القطاع الخاص في إطار القوانين الوطنية المنظمة لذلك.

النشاط الثانوي B.5.1. جذب المستثمرين المحتملين في القطاع الخاص باتجاه الاستثمارات المرتبطة بالمياه:

المخرجات:

- تعزيز استثمارات القطاع الخاص.

الأهداف:

- بدء كل الدول العربية بدعوة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه بعد اقرار الخطة التنفيذية، وحتى سنة 2020.

مبادئ التنفيذ:

- يُعد رفع مستوى أصحاب المصلحة حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ركناً أساسياً من أركان التنفيذ.

اسلوب التنفيذ:

- يجري التنفيذ بتقييم صارخ لأصحاب المصلحة.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، بالتعاون مع المجلس العربي للمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط بتحمل مسؤولية توجيه الدعوات المناسبة للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه.
- الميزانية: تُقدر الميزانية اللازمة لانجاز هذا النشاط 125,000 دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- تطوير التواصل مع مستثمرين من القطاع الخاص.

المعوقات:

- عدم إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للاستثمار في قطاعي الزراعة والمياه.
- اهتمام القطاع الخاص نفسه بالاستثمار في قطاعي الزراعة والمياه.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ الزيادة في الاستثمارات الخاصة في قطاع المياه.
- ✓ الزيادة في اهتمام القطاع الخاص بقطاع المياه.

النشاط الثانوي 2.5.B. إيجاد منصات مختلفة للحوار بين القطاعين العام والخاص:

المخرجات:

- خلق حوار تفاعلي بين القطاع العام والقطاع الخاص، ووضع التوصيات الناتجة عنه موضع التنفيذ.

الأهداف:

- تسهيل الدول العربية لحوار ما بين القطاعين العام والخاص فور اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

- وجود مشاركة متعددة الاختصاصات في الحوار التفاعلي ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لخلق الانسجام فيما بينهما.

اسلوب التنفيذ:

- يمكن للمنتديات المباشرة على شبكة الانترنت، وورش العمل الميدانية أن تكون أرضيات مناسبة لإجراء الحوار المنشود.
- الترتيبات المؤسسية: يعمل المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، بالاشتراك مع المجلس العربي للمياه، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط على تنظيم المنتديات، وورش العمل المطلوبة، مع توفير البيئة الملائمة، التي تمكن من إجراء حوار تفاعلي بناء.
- الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لانجاز هذا النشاط 150,000 دولار أمريكي خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- هناك حاجة لتوافر مشاركات من ممثلي القطاعين العام والخاص.

المعوقات:

- عدم توافر الاهتمام المطلوب لدى القطاع العام، والقطاع الخاص بالمشاركة في الحوار.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ الزيادة في عدد المشاركين من القطاعين العام والخاص.

النشاط الرئيس 6.B. رفع كفاءة استخدام المياه:

إن تحسين كفاءة استخدام المياه بكافة أشكالها ضمن القطاعات المختلفة (قطاع مياح الشرب والاستخدامات المنزلية، والقطاع الزراعي، والقطاع الصناعي) والموارد المرتبطة بها، بما فيها الموارد المالية يمثل وسيلة أخرى لتعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المجنية من مثل هذه الموارد الشحيحة أصلاً. كما أنه يمثل جزءاً لا يتجزأ من نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

ومن البيهبي أن تكون الخطوة الأولى في هذا المجال هي البحث عن فرص لتحسين كفاءة استخدام المياه، ورفع عاندية استثمارها. ويمكن هنا إبراز جانبين مختلفين من جوانب الكفاءة: الأول يتناول الكفاءة الفنية في استخدام المياه، والثاني يتناول كفاءة تقاسم المياه، أي الكفاءة التي من خلالها تقوم مختلف قطاعات المجتمع، وبخاصة السكان والزراعة والصناعة بتقاسم المياه، والموارد ذات الصلة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يستدعي الجانب الأول من جوانب الكفاءة تطبيق إدارة الطلب على المياه، أما الثاني فينطوي على المحاصصة طويلة الأجل للمياه. ومن جهة نظر الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فإن كلاً من الكفاءتين يتطلب إدراك القيمة الاجتماعية والبيئية للمياه، فضلاً عن قيمتها الاقتصادية.

النشاط الثانوي 1.6.B. تقييم مؤشرات كفاءة استخدام المياه:

المخرجات:

- تقييم وقياس الكفاءة الإجمالية لاستخدام المياه على المستوى الوطني في الدول العربية.
- تحديد جوانب تحسين الكفاءة الفنية لاستخدام المياه، والتي تستدعي اللجوء إلى تطبيق إدارة الطلب على المياه.
- وضع استراتيجيات وخطط لرفع كفاءة استخدام المياه (يُفترض تحسن الكفاءة عربياً بنسبة تراوح بين 5% و10% مع نهاية السنوات الخمس الأولى من تطبيق الخطة التنفيذية).

الأهداف:

- أن يكون لدى كل الدول العربية خطط واستراتيجيات معتمدة، لرفع كفاءة استخدام المياه خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيق الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي.
- قيام الدول العربية خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيق الخطة التنفيذية بتقدير وقياس كفاءة استخدام المياه لديها.
- تحسين الدول العربية الكفاءة الفنية لاستخدام المياه، وكفاءة تحاصيل المياه لديها، مع توفير التدريب اللازم حول أساليب رفع كفاءة استخدام المياه.

مبادئ التنفيذ:

○ ستسمح الطرائق الجديدة التي سيقترحها المجلس العربي للمياه، بالتنسيق مع المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، من أجل قياس الكفاءة الإجمالية لاستخدام المياه على المستوى الوطني بتحديد المؤشرات المناسبة، واختيار المعايير الملائمة، ووضع آليات تضمن مراقبة وتقييم متواصلين لخطط رفع كفاءة استخدام المياه. وهو ما سيضع كامل العملية على الطريق الصحيح، من خلال قياس الآثار الناجمة عنها، ونسبة تحسن الكفاءة.

○ إن رفع كفاءة استخدام المياه في الإنتاج الزراعي يمكن أن يكون عبر بناء قدرات الباحثين، والكوادر الفنية والمزارعين، من خلال تطوير وعرض التقانات المتصلة باستخدام الأساس للموارد المائية، وإدارة النظم المحصولية.

اسلوب التنفيذ:

- تطوير منهجية ومؤشرات قياس الكفاءة الإجمالية لاستخدام المياه.
- تحسين كفاءة استخدام المياه، والموارد ذات الصلة، بما في ذلك الموارد المالية، وتعظيم الرفاه الاجتماعي والاقتصادية الناجم عن مثل هذه الموارد الشحيحة، وعد رفع كفاءة استخدام المياه جزءاً لا يتجزأ من نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمجلس العربي للمياه، والمركز الدولي للزراعة الملحية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا بالتنسيق ومتابعة فعاليات إنجاز النشاطات المطلوبة.

الميزانية: تُقدر الميزانية المطلوبة لتنفيذ هذا النشاط خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية بنحو 250,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- الاتصال مع وزارات الري والزراعة في الدول العربية، من خلال نقاط التواصل المعتمدة لديها رسمياً.
- الاتصال مع المؤسسات البحثية للاستفادة من تجاربها الميدانية.
- نشر المعلومات بالاستناد على استراتيجية اتصالات محددة.

المعوقات:

- اختلاف التحديات الفنية التي تواجهها كل دولة عربية عن التحديات التي تواجهها بقية الدول.
- قيود تتعلق بالميزانية.

- تدني مستوى الالتزام.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ جمع البيانات الوطنية حول كفاءة استخدام المياه.
- ✓ رفع كفاءة استخدام المياه.
- ✓ الزيادة في عدد المتدربين.

النشاط الثاني 2.6.B. التدريب الميداني حول مؤشرات رفع كفاءة استخدام المياه:

المخرجات:

- توفير التدريب المناسب حول مؤشرات رفع كفاءة استخدام المياه.
- عرض حزم تقنية لكفاءة مطورة في استخدام المياه، والحفاظ على الموارد.
- تقرير عن الدراية التقنية والمهارات للكوادر الفنية، بخصوص رفع كفاءة استخدام المياه.
- بناء قدرات المجتمع المحلي والمزارعين وجمعيات مستخدمي المياه، من خلال إقامة فعاليات على مستوى الحقل، والتدريب من أجل المشاركة الفعالة، والاستدامة المستقبلية للنشاطات.

الأهداف:

- قيام كل الدول العربية بتوفير التدريب اللازم حول كفاءة استخدام المياه خلال السنوات الخمس الأولى من تطبيق الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

- دورات تدريبية عامة حول كفاءة استخدام المياه، والموازنة المائية، وتدريبات عملية حول نظم دعم القرار، مع توثيق وتقييم الحزم التكنولوجية الناجحة في رفع كفاءة استخدام المياه، والتوصية بنشرها واستخدامها في مجالات التنمية.
- دعم المؤسسات المتخصصة، والسلطات المحلية، وجمعيات مستخدمي المياه، والمنظمات غير الحكومية والبرامج والمشاريع الأخرى.

اسلوب التنفيذ:

- تدريب الكادر الزراعي التقني والإرشادي، وجمعيات مستخدمي المياه، والعمال الزراعيين في كل الدول العربية، لتعزيز قدراتهم، فيما يتعلق بكفاءة استخدام المياه.
- القيام بتدريب عملي حول استعمال مؤشرات كفاءة استخدام المياه.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والمناطق الجافة (أكساد)، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمجلس العربي للمياه، والمركز الدولي للزراعة الملحية، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا بتنسيق ومتابعة فعاليات انجاز النشاطات المطلوبة.
- الميزانية: تُقدر الميزانية المطلوبة لتنفيذ هذا النشاط خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية بنحو 250,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- الاتصال مع وزارات الري والزراعة في الدول العربية، من خلال نقاط التواصل المعتمدة لديها رسمياً.
- الاتصال مع المؤسسات البحثية للاستفادة من تجاربها الميدانية.
- نشر المعلومات بالاستناد على استراتيجية اتصالات محددة.

المعوقات:

- اختلاف التحديات الفنية التي تواجهها كل دولة عربية عن التحديات التي تواجهها بقية الدول.
- قيود تتعلق بالميزانية.
- تدني مستوى الالتزام.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ جمع البيانات الوطنية حول كفاءة استخدام المياه.
- ✓ رفع كفاءة استخدام المياه.
- ✓ الزيادة في عدد المتدربين.

النشاط الرئيسي 7.B. التوسع في استخدام المياه غير التقليدية:

النشاط الثانوي 1.7.B. توسيع مجالات استخدام المياه غير التقليدية:

يُقصد بالمياه غير التقليدية هنا المياه الناتجة عن تحلية مياه البحر، واستعذاب المياه المالحة وشبه المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصناعي، والصرف الزراعي.

المخرجات:

- وضع مبادئ توجيهية حول أفضل التقنيات المتاحة (Best Available Technology -BAT)، وأفضل الممارسات البيئية (Best Environmental Practicals - BEP) في قطاع المياه غير التقليدية خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.
- تنظيم ثلاث دورات تدريبية حول أفضل التقنيات المتاحة، وأفضل الممارسات البيئية في قطاع المياه غير التقليدية خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- إقامة خمسة مشاريع تجريبية لإعادة استخدام المياه غير التقليدية خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- إقامة خمسة مشاريع تجريبية لدمج المياه غير التقليدية في الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- إعداد مبادئ إرشادية حول تطبيق الإدارة القائمة على النظام الايكولوجي في الأحواض المائية خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- عقد ثلاث دورات تدريبية حول تطبيق الإدارة القائمة على النظام الايكولوجي في الأحواض المائية خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- تنظيم ورشة عمل إقليمية واحدة تُكرر سنوياً.

الأهداف:

- أن يطبق 50% من الدول العربية بحلول سنة 2020 أفضل التقنيات المتاحة، وأفضل الممارسات البيئية في قطاع المياه غير التقليدية، وأن تمتلك هذه الدول أنظمة وطنية يُدمج فيها إعادة استخدام المياه في خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية الموضوعة لديها.

مبادئ التنفيذ:

- يقوم التنفيذ على تقوية عناصر بناء القدرات، وعلى التعلم بالممارسة، وعلى عملية التكرار. ويُعد التنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط أساسياً في انجاز هذا النشاط، فقد بُدء العمل بتنفيذ نشاطين رئيسيين مع هيئات إقليمية مختلفة:
- 1. تحديث المنشور الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بعنوان دليل المستخدم للري بمياه الصرف الصحي المعالجة.
- 2. وضع مبادئ إرشادية حول استخدام المياه المالحة وشبه المالحة في الإنتاج الزراعي.
- تشكيل فريق عمل للمشاركة في إعداد النشاطين السابقين، وأي نشاط يرتبط بموارد المياه غير التقليدية الأخرى يضم خبراء من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب اسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمركز الدولي للزراعة الملحية، والمجلس العربي للمياه.

اسلوب التنفيذ:

- يعتمد اسلوب التنفيذ على قيام الحكومات العربية بتحديد أشكال دعمها للقرارات والبروتوكولات المتعلقة بتقاسم البيانات، وتبادل المعلومات، والبحث على إدخال المساهمات الوطنية إلى مركز إقليمي للمعرفة يُنشأ في شبكة الانترنت.
- الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب اسيا بقيادة النشاطات المتعلقة بالإدارة القائمة على النظام الايكولوجي، وبإعداد مبادئ توجيهية لاستخدام المياه غير التقليدية. كما يكون المركز العربي (أكساد) مسؤولاً عن توجيه عملية دمج المياه غير التقليدية في الخطط الوطنية للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتضم قائمة الشركاء في التنفيذ مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب اسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمركز الدولي للزراعة الملحية.

الميزانية: يُتوقع أن تبلغ الميزانية المطلوبة خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية نحو 30,000 دولار أمريكي، وأن تصل الميزانية الإجمالية المتوقعة حتى سنة 2020 إلى ما مقداره 1,650,000 دولار أمريكي.
الاتصالات المطلوبة:

➤ سيجري تسهيل تنفيذ هذا النشاط من خلال توفير المبادئ التوجيهية المعدة لكافة أصحاب المصلحة في المنطقة العربية، والتواصل مع الاتحاد الأوروبي للاستفادة من تجاربه في هذا المجال، ومن خلال إعداد تقارير حول التقدم الحاصل في التنمية لتُقدم إلى كل من أصحاب المصلحة من المؤسسات، والمستخدمين النهائيين، وذلك أثناء الدورات العادية للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه، والعمل في ذات الوقت على نشر المعلومات في المركز الإقليمي للمعرفة على شبكة الانترنت، ليستفيد منها أصحاب المصلحة العامون والخاصون.

المعوقات:

- وجود قيود وتحديات فنية، بما فيها المسائل التي تؤثر في إمكانية الوصول إلى خدمات شبكة الانترنت.
 - قيود مالية.
 - محدودية قدرات أصحاب المصلحة للاستفادة بشكل فعال من الاستخدامات المحتملة للمركز الإقليمي للمعرفة.
- دلائل تقدم العمل:
- ✓ نشر المبادئ التوجيهية.
 - ✓ الدورات التدريبية المنظمة.
 - ✓ نشر تقارير عن المشاريع التجريبية.
 - ✓ تنظيم ورشة عمل إقليمية واحدة تُكرر سنوياً.

النشاط الرئيسي 8.B. حماية الموارد المائية في المناطق الساحلية:

النشاط الثانوي 1.8.B. مساعدة الدول العربية على حماية الموارد المائية في المناطق الساحلية:

تشهد المنطقة العربية تنمية على مقياس واسع في مناطقها الساحلية، وتؤثر هذه التنمية بشكل كبير في نوعية النظم الايكولوجية السائدة في هذه المناطق إلى درجة دفع بالهينات المعنية إلى إصدار لوائح تنظم الحفاظ على المياه الساحلية لحماية المنافع التي يقدمها النظام الايكولوجي. إضافة إلى ذلك تلتزم دول المنطقة بالمحافظة على نظمها الايكولوجية الساحلية في إطار ثلاث اتفاقيات قانونية إقليمية هي:

1. خطة العمل المتوسطة للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط (MAP).

2. اتفاقية حماية البيئة البحرية في الخليج العربي (ROPME).

3. المنظمة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر، وخليج عدن (PERSGA).

ورغم ذلك، فإن نوعية المياه الساحلية تتأثر مباشرة بخطط التنمية الجارية، ولاسيما لجهة التوسع العمراني، والتصنيع، وحركة المرور البحري، وتنمية السياحة. من هنا، فإن هناك حاجة لتحسين نظام مراقبة المياه الساحلية لتطوير الاتجاهات والإصلاحات السياسية، من أجل الحفاظ على المنافع التي يقدمها النظام الايكولوجي في المناطق الساحلية.

المخرجات:

- مساعدة الدول العربية لتطوير الإصلاحات المؤسسية في رصد المياه الساحلية.
- تنظيم ثلاث ورش عمل حول المراقبة القائمة على النظام البيئي السائد.
- القيام بثلاث دراسات تجريبية حول المراقبة القائمة على النظام البيئي السائد.
- تعزيز بناء قدرات الدول العربية في إدارة البيئة الساحلية والبحرية.
- وضع مبادئ توجيهية حول تطبيق المراقبة القائمة على النظام البيئي في رصد المياه الساحلية.
- تنظيم ثلاث ورش عمل حول تطبيق المراقبة القائمة على النظام البيئي في رصد المياه الساحلية.

الأهداف:

- قيام 50% من الدول العربية بحلول سنة 2020 بإجراءات مؤسسية توفر بناء نظام مراقبة ساحلية بالاعتماد على النظام الايكولوجي.
- أن يبدأ بحلول سنة 2020 في 50% من الدول العربية تشغيل برامج مراقبة للمياه الساحلية بالاعتماد على إدارة تقوم على أساس النظام الايكولوجي.
- البدء بتشغيل نظام لتبادل البيانات والمعلومات حول المناطق الساحلية بحلول سنة 2020.

مبادئ التنفيذ:

- قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتنسيق مع خطة العمل المتوسطة للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية حماية البيئة البحرية في الخليج العربي، والمنظمة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر، وخليج عدن، لمساعدة الدول العربية في إجراء الإصلاحات المؤسسية المتعلقة بمراقبة المياه الساحلية على أساس مفاهيم الإدارة القائمة على النظام الأيكولوجي.
- العمل على ضمان بناء القدرات من خلال إعداد مبادئ إرشادية باللغة العربية، وتنظيم ورش عمل تشاورية بحضور خبراء إقليميين، وأصحاب المصلحة.
- مراجعة التقارير التي تُعد في إطار هذا النشاط مراجعة متعمقة من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين، وممثلين عن المجتمع الأهلي، وخبراء متخصصين.
- التشاور مع المؤسسات صاحبة المصلحة حول توافر البيانات، وكيفية الوصول إليها وتبادلها، إذ لا بد من ذلك من أجل تصميم وتشغيل بوابة معرفة إقليمية إلكترونية.
- الاعتماد على الشراكات ما بين مؤسسات وطنية وإقليمية، حول تطوير واستضافة وتشغيل مركز المعرفة الإقليمية بشكل متواصل.
- إن إطلاق مركز المعرفة الإقليمية على الشبكة العنكبوتية يوفر فرصاً لمساهمات باحثين في تحليل البيانات، وخلق المعرفة حول قضايا إدارة المناطق الساحلية، التي تواجه المنطقة العربية.

اسلوب التنفيذ:

- يقوم فريق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا، بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). وخطة العمل المتوسطة للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية حماية البيئة البحرية في الخليج العربي، والمنظمة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر، وخليج عدن بإعداد التوجيهات الإرشادية، وتنظيم ورش العمل. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا على التنسيق مع المنظمات الإقليمية ذات الاختصاص، لضمان تحقيق صحيح للأهداف المنشودة.
- إن الحاجة ماسة لكل من خطة العمل المتوسطة للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية حماية البيئة البحرية في الخليج العربي، والمنظمة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر، وخليج عدن، من أجل تطوير مركز المعرفة الإقليمية المقترح. يُضاف إلى ذلك ضرورة قيام الحكومات العربية بتحديد أشكال دعمها على أعلى المستويات للقرارات والبروتوكولات المتعلقة بتقاسم البيانات، وتبادل المعلومات، والحث على إدخال المساهمات الوطنية إلى مركز المعرفة في شبكة الانترنت.
- التركيبات المؤسسية؛ بشكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا، بالاشتراك مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) فريق عمل يتولى كامل المسؤولية بالإشراف على انجاز هذا النشاط، وسيحدد أساليب إنشاء مركز خاص على شبكة الانترنت. أما خطة العمل المتوسطة للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية حماية البيئة البحرية في الخليج العربي، والمنظمة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر، وخليج عدن، فتتولى مسؤولية قيادة عملية توليد البيانات والمعلومات اللازمة.
- الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لمساعدة الدول العربية حتى سنة 2020 تساوي 600,000 دولار أمريكي، والميزانية المتوقعة لبناء القدرات حتى سنة 2020 تساوي 1,200,000 دولار أمريكي، والميزانية المتوقعة لتطوير نظام المعلومات حتى سنة 2020 تساوي 750,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- تزويد أصحاب البيانات، والسلطات المحلية المسؤولة، وخطة العمل المتوسطة للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، واتفاقية حماية البيئة البحرية في الخليج العربي، والمنظمة الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الأحمر، وخليج عدن بالمنافع الناجمة عن تقاسم البيانات، وتبادل المعلومات.
- جمع البيانات والمعلومات المطلوبة من الدول العربية.
- إعداد تقرير عن التقدم الحاصل في التنمية، وتقديمه للمؤسسات صاحبة المصلحة، وللمستخدمين النهائيين خلال الدورات العادية للجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- نشر المعلومات على بوابة المعرفة المقترحة في الشبكة العنكبوتية، ليستفيد منها أصحاب المصلحة العاميين والخاصين.

المعوقات:

- عدم القدرة على الوصول للبيانات.
- عدم الاستدامة في تبادل البيانات.
- التحديات والقيود الفنية، بما في ذلك المسائل التي تؤثر في إمكانية الوصول إلى شبكة الانترنت.

- محدودية الميزانيات المخصصة.
 - استمرار تشغيل بوابة المعرفة الإقليمية بعد سنة 2020.
 - عدم قدرة أصحاب المصلحة على الاستفادة بشكل فعال من الاستخدامات المحتملة لبوابة المعرفة الإقليمية.
- دلائل تقدم العمل:

- ✓ تقدير وتقييم نظم مراقبة المياه في المناطق الساحلية.
- ✓ جمع البيانات والمعلومات المتاحة.
- ✓ تحديد المؤسسات العاملة في مجال العلوم الساحلية.
- ✓ تصميم واستضافة وتأسيس مركز المعرفة الإقليمي في شبكة الانترنت.
- ✓ قاعدة بيانات وظيفية على شبكة الانترنت.
- ✓ عدد الدول المتصلة بقاعدة البيانات.
- ✓ عدد الدول التي يمكنها الوصول إلى قاعدة البيانات.
- ✓ عدد أصحاب المصلحة المستخدمين لقاعدة البيانات.

C. تدعيم القاعدة العلمية والتكنولوجية والصناعية:

النشاط الرئيس I.C. تنمية البحث العلمي، ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة:

إن عدم كفاية مياه الشرب النظيفة، وخدمات الصرف الصحي الملانمة يُعد مشكلة من أهم المشاكل انتشاراً وتأثيراً في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن تزداد حدة هذه المشكلة خلال العقود القادمة، ولاسيما مع تفاقم خطري الجفاف ونُدرة المياه. ويتطلب التصدي لحلها العمل على انجاز كم هائل من البحوث العلمية، التي يجب أن تُوجه نحو استنباط طرائق جديدة لتنقية المياه بأرخص التكاليف، وبطاقة أقل، وباستعمال أدنى للمواد الكيميائية في عملية التنقية للتخفيف من آثارها السالبة في البيئة السائدة. وبالتالي هناك حاجة ماسة للاستفادة من العلوم الحديثة، لإيجاد تقانات متطورة لمعالجة المياه، وإزالة عناصر التلوث منها، فضلاً عن بذل جهود جادة لزيادة إمدادات المياه بإعادة الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي، واستعذاب مياه البحر، ومياه اليايسة قليلة الملوحة.

النشاط الثانوي I.C.1.1. مساعدة الدول العربية في الحصول على التكنولوجيا الخضراء للمياه:

المخرجات:

- وضع مبادئ توجيهية حول توفير التكنولوجيا الخضراء للمياه، ومياه الصرف الصحي.
- تنظيم دورات تدريبية لبناء قدرات الدول العربية في استخدام المبادئ التوجيهية حول توفير التكنولوجيا الخضراء للمياه، ومياه الصرف الصحي.

الأهداف:

- توفير إمكانية وصول كافة الدول العربية إلى التكنولوجيا الخضراء للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

مبادئ التنفيذ:

- التنسيق ما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤسسات البحث الإقليمية مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، وذلك لمساعدة الدول العربية في تطبيق مفاهيم التكنولوجيا الخضراء للمياه، ومياه الصرف الصحي.

اسلوب التنفيذ:

- يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب اسيا بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) لضمان تنفيذ هذا النشاط بالشكل المطلوب.
- الترتيبات المؤسسية: يتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب اسيا الى جانب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، مسؤولية قيادة فعاليات هذا النشاط بعد تحديد أولوياتها بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والمنظمات العربية المعنية.
- الميزانية: الميزانية المتوقعة لهذا النشاط حتى سنة 2020 تساوي 200,000 دولار أمريكي.
- الاتصالات المطلوبة:
- اتفاقات مع مؤسسات بحثية.
- عقد لقاءات تشاورية.

- إدارة عملية المراجعة المعمقة للتقارير المعدة.
- إعداد تقارير حول تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.
- نشر تقارير تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.

المعوقات:

- عدم توافر إمكانية التعاون مع هيئات بحثية إقليمية.
- نقص التمويل.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ نُسخ من الاتفاقات الموقعة مع الجامعة العربية، والمؤسسات البحثية الإقليمية.
- ✓ تقريران عن الدورات التدريبية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ إصدار المبادئ الإرشادية باللغة العربية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

النشاط الثانوي 2.1.C. بناء قدرات الدول العربية حول أفضل التقانات المتاحة، وأفضل الممارسات البيئية في استعذاب مياه البحر، ومياه اليابسة قليلة الملوحة:

إن المحافظة على الموارد المتوافرة، والآثار الضئيلة لاستخدام التقانات الخضراء في استعذاب المياه كانت واضحة إلى درجة سرعت من انتشار عملية الاستعذاب في بقاع متعددة من العالم. يهدف مفهوم أفضل التقانات المتاحة إلى تحديد حالة أحدث التقانات، والعمليات، وطرائق التشغيل الملائمة من أجل منع أو التخفيف من تلوث الجو، والمياه، والتربة، فضلاً عن خفض كميات النفايات الصلبة، أو من أجل تخفيف التأثير في الظروف البيئية السائدة إجمالاً.

المخرجات:

- إعداد مبادئ توجيهية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية حول أفضل التقانات المتاحة، وأفضل الممارسات البيئية في استعذاب مياه البحر، والمياه قليلة الملوحة.
- تنظيم ورشة عمل بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

الأهداف:

- توفير إمكانية وصول كافة الدول العربية إلى التكنولوجيا الخضراء للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

مبادئ التنفيذ:

- ضمان بناء القدرات عن طريق إعداد مبادئ إرشادية باللغة العربية، وتنظيم ورشة عمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة، وخبراء مختارين، والعمل في الوقت عينه على إعداد تقارير تُراجع بعمق من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين، وممثلي المجتمع الأهلي، وخبراء مختصين.

اسلوب التنفيذ:

- يقوم فريق عمل مكون من الهيئات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا، وجامعة الدول العربية، وبخاصة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد). بإعداد المبادئ الإرشادية، وتنظيم ورشة العمل المقترحة.

الترتيبات المؤسسية: يتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا إلى جانب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) مسؤولية قيادة انجاز هذا النشاط بعد تحديد الأولويات بالاتفاق مع جامعة الدول العربية، وتكليف فريق عمل لإعداد المبادئ التوجيهية، وعقد ورشة عمل تشاركية. كما يتحمل البرنامج والمركز العربي المسؤولية في انجاز المراجعة المعمقة للتقارير المعدة، ونشر النتائج المتمخضة عن جميع الفعاليات المنجزة.

الميزانية: قُدرت الميزانية المطلوبة لتنفيذ هذا النشاط خلال السنوات الثلاث الأولى اقرار الخطة التنفيذية بنحو 120,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- الاتفاق مع جامعة الدول العربية حول الأولويات من أجل إعداد التقارير المطلوبة.
- عقد ورشة عمل.
- إدارة عملية المراجعة المعمقة للتقارير المعدة.
- إعداد تقارير حول تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.
- نشر تقارير تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.

المعوقات:

- نقص التمويل.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ إعداد المبادئ التوجيهية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ تنظيم ورشة عمل بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

النشاط الثانوي 3.I.C. بناء قدرات الدول العربية في مجال إعادة استخدام المياه.

المخرجات:

- إعداد مبادئ توجيهية حول تكنولوجيا إعادة استخدام المياه بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- تنظيم حزمة فعاليات تدريبية حول إدارة إعادة استخدام المياه بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- تنظيم عددٍ من الدورات التدريبية حول إدارة إعادة استخدام المياه في الفترة 2018 – 2020.

الأهداف:

- تأسيس برنامج إقليمي سنة 2020 لزيادة الوعي التكنولوجي حول إعادة استخدام المياه.

مبادئ التنفيذ:

- ضمان بناء القدرات عن طريق إعداد مبادئ إرشادية باللغة العربية، وتنظيم دورات تدريبية وطنية بالتعاون مع خبراء وأصحاب المصلحة، والعمل على إعداد تقارير تُراجع بعمق من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين، وممثلي المجتمع الأهلي، وخبراء مختصين.

اسلوب التنفيذ:

- يقوم فريق من الهيئات التابعة لكلٍ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب اسيا، وجامعة الدول العربية، وبخاصة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، بإعداد المبادئ التوجيهية، وتنظيم الدورات التدريبية.
- الترتيبات المؤسسية: يتحمل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – المكتب الإقليمي لغرب اسيا الى جانب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) مسؤولية قيادة انجاز هذا النشاط بعد تحديد الأولويات بالاتفاق مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، وتكليف فريق عمل لإعداد المبادئ التوجيهية، وعقد ورشة عمل تشاورية. كما يتحمل البرنامج والمركز العربي المسؤولية في انجاز المراجعة المعمقة للتقارير المعدة، ونشر النتائج المتمخضة عن جميع الفعاليات المنجزة.
- الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لهذا النشاط 450,000 دولار أمريكي حتى سنة 2020.

الاتصالات المطلوبة:

- الاتفاق مع جامعة الدول العربية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حول الأولويات من أجل إعداد التقارير المطلوبة.
- عقد ورشة العمل.
- إدارة عملية المراجعة المعمقة للتقارير المعدة.
- إعداد تقارير حول تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.
- نشر تقارير تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.

المعوقات:

- نقص التمويل.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ إصدار المبادئ التوجيهية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ إعداد حزمة الفعاليات التدريبية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ تقارير عن الدورات التدريبية خلال الفترة 2018 – 2020.

النشاط الثانوي 4.I.C. بناء قدرات الدول العربية لتعزيز الابتكار في اقتصاديات المياه:

المخرجات:

- إعداد مبادئ توجيهية للابتكار في رفع كفاءة استخدام المياه بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

- تنظيم ورشة عمل بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
الأهداف:

- زيادة الوعي التكنولوجي حول الأدوات الاقتصادية لرفع كفاءة استخدام المياه بحلول سنة 2020، حيث أن تحسين كفاءة استخدام المياه في الدول العربية يسمح لها بالتقليل من شح المياه الذي تعاني منه، ويساعدها على تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تجنيها حتى بالاعتماد على البنية التحتية لمشاريع المياه القائمة فيها أصلاً. كما يساهم تحسين الكفاءة في توفير المياه من أجل استخدامات أخرى، وفي التخفيف من التدهور البيئي الحاصل. وبالتالي، فانه يمكن للجهود المبذولة في رفع كفاءة استخدام المياه أن تسهم مباشرة في تحقيق الأهداف التنموية لدى العديد من الدول العربية، ولاسيما التي تعاني من عجز مائي مزمن، ومن نقص في رأس المال المخصص للاستثمار في تنمية الموارد المائية.
- من أجل المحافظة على معدل متزايد لرفع كفاءة استخدام المياه، والابتكار في هذا المجال لكسر العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي (نمو اقتصادي أسرع - تدهور بيئي أكبر)، فإن الحاجة ملحة من أجل:
 1. زيادة كفاءة استخدام المياه.

2. تشجيع السياسات العامة، ومبادرات القطاع الخاص التي تعزز الاستثمار في أساليب إنتاج فعالة ونظيفة وأمنة.
3. توجيه خيارات المستهلك نحو منتجات وخدمات صديقة للبيئة، وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

مبادئ التنفيذ:

- ضمان بناء القدرات عن طريق إعداد مبادئ إرشادية باللغة العربية، وتنظيم ورشة عمل بالتعاون مع خبراء وأصحاب المصلحة، والعمل على إعداد تقارير تُراجع بتعمق من قبل أصحاب المصلحة الوطنيين، وممثلي المجتمع الأهلي، وخبراء مختصين.

اسلوب التنفيذ:

- يقوم فريق من الهيئات التابعة لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب اسيا، وجامعة الدول العربية، ولاسيما المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، بإعداد المبادئ التوجيهية، وتنظيم ورشة العمل.

الترتيبات المؤسسية: يتحمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب اسيا الى جانب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) مسؤولية قيادة انجاز هذا النشاط بعد تحديد الأولويات بالاتفاق مع جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، وتكليف فريق عمل لإعداد المبادئ التوجيهية، وعقد ورشة عمل تشاورية. كما يتحمل البرنامج والمركز العربي المسؤولية في انجاز المراجعة المعمقة للتقارير المعدة، ونشر النتائج المتمخضة عن جميع الفعاليات المنجزة. الميزانية: الميزانية المتوقعة لتنفيذ هذا النشاط خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية تساوي 120,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- الاتفاق مع جامعة الدول العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، حول الأولويات من أجل إعداد التقارير المطلوبة.
- عقد ورشة العمل.
- إدارة عملية المراجعة المعمقة للتقارير المعدة.
- إعداد تقارير حول تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة إلكترونية.
- نشر تقارير تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة إلكترونية.

المعوقات:

- عدم توافر إمكانية توقيع اتفاق مع كل من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط.
- نقص التمويل.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ إعداد المبادئ التوجيهية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ تنظيم ورشة العمل بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

النشاط الثانوي 5.1.C. تمكين الحكومات العربية من تسهيل توظيف تكنولوجيا المياه، ومياه الصرف الصحي بمساعدة المؤسسات المالية، والقطاع الخاص:

المخرجات:

- إعداد مبادئ توجيهية حول آليات مالية وتشريعية تسهل توظيف تكنولوجيا المياه، ومياه الصرف الصحي بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- تنظيم ورشة عمل بعد خمس سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- إحداث منبر للمؤسسات المالية، والقطاع الخاص لتسهيل عملية التوظيف خلال الفترة 2020 - 2030.

الأهداف:

- التوظيف الكامل لتقانات المياه، ومياه الصرف الصحي بحلول سنة 2030، ويُقصد بالتوظيف في مجال تكنولوجيا المياه، والصرف الصحي القناة التي يمكن توفيرها بيسر في ظل التنمية التكنولوجية الحاصلة في الدول العربية. وتحتاج عملية التوظيف بشكل أساسي إلى تهيئة المؤسسات المالية، ومؤسسات القطاع الخاص، لتأسيس آليات وأساليب مناسبة تمكن القطاع الخاص في الدول العربية من أخذ زمام المبادرة للاستثمار في قطاع المياه، وقطاع الصرف الصحي.
- تطوير الحكومات العربية لنظمها التشريعية ذات الصلة، وخلق نظم حوافز عصرية لدعم جهود القطاع الخاص في عملية توظيف التكنولوجيا الحديثة.

مبادئ التنفيذ:

- ضمان بناء القدرات من خلال إعداد مبادئ توجيهية باللغة العربية، وتنظيم ورشة عمل مع خبراء إقليميين، ومع أصحاب المصلحة، وتأسيس منبر خاص للمؤسسات المالية، والقطاع الخاص لتبادل المعلومات حول عملية التوظيف.

اسلوب التنفيذ:

- قيام فريق من برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا، وجامعة الدول العربية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بإعداد المبادئ التوجيهية، وتنظيم ورشة العمل، وتأسيس المنبر.
- الترتيبات المؤسسية: يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، مهمة قيادة انجاز فعاليات هذا النشاط، بعد تحديد الأولويات، بالاتفاق مع جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، حيث يقومون بتكليف فرق عمل لإعداد المبادئ التوجيهية، وعقد ورشة عمل تشاورية لمعرفة كل ما يتعلق بالمنبر، كما يتحمل البرنامج المسؤولية والمركز العربي عن تنظيم المراجعة المعمقة للتقارير المعدة، ونشر النتائج الصادرة عن كل الفعاليات المنجزة.
- الميزانية: تبلغ الميزانية المقدرة لهذا النشاط 350,000 دولار أمريكي حتى سنة 2020.

الاتصالات المطلوبة:

- الاتفاق مع جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، على تحديد القضايا ذات الأولوية من أجل التحضير لإعداد التقارير المطلوبة.
- عقد ورشة العمل، وتأسيس المنبر.
- إدارة عملية المراجعة المعمقة للتقارير المعدة.
- إعداد تقارير حول تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.
- نشر تقارير تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية.

المعوقات:

- نقص التمويل.
- تدني مستوى تعاون القطاع الخاص.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ إعداد المبادئ التوجيهية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ تنظيم ورشة العمل بعد خمس سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- ✓ تأسيس المنبر سنة 2020.

البُشاط الثانوي C.1.6. تطوير نظام لتبادل البيانات والمعلومات حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي:

المُخرجات:

- إعداد دليل مستخدم نظام بيانات ومعلومات حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي.
- تطوير نظام البيانات والمعلومات حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي.
- وصول الجهات المعنية في الدول العربية إلى النظام بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

الأهداف:

- تأسيس شبكة من مجموعات البحوث المائية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

- التشاور مع المؤسسات صاحبة المصلحة حول توافر البيانات، وكيفية الوصول إليها وتبادلها، إذ لا بد من ذلك من أجل تصميم وتشغيل بوابة معرفة الإقليمية الالكترونية.
- الاعتماد على الشراكات ما بين مؤسسات وطنية وإقليمية، حول تطوير واستضافة وتشغيل بوابة المعرفة الإقليمية بشكل متواصل.
- إن إطلاق بوابة المعرفة الإقليمية على الشبكة العنكبوتية يوفر فرصاً لمساهمات باحثين في تحليل البيانات، وخلق المعرفة حول قضايا إدارة المناطق الساحلية، التي تواجه المنطقة العربية.

اسلوب التنفيذ:

- عقد اتفاقات مع خطة العمل المتوسطية للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، ومنظمة الصحة العالمية، لتطوير نظام المعلومات حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي.

الترتيبات المؤسسية: يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب اسيا بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، على تنسيق جهود فريق العمل، الذي سيكون مسؤولاً عن هذا النشاط. أما خطة العمل المتوسطية للحفاظ على البحر الأبيض المتوسط، وبقية الشركاء، فسيتمثلون مسؤولية قيادة عملية توليد البيانات والمعلومات حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي، وسيحدد فريق العمل أساليب تأسيس المركز المعرفي على شبكة الانترنت.

الميزانية: تبلغ الميزانية المقدرة لهذا النشاط 150,000 دولار أمريكي حتى سنة 2020.

الاتصالات المطلوبة:

- تزويد أصحاب البيانات، والسلطات المحلية المسؤولة، والهيئات الإقليمية بالمنافع الناجمة عن تقاسم البيانات، وتبادل المعلومات.
- جمع البيانات والمعلومات المطلوبة من الدول العربية.
- إعداد تقرير عن التقدم الحاصل في التنمية، وتقديمه للمؤسسات صاحبة المصلحة، وللمستخدمين النهائيين خلال الدورات العادية للجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- نشر المعلومات على بوابة المعرفة المقترحة في الشبكة العنكبوتية، ليستفيد منها أصحاب المصلحة العموميين والخاصين.

المعوقات:

- عدم التمكن من الوصول إلى البيانات حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي.
- عدم الاستدامة في تبادل المعلومات حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي.
- قيود وتحديات فنية، بما فيها المسائل المؤثرة في الوصول إلى شبكة الانترنت.
- قيود مالية.
- استمرار العمل في المركز المعرفي الإقليمي بعد سنة 2020.
- عدم كفاية قدرة أصحاب المصلحة، للاستفادة بشكل فعال من الاستخدامات المحتملة لمركز المعرفة الإقليمي.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ جمع البيانات والمعلومات المتاحة حول تقانات المياه، ومياه الصرف الصحي.
- ✓ تعيين المؤسسات المعنية.
- ✓ تصميم واستضافة وتأسيس مركز المعرفة الإقليمية على الشبكة العنكبوتية.
- ✓ الاتصال الوظيفي المباشر بالمركز.
- ✓ عدد الدول العربية المربوطة بمركز المعرفة الإقليمي.

- ✓ عدد الدول العربية التي يمكنها الوصول الى المركز.
- ✓ عدد أصحاب المصلحة المستخدمين للمركز.

D. زيادة تمويل المشاريع المائية:

النشاط الرئيس I.D. توفير التمويل اللازم للمشاريع المائية:

تعاني الدول منخفضة ومتوسطة الدخل القومي في المنطقة العربية، من مصاعب كبيرة في زيادة حجم الأموال، التي تخصصها للاستثمار في قطاع المياه، لجهة تطوير بنيته التحتية اللازمة لمواجهة التزايد السريع في الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتها. ولعل الجزء الأكبر من هذه المصاعب، يكمن في انخفاض قيمة العوائد الاقتصادية المباشرة للاستثمار في هذا القطاع، ولاسيما ما يتعلق عموماً بتعديل ميزان الإنفاق الاقتصادي الخارجي. وبناءً عليه سيتولى المجلس الوزاري العربي للمياه في إطار انجاز الخطة لاستراتيجية الأمن المائي العربي مسؤولية القيام بالبحث عن بنوك استثمارية، وجهات مانحة، وأطراف من القطاع الخاص، يمكنها توفير وسائل ومصادر جديدة للتمويل، تكون بديلة للوسائل والمصادر التقليدية لتمويل مثل هذه البنى التحتية الحيوية، وتكليف بعض الجهات بإعداد دراسات ميدانية، يكون هدفها الأساسي تحديد أفضل العوائد الاجتماعية للاستثمار في قطاع المياه، وترتيب أولويات هذه العوائد.

ويُتوقع من خلال هذا النشاط وضع الخطط المناسبة، واختيار أفضل السبل الملائمة لضمان تمويل مشاريع المياه الواردة في الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي. وينبغي في هذا المجال توفير الآلية الملائمة لزيادة مبالغ التمويل المخصصة لهذه المشاريع.

الأهداف الإستراتيجية ذات الصلة: يرتبط هذا المكون من مكونات الخطة التنفيذية بالموضوع السادس من المواضيع الأساسية لاستراتيجية الأمن المائي العربي، وبالمخرجات الرئيسية المتوقعة من الخطة، والتي تؤكد على ضرورة زيادة التمويل المطلوب، لتحسين تطبيق نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، باعتباره الهدف الرئيس للاستراتيجية.

النشاط الثانوي I.1.D. التحري عن أولويات الاستثمار:

مع محدودية الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الدول العربية ذات الدخل القومي المنخفض والمتوسط، فإن هذه الدول تحتاج إلى تحديد أولويات الاستثمار في قطاع المياه بعناية فائقة، كما أن الدول الغنية، ورغم وجود كتلة مالية ضخمة فيها، فهي تحتاج، إلى أن تكون قادرة على تحديد أولويات الاستثمارات المائية، من أجل نمو اقتصادي مستدام على المدى البعيد. وبالنيابة عن المجلس الوزاري العربي للمياه، يمكن تفويض كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمجلس العربي للمياه، بالإشراف على دراسات تُعد في أربع دول عربية ذات دخول قومية منخفضة ومتوسطة، لتحديد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تطوير البنية التحتية لقطاع المياه، وكذلك لتحديد قطاعات وتكنولوجيات الاستثمارات المطلوبة في هذا القطاع، وترتيب أولويات توظيف هذه الاستثمارات، والعمل بعد ذلك على صياغة نتائج هذه الدراسات، وتقديمها للحكومات الوطنية، والمجلس الوزاري العربي للمياه، والجهات المانحة، والشركاء من القطاع الخاص.

المُخرجات:

- تحديد أولويات الاستثمار في قطاع المياه.

الأهداف:

- انجاز الدراسات المطلوبة المعدة عن الدول العربية الأربع، حول الأولويات الاجتماعية والاقتصادية بعد سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.
- وضع تقارير حول تقييم مشاريع المياه الوطنية الجاري تنفيذها، من حيث الحجم، وحالة التمويل، ومقدار التمويل.

مبادئ التنفيذ:

- من أجل توفير بيئة للتشاور ومشاركة الجمهور، تُشكل في إطار كل دراسة وطنية مجموعات عمل تكون مهمتها التحري عن الأبعاد الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين المضمنة في أولويات الاستثمار. أما بالنسبة لتوفير شروط التشاركية، فيمكن أن تُنجز كل دراسة وطنية من قبل باحثين وطنيين، ومؤسسات بحثية وطنية، وتوجه لاحقاً إلى المجلس الوزاري العربي للمياه، وشركائه في انجاز الخطة التنفيذية.

اسلوب التنفيذ:

- تُطبق منهجية واحدة لانجاز هذا النشاط، سواء فيما يتعلق بإعداد الدراسات الوطنية، أو بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات ومراكز البحوث الوطنية. وسيكون ضرورياً في هذا السياق إشراك أصحاب المصلحة، وتبادل الخبرات المكتسبة. الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بجمع الدراسات المعدة من قبل مؤسسات البحوث الوطنية. كما يمكن أن يقوم مع المجلس العربي للمياه، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بالتعاون في وضع الخطط والبرامج اللازمة لحسن تسيير الأعمال المطلوبة. الميزانية: تبلغ الميزانية السنوية المتوقعة لانجاز هذا النشاط 150,000 دولار أمريكي، يشارك فيها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بمساهمة عينية قيمتها 50,000 دولار أمريكي، وتبلغ الميزانية الإجمالية المطلوبة خلال ثلاث سنوات بعد اقرار الخطة التنفيذية تساوي 450,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع خبراء ومراكز بحوث وطنية، ومع هيئات ومنظمات إقليمية، على علاقة بمضمون هذا النشاط.

المعوقات:

- أن تحليل الحالة الراهنة لا يولد معرفة جديدة ذات قيمة.
- أن يؤدي التحليل الجاري للحالة الراهنة إلى نتائج ذات جودة متدنية.
- أن لا يؤدي التحليل إلى نتائج قابلة للتطبيق، بسبب قيود مالية وسياسية.
- عدم وجود دعم، ومساندة على المستوى الوطني.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ انجاز الدراسات المطلوبة.
- ✓ إتمام الدراسات المطلوبة، كما هو مخطط لها.
- ✓ تقديم الدراسات المنجزة للمجلس الوزاري العربي للمياه، وللوزارات المعنية، وللشركاء.
- ✓ مناقشة النتائج التي يتم التوصل إليها في الدراسات خلال جلسات المجلس الوزاري العربي للمياه.
- ✓ الإشارة إلى الدراسات المنجزة في وثائق السياسات الوطنية، والجهات المانحة، والمجلس الوزاري العربي للمياه.

النشاط الثاني 2.1.D. تحديد آليات التمويل البديل:

نظراً لانخفاض العوائد الاقتصادية المباشرة للاستثمار في قطاع المياه عموماً، والسعي دوماً لتجنب الإنفاق الخارجي، فإن الاستثمارات في قطاع المياه لا تستقطب مستثمرين من القطاع الخاص. لذلك فإن الدول العربية ذات الدخل القومي المنخفض والمتوسط تواجه صعوبات جمة في توفير الاستثمارات اللازمة لإقامة المشاريع المائية الكبيرة، وعليها دوماً البحث عن موارد تمويل إضافية خارج ميزانياتها المعتمدة.

إن آليات التمويل الإضافي يجب أن تحدد نوع الأدوات المناسبة لتوفير مصدر التمويل اللازم، من أجل تغطية الاحتياجات التي يصعب تمويلها وفق الآليات التقليدية، ويمكن استخدام هذا النهج أيضاً كاستراتيجية لتوليد المزيد من التمويل اللازم لانجاز الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي. ويمكن لإدارة مشاريع الموارد المائية في الدول ذات الدخل القومي المنخفضة أن تكون ناجحة إذا ما وفرت الشروط الأساسية الآتية:

- 1) التنسيق الصحيح ما بين القطاعات المستخدمة للمياه، بما في ذلك أصحاب المصلحة.
 - 2) ضمان مشاركة مختلف الشرائح المجتمعية ذات الصلة.
 - 3) تحديد طريقة متكاملة للتمويل تضمن إدارة سليمة للمشاريع المائية خلال فترة خدمتها، وتحقق استخداماً مستداماً للموارد المائية المتاحة، وتقوم على التقييم السليم للاحتياجات المائية على المستوى المحلي، وعلى التكنولوجيا المناسبة القابلة للتطبيق في الشروط المحلية السائدة.
- وفي هذا الإطار يُشار إلى أنه يمكن لآليات التمويل البديل أن تكون فعالة من خلال:
- i. المساعدة على سد العجز القائم في توفير الاحتياجات المالية.
 - ii. خلق خيارات إضافية لتأمين الأموال الضرورية، وتطوير تقانات إدارة الطلب على المياه، ودعم استراتيجيات الاستثمار في المشاريع طويلة الأمد.
 - iii. زيادة إمكانية المساءلة عبر توزيع شفاف للأموال المستثمرة، وزيادة المرونة في مستويات الخدمة المقدمة، من خلال شركات محددة، أو من خلال إجراءات تعاقدية خاصة.
 - iv. يمكن لبعض أساليب التمويل البديل، أن تضمن توزيع تكاليف تقديم خدمات المياه بشكل أفضل على كافة المستفيدين من الخدمة المقدمة.

وتوفير النجاح في تطبيق مقاربة التمويل البديل، فإنه يجب اقتراح أساليب لتوفير هذا التمويل من خلال تقديم وصف متكامل لمكوناته، مع كيفية الحصول عليه، وأمثلة عن تطبيق الأساليب المقترحة، وإمكانية كل أسلوب في جذب التمويل المطلوب، ومحددات تطبيقه.

أما بالنسبة لتأمين الموارد المالية اللازمة لانجاز مشروع الخطة التنفيذية، فيُقترح تشكيل لجنة للبحث عن التمويل اللازم. ويُعد السعي لضمان التمويل نشاطاً يتطلب قدراً كبيراً من التخطيط، والاهتمام الواسع بالتفاصيل. وبناءً عليه تعمل اللجنة المقترحة على تحديد الاحتياجات المالية المطلوبة، والمجالات التي ستوظف فيها، والمستهدفون بها، إضافة إلى الحصول على موارد مالية كافية لانجاز النشاطات المحددة في الخطة التنفيذية، وذلك من خلال خارطة طريق تتضمن أفضل الحلول المتاحة لمعالجة قضايا التمويل، وتحديد أفضل الطرائق في الحصول عليه. ومن المفيد الإشارة هنا إلى وجوب توفير التبادل والتحديث المتواصلين للمعلومات ذات الصلة ما بين اللجنة المقترحة للتمويل، والمجلس الوزاري العربي للمياه، والعمل على متابعة وتقييم التقدم المحرز.

إن الموارد المالية المطلوبة خلال السنوات الخمس الأولى من اقار الخطة التنفيذية ينبغي أن تُعطى من قبل الجهات المانحة، سواء كان ذلك نقداً، أو على شكل مساهمات عينية (مساعدات فنية).

المُخرجات:

- البحث عن موارد تمويل إضافية خارج الميزانيات المعتمدة.

الأهداف:

- تأسيس لجنة لتوفير التمويل المطلوب فور اقرار الخطة التنفيذية.
- تطوير مسودة استراتيجية الاستثمار في قطاع المياه بالوطن العربي، وتحديد قنوات التمويل الأساسية خلال سنة من اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

- تقديم الدعم اللازم لفريق العمل في لجنة البحث عن التمويل على المستويين الوطني والإقليمي.
 - التنسيق المستمر ما بين المجلس الوزاري العربي للمياه، ولجنة التمويل، ومؤسسات التمويل الوطنية والدولية.
 - توفير الفرص الملائمة، للاستفادة من مجموعة واسعة من مصادر التمويل.
 - توزيع التمويل حسب قائمة الأولويات التي يتفق عليها.
- اسلوب التنفيذ:
- تطوير خطة وأدوات واليات توفير الأموال اللازمة لانجاز النشاطات المرتبطة بالخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي.
 - وضع حلول بديلة، وخيارات جديدة لتوفير التمويل المطلوب.
 - عقد ورش عمل إقليمية.
 - تنظيم مؤتمرات للجهات الدولية المانحة.
 - التوجيه، والتشاور حول تأسيس آليات محلية فعالة لتوفير الأموال اللازمة (عمليات تمويل محلية).
 - انسجاماً مع خطة حشد الموارد، يجب أن تُنجز نشاطات الخطة التنفيذية، بالتعاون مع مؤسسات إقليمية، مع التركيز على توسيع قاعدة الجهات المانحة.
 - توفير أساليب الابتكار المناسبة، والممارسات الفضلى في عملية اتخاذ القرارات، وتأمين الخيارات والأدوات الملائمة في التخطيط للاستثمار بقطاع المياه، وذلك من أجل تطوير مصادر التمويل المبتكرة، التي تلبي احتياجات الخطة التنفيذية.
 - تأسيس صندوق دعم مالي خاص بتمويل مشاريع الخطة التنفيذية.
 - الترتيبات المؤسسية: يعمل كلٌّ من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والمجلس العربي للمياه، بالتعاون المشترك، على إنشاء شبكة تربط بينهم من جهة، واللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه، وهيئات التمويل من جهة أخرى.
 - الميزانية: تبلغ الميزانية 200,000 دولار أمريكي سنوياً لانجاز هذا النشاط، و100,000 دولار أمريكي لتنظيم مؤتمر دولي للجهات المانحة، و100,000 دولار أمريكي تُقدم سنوياً كمساهمات عينية.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع كافة هيئات التمويل، مهما كان نوعها.
- التواصل مع المؤسسات، ومراكز البحوث الوطنية والإقليمية المعنية.
- التواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

المعوقات:

- عدم القدرة على تحديد طرائق التمويل البديل الجاذبة لصناع القرار، وأصحاب المصلحة.

- مواجهة قيود مختلفة، يمكن أن تخلق صعوبات في التنفيذ.
- عدم وجود دعم وطني وإقليمي.
- عدم التزام المجلس الوزاري العربي للمياه، والدول المعنية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ تأسيس فريق العمل.
- ✓ تطوير خطط التمويل، وخطط التمويل البديل.
- ✓ تحديد أساليب وطرائق التمويل البديل.
- ✓ تعيين قائمة أولويات المشاريع، والاتصالات المطلوبة.
- ✓ تدفق التمويل الجاري لستين لاحقين.
- ✓ الأخذ بالتوصيات المقدمة حول أشكال واليات التمويل، من أجل مشاريع الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي.
- ✓ التمييز ما بين مساهمات التمويل النقدية، ومساهمات التمويل العينية، والمواءمة بين المقترحات المقدمة بخصوص ذلك.
- ✓ تأسيس صندوق الدعم المالي الخاص بتمويل مشاريع الخطة التنفيذية.

النشاط الرئيس 2.D. مساعدة الدول العربية في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة:

من المتوقع أن تؤدي النشاطات التي يتضمنها هذا القسم من الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي إلى تعزيز قدرات الرصد الوطنية والإقليمية في مجال جمع وإدارة وضبط البيانات المتعلقة بالمشورات الملائمة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية ذات الصلة بتوفير الإمداد بمياه الشرب، وتأمين خدمات الصرف الصحي. وهو ما يشكل قاعدة أساسية لاتخاذ قرارات صحيحة بشأن الاحتياجات والأولويات والأهداف المتعلقة بحق الإنسان العربي في حصوله على مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي.

إضافة إلى ما سبق، فإن تعزيز القدرات يساهم في المساعدة على تشكيل حوار سياسي بناء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وفي التخطيط لمناقشات جادة تتناول المقاربات الحساسة إقليمياً من أجل تأطير الأهداف التنموية في بيئة ما بعد تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة: يرتبط مضمون هذا القسم من الخطة التنفيذية مباشرة بالهدف الثاني من أهداف استراتيجية الأمن المائي العربي، الذي يؤكد على ضرورة توفير مياه الشرب، وخدمات الصرف الصحي، بما يتفق مع الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

النشاط الثانوي 1.2.D. تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال جمع وإدارة وضبط البيانات المتعلقة بتوفير مياه الشرب، وتأمين خدمات الصرف الصحي:

المخرجات:

- المخرج الرئيس المتوقع من هذا النشاط هو توفير قاعدة معرفية موحدة لمراقبة المياه، وخدمات الصرف الصحي وفقاً لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الدول العربية.
- تشكيل فرق رصد وطنية لاستخدام المعرفة المكتسبة من أجل المساهمة في بناء قاعدة بيانات إقليمية حول مستوى ونوعية مياه الشرب، وتأمين خدمات الصرف الصحي في مختلف الدول العربية، وذلك في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في محور العمل 1.A. من محاور عمل الخطة التنفيذية.

الأهداف:

- ان 80% على الأقل من الدول العربية الاثنتين والعشرين انضم إلى مبادرة الأهداف التنموية للألفية MDG، وهو يقدم بشكل دوري تقارير إلى وحدة الأهداف التنموية للألفية (MDG +Unit) في الجمعية العربية لمراقب المياه حول التقدم المنجز في تحقيق الأهداف المشار إليها. علاوة على ذلك، فإن تقارير كل دولة تتبع صيغة موحدة تمت الموافقة عليها خلال ورشة العمل التدريبية الأولى.

مبادئ التنفيذ:

- على كل دولة عربية تعيين نقطة تواصل لمتابعة وتنسيق ما يقوم به فريق عمل الرصد الوطني.

- تحتاج فرق عمل الرصد الوطني إلى أن يكون تأسيسها رسمياً على مستوى الدولة ككل، لتضم مختلف الأطراف المستفيدة المسؤولة عن خدمات المياه والصرف الصحي.
- تحتاج وحدة الأهداف التنموية للألفية الموجودة في الجمعية العربية لمرافق المياه إلى أن تكون نفعية بالكامل على المستوى الإقليمي.
- يتوقع أن تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على مساندة ودعم وحدة الأهداف التنموية، وكل من ضباط الارتباط، وفرق عمل الرصد على المستوى الوطني.

اسلوب التنفيذ:

- يمكن انجاز هذا المكون من مكونات الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي من خلال الطرائق المتعددة الآتية:
 - i. تطوير منهجية جمع وإدارة وتحليل البيانات المتعلقة بتوفير مياه الشرب، وتأمين خدمات الصرف الصحي، بحيث تشمل مواد تدريبية لإعداد المؤشرات والمنهجية وإدارة هذه البيانات على المستويين الوطني والإقليمي.
 - ii. إقامة عددٍ من ورش العمل للتدريب، وتقديم الدعم الفني من أجل تعزيز قدرات فرق عمل الرصد الوطنية، وللمساعدة في الوصول إلى فهم مشترك للمؤشرات الأساسية لبرنامج منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف حول الرصد المشترك لإمدادات المياه وخدمات الصرف، ولمؤشرات الأهداف التنموية للألفية، بما يتوافق مع نموذج الاستبيان، الذي أجازه المجلس الوزاري العربي للمياه.
 - iii. تأمين المساندة والدعم الفنيين لفرق عمل الرصد الوطنية في مجال جمع وتصنيف مؤشرات الأهداف التنموية للألفية، والعمل على تنظيم برامج تدريب في أماكن العمل في دولٍ مختارة، وذلك عبر تبادلات إقليمية تشمل جمع مؤشرات الأهداف التنموية للألفية.
- الترتيبات المؤسسية: ستعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا على تنسيق الجهود المبذولة من قبل فرق عمل الرصد الوطنية، فيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي. كما ستقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على توفير الدعم الفني اللازم لوحدة الأهداف التنموية للألفية.
- الميزانية: لقد حُصص لمشروع أهداف الألفية الإنمائية الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية مبلغ مقداره 440,000 دولار أمريكي لدعم انجاز النشاطات المخطط لها في هذا المكون من مكونات المشروع المذكور حتى نهاية سنة 2015. ومن أجل تأمين متابعة عملية رصد الأهداف التنموية للألفية ما بعد سنة 2015، ومواصلة تنفيذ النشاطات ذات الصلة على كامل الفترة الزمنية من الخطة التنفيذية لا بد من توفير تمويلٍ إضافي قدر بنحو 268,000 دولار أمريكي.

➤ التواصل مع نقاط التواصل، وفرق الرصد في الدول العربية للتنسيق معها، والتواصل مع وحدة الأهداف التنموية للألفية في الجمعية العربية لمرافق المياه على المستوى الإقليمي.

المعوقات:

- بما أن نجاح مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية، وضمان استمرار تنفيذ النشاطات المرتبطة بها خارج النطاق الزمني للمشروع الذي تموله حالياً الوكالة السويدية للتنمية الدولية يعتمدان اعتماداً كبيراً على مشاركة الدول العربية، لذلك فإن التزام هذه الدول بتقديم الدعم المطلوب، وتأمين العون السياسي والمالي اللازمين لفرق عمل الرصد الوطنية يُعد عنصراً أساسياً من عناصر استدامة مبادرة الأهداف التنموية للألفية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ إن جمع وتصنيف البيانات الوطنية في الدول العربية، وتقديمها بشكلٍ منتظم إلى وحدة الأهداف التنموية في الجمعية العربية لمرافق المياه يمثل دليلاً على تقدم العمل، ومؤشراً على التزام هذه الدول بتعهداتها تجاه مبادرة الأهداف التنموية للألفية الثالثة.

النشاط الثانوي 2.2.D. تأسيس برنامج إدارة البيانات الإقليمية حول مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي:

المخرجات:

- إن الهدف الرئيس المتوقع من هذا النشاط هو بناء نظام إدارة بيانات يكون متاحاً لدى وحدة الأهداف التنموية للألفية الموجودة في الجمعية العربية لمرافق المياه.
- الأهداف:
- البدء بتشغيل نظام إدارة البيانات في الجمعية العربية لمرافق المياه خلال سنة من اقار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

○ تقوم الجمعية العربية لمرافق المياه ضمن هيكلتها التنظيمية بتأسيس وحدة الأهداف التنموية، وتزودها بكافة مستلزماتها، بما في ذلك احتياجاتها من الحواسيب الالكترونية، والبرمجيات اللازمة، كما توفر لها الكادر البشري المختص. أما الدعم الفني للوحدة، فمن المتوقع أن تتكفل به لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

اسلوب التنفيذ:

- يُستخدم برنامج إدارة البيانات الإقليمية المقترح كأداة موثوقة لإدارة البيانات التي يتم جمعها من جهة، ومن جهة أخرى لتوفير إمكانية تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز بخصوص الوصول إلى خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في الدول العربية، فضلاً عن مستوى وجودة وكيفية هذا الوصول.

- تتضمن النشاطات المتصلة بهذا المكون من الخطة التنفيذية القيام بالاتي:

1. تصميم نظام إدارة بيانات شاملة لرصد مؤشرات الأهداف التنموية للألفية.
2. شراء الحواسيب الالكترونية، والبرمجيات اللازمة، بحيث يُضمن التشغيل السليم لنظام الرصد.
3. إنشاء موقع الكتروني خاص على شبكة الانترنت، وذلك في اطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في محور العمل 1.A. من محاور الخطة التنفيذية من أجل نشر البيانات المتعلقة بالمشروع. ويُصمم هذا الموقع بحيث يوفر للمستخدم إمكانية الاتصال مباشرة بقاعدة بيانات تساعد في تقديم ونشر المعلومات التي تُجمع حول مؤشرات الأهداف التنموية للألفية.

الترتيبات المؤسسية: ستعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، على تأسيس وحدة أهداف الألفية التنموية، وستتولى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تقديم الدعم الفني اللازم لهذه الوحدة.

الميزانية: لقد بلغت تكلفة البدء بإنشاء نظام إدارة البيانات المشار إليه أعلاه ما مجموعه 55,000 دولار أمريكي، وقد قامت الوكالة السويدية للتنمية الدولية التي تمول أصلاً مشروع الأهداف الإنمائية للألفية بتغطية كامل هذه التكلفة. لكن التحسين المستمر للحواسيب الالكترونية، وللبرمجيات اللازمة لمشروع نظام إدارة البيانات، والقيام بأعمال الصيانة المناسبة للموقع الإلكتروني المقترح خلال فترة 2- 3 سنوات بعد الانتهاء من مشروع الأهداف التنموية يتطلب مبالغ إضافية تُقدر بنحو 30,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع ضباط الارتباط، وفرق الرصد في الدول العربية للتنسيق معها، والتواصل مع وحدة الأهداف التنموية للألفية في الجمعية العربية لمرافق المياه على المستوى الإقليمي.

المعوقات:

• ان تواصل القيام بالنشاطات المرتبطة بمبادرة الأهداف التنموية للألفية خارج نطاق المشروع الذي تموله الوكالة السويدية للتنمية الدولية هي مسألة بحاجة للمعالجة السريعة خلال الفترة المتبقية من المشروع، وذلك لتحديد البدائل الممكنة، التي تضمن استمرار العمل في انجاز النشاطات ذات الصلة بعد انتهاء المشروع. من هنا فان توفير مصادر تمويل إضافية لمتابعة النشاطات هو أيضاً مسألة تحتاج للمناقشة في إطار تمويل كامل الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي، ويُخشى أن لا تلقى الاعتمام المطلوب.

دلائل تقدم العمل:

✓ يمثل عدد الدول العربية التي تشارك بفعالية في تحقيق مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية، من حيث تجميع وإرسال بياناتها الوطنية إلى وحدة الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد وفقاً لمتطلبات التقنية للنظام، مؤشراً على فعالية نظام إدارة البيانات.

النشاط الثانوي 3.2.D. مأسسة برنامج رصد لحالة الامداد بمياه الشرب وتوفير خدمات الصرف الصحي على المستوى الإقليمي:

المخرجات:

- يتلخص المخرجات الأساس لهذا النشاط بالتأسيس الرسمي لفرق عمل تقوم بالرصد والمتابعة على المستويين الوطني والإقليمي، وكذلك بإنشاء وحدة لمتابعة تحقيق الأهداف التنموية للألفية في الجمعية العربية لمرافق المياه، تُسمى وحدة الأهداف التنموية للألفية، ويُعد خلق بيئة تمكينية تسمح بتنفيذ المهام التنموية المطلوبة، بما يتفق مع مبادرة أهداف الألفية الثالثة أمراً بالغ الأهمية لنجاح تحقيق أهداف المبادرة.

الأهداف:

تعمل فرق الرصد الوطنية، وكذلك وحدة الأهداف التنموية للألفية في الجمعية العربية لمراقب المياه على إعداد تقارير دورية (مرة كل سنتين) حول تقدم العمل تتوافق مع متطلبات الأهداف التنموية للألفية. ومن المتوقع عبر ذلك متابعة العمل لتحقيق أهداف الألفية الثالثة في التنمية خارج الفترة الزمنية المحددة لتمويل مشروع الأهداف الإنمائية للألفية من قبل الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

مبادئ التنفيذ:

- اجتماعات لفرق عمل الرصد الوطنية من أجل نقل المعرفة، وتوحيد بيانات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي.
- توفير الدعم الفني والإداري لوحدة الأهداف التنموية للألفية.

اسلوب التنفيذ:

مراجعة النظم المتبعة في الحصول على بيانات مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وذلك من خلال الاطلاع على عملية الرصد المعتمدة حالياً لإعداد التقارير المطلوبة عن حالة المياه والصرف الصحي المتعلقة بالأهداف التنموية للألفية في الدول العربية. وتتولى مهمة القيام بهذه المراجعة فرق عمل الرصد الوطنية بالاستناد على طرائق جمع البيانات القائمة، والمنهجيات المتبعة، وقواعد البيانات المتوافرة، والمسوحات الأسرية الجارية لجمع وتصنيف المعلومات حول مؤشرات الأهداف التنموية للألفية على المستوى الوطني.

أكمال نموذج الاستبيان حول الأهداف التنموية للألفية على مستوى كل دولة عربية، وذلك عبر عقد اجتماعات دورية لفرق عمل الرصد الوطنية، وعبر نقل المعرفة وتبادل المعلومات، وتصنيف وتوحيد البيانات على المستوى الوطني. وتقوم وحدة الأهداف الإنمائية للألفية في الجمعية العربية لمراقب المياه بتقديم المساعدة الفنية اللازمة لدعم فرق عمل الرصد الوطنية، والمساهمة في اجتماعات هذه الفرق خلال المراحل المهمة من عملية إعداد تقارير الرصد الوطنية.

اختيار عدد من الدول العربية لإجراء مسوحات ميدانية إرشادية فيها، بهدف استكمال البيانات الكمية التي تجمعها فرق عمل الرصد الوطنية عن مؤشرات الأهداف التنموية للألفية، وذلك وفق نموذج الاستبيان المعتمد. ومن المتوقع أن تسهم هذه المسوحات في تسهيل إعداد التقارير المرحلية التي من المحتمل أن تصدر مرة واحدة كل سنتين حول التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنموية للألفية.

قيام وحدة الأهداف الإنمائية للألفية في الجمعية العربية لمراقب المياه بالتنسيق مع نظرائها في الدول العربية من أجل تقديم المساعدة الفنية لفرق عمل الرصد الوطنية من خلال توجيه عملية جمع البيانات، وإدارة المعرفة، وإعداد وطباعة التقارير الدورية حول مؤشرات الأهداف التنموية للألفية. ولهذه الغاية تُزود وحدة الأهداف الإنمائية للألفية بمستشار فني، يساعده كادر فني وإداري يعمل جزئياً، ويقدم له التقارير المطلوبة حول تقدم العمل. من جهة أخرى يمكن للوحدة أن تطلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا تقديم الدعم الفني اللازم لمعالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة.

الترتيبات المؤسسية: تشارك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، في وضع آلية رصد تساعد في وضع السياسات المتعلقة بالمياه والإصحاح على المستويين الوطني والإقليمي من جهة، وفي إعطاءها الصفة الرسمية من خلال إعداد تقارير دورية حول تقدم العمل فيها تُقدم للمجلس الوزاري العربي للمياه مرة واحدة كل سنتين من جهة أخرى.

الميزانية: تم في إطار مشروع الأهداف الإنمائية للألفية الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية تخصيص ميزانية إجمالية مقدارها 540,000 دولار أمريكي لتنفيذ هذا المكون من مكونات المشروع. إلا أن مواصلة تنفيذ النشاطات المطلوبة في إطار الخطة التنفيذية بعد الانتهاء من المشروع يتطلب توفير أموال إضافية قدرت قيمتها بنحو 752,000 دولار أمريكي، وذلك لتغطية أكلاف التوسع في أعمال المسوحات الحقلية.

الاتصالات المطلوبة:

التواصل مع نقاط التواصل، وفرق الرصد في الدول العربية للتنسيق معها، والتواصل مع وحدة الأهداف التنموية للألفية في الجمعية العربية لمراقب المياه على المستوى الإقليمي.

المعوقات:

يتعلق المعوق الأساسي في انجاز هذا المكون من مكونات الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي بالأميرين الآتيين:

- التزام الجهات المسؤولة عن قطاع المياه على مستوى كل دولة في دعم فرق الرصد الوطنية، وتقديم التسهيلات الضرورية لانجاز مهامها. ويمكن معالجة هذه المسألة من خلال مواصلة المجلس الوزاري العربي للمياه احتضانه لمبادرة تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة في الدول العربية.

2) توفير الدعم المالي المطلوب لمتابعة تنفيذ النشاطات اللازمة خارج نطاق الإطار الزمني للمشروع الممول حالياً من الوكالة السويدية للتنمية الدولية.

دلائل تقدم العمل:

✓ إن تواصل عقد اجتماعات دورية لفرق عمل الرصد الوطنية يمكن أن يمثل مؤشراً لاستمرار التزام كل دولة عربية بتحقيق مبادرة الأهداف التنموية للألفية.

النشاط الثانوي 4.2.D. تقوية الحوار الإقليمي حول قضايا الامداد بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي:

المخرجات:

- يتلخص المخرج الرئيس المتوقع من هذا المكون بصياغة مبادرة إرشادية تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وتضع في الحسبان التطور العالمي الجاري، ولاسيما المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

الأهداف:

■ التوفيق ما بين تحقيق الأهداف التنموية للألفية، ونتائج المناقشات الجارية حالياً على مستوى العالم حول الغاية من المياه في الخطة التنموية لما بعد سنة 2015.

مبادئ التنفيذ:

- مشاركة الأطراف المستفيدة.
- التشاور مع الخبراء.
- اجتماعات رفيعة المستوى.
- تأطير مرحلة ما بعد تحقيق الأهداف التنموية للألفية حول الإمداد بالمياه، والإصحاح.

اسلوب التنفيذ:

- يُنفذ هذا النشاط بعقد سلسلة من الاجتماعات يُدعى إليها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لمناقشة ما يتعلق بتحليل وصياغة مؤشرات الأهداف التنموية للألفية في المنطقة العربية. مع الإشارة هنا إلى أن النتائج المتمخضة عن هذه الاجتماعات يجب أن تساهم في مناقشة السياسة العالمية حول إعداد وتبني أهداف التنمية في بيئة ما بعد مرحلة الأهداف التنموية للألفية لسنة 2015. هذا وقد شمل مشروع الأهداف الإنمائية للألفية الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية تنظيم الفعاليات الرئيسية الآتية:

1. ندوة إقليمية لمناقشة الدروس المستفادة، وتبادل الخبرات حول مؤشرات الأهداف التنموية للألفية، وعرض النتائج الأولية التي تم التوصل إليها في هذا المجال.
2. اجتماع مجموعة خبراء لمناقشة مؤشرات الأهداف التنموية للألفية، والنتائج المستخلصة، والدروس المستفادة.
3. اجتماع رفيع المستوى حول مؤشرات الأهداف التنموية للألفية في بيئة ما بعد الأهداف التنموية للألفية لسنة 2015.

الترتيبات المؤسسية: ستعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، بالاشتراك مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والمؤسسات والمراكز البحثية المعنية على توحيد جهودهم في العمل لجهة تنظيم عقد اجتماعات لمجموعة الخبراء المعنيين، وإقامة ندوات إقليمية. وذلك من أجل خلق بيئة مناسبة لانطلاق حوار بناء بين الأطراف ذات الصلة.

الميزانية: إن مشروع الأهداف التنموية للألفية الممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية خصص مبلغ 260,000 دولار أمريكي لتغطية انعقاد الاجتماعات المذكورة أعلاه. لكن من المتوقع تنظيم اجتماعين إضافيين بعد انجاز المشروع في نهاية سنة 2015. وتقدر تكاليف عقد الاجتماعين الإضافيين بنحو 150,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع الخبراء، والأطراف المستفيدة للمشاركة في الاجتماعات المذكورة أعلاه.

المعوقات: يوجد عملياً أكثر من معوق، أهمها:

- إن انجاز هذا النشاط من نشاطات الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي يتطلب بشكل أساسي النجاح في انجاز النشاطات الأخرى السابقة الواردة أعلاه (النشاط 1.2.D، والنشاط 2.2.D، والنشاط 3.2.D)، مع الإشارة هنا إلى أن المخاطر التي تعيق تنفيذ هذه النشاطات هي ذاتها التي يمكن أن تعيق إتمام النشاط الحالي.
- توفير الاحتياجات المالية اللازمة لتمويل عقد الاجتماعات المشار إليها آنفاً. ويمكن معالجة هذه المسألة في إطار التمويل الإجمالي المطلوب للخطة التنفيذية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ عدد الاجتماعات التي تُنظم في المنطقة العربية لمناقشة موقف الدول العربية بخصوص دور المياه في خطة التنمية العالمية لما بعد سنة 2015.
- ✓ عدد الدول العربية المشاركة والمساهمة في الاجتماعات المذكورة أعلاه في فقرة اسلوب التنفيذ.

E. تعزيز القدرة على تقييم قابلية التأثير بالتغيرات المناخية الطارئة، والتكيف معها:

يتعلق الإنجاز المتوقع E بالهدف الرابع من الموضوع الثالث من مواضيع استراتيجية الأمن المائي العربي، وهو يهدف الى تقدير آثار التغيرات المناخية في الموارد المائية بالمنطقة العربية، واعتماد تدابير التكيف معها. تشكل التغيرات المناخية تحدياً كبيراً للجهود الرامية لتحقيق الأمن المائي، والتنمية المستدامة في المنطقة العربية. من هنا فان توافر التوقعات حولها، وتقييم مدى تأثير المنطقة العربية بها يعد ذا أهمية خاصة، من أجل اتخاذ قرارات صحيحة بشأن التكيف معها، ولاسيما القرارات المتعلقة بعملية تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ان بناء القدرات الفنية، وتعزيز التبادل داخل المؤسسات المعنية، أو فيما بينها يمكن أن يجري بالتوازي مع عملية إعداد التنبؤات بتأثير التغيرات المناخية، وتنفيذ إجراءات لا بد منها، وبالتالي فان النشاطات في هذا القسم من الخطة التنفيذية تركز على تحسين إتاحة البيانات والمعلومات حول آثار هذه التغيرات، فضلاً عن تعزيز السياسات ودعم المؤسسات ذات العلاقة بمسألة التكيف مع التغيرات المناخية الحاصلة في المنطقة العربية.

النشاط الرئيس E.1. تقدير تأثيرات التغيرات المناخية في الموارد المائية:

يمثل التغير المناخي تهديداً ضاعف من تأثير تزايد معدلات السكان، والضغط الاقتصادي على ندرة المياه. إن المنطقة العربية تحتاج لمعلومات أفضل بخصوص الآثار المحتملة للتغير المناخي في الموارد المائية، من أجل تحديد وتنفيذ أفضل تدابير للتكيف مع التغير المناخي. كما أن التكيف يمكن أن يتأتى من خلال تطوير فهم جيد لقابلية التأثير البيوفيزيائية، والاجتماعية والاقتصادية والموسمية، التي تستفحل بسبب التغير المناخي. ولتلبية هذه الاحتياجات سيركز هذا النشاط على تعزيز قدرات تقدير قابلية التأثير بالتغيرات المناخية والآثار الناجمة عنها. ان النشاطات المقترحة ستدعم إنشاء مركز معرفة إقليمي، وتطبيق نماذج مناخية إقليمية، ونماذج هيدرولوجية، وإعداد تقارير حول قابلية التأثير بالتغير المناخي، وآثاره الناجمة، وتوفير إطار تعاوني لدعم تأسيس نظام إنذار مبكر. وستساعد هذه الجهود في المساعدة على إمكانية الإعلان عن المساعي الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية في مجال تقدير التغير المناخي، والتكيف معه.

النشاط الثانوي E.1.1. تحسين توافر المعلومات عن التغيرات المناخية، وتأسيس مركز معرفة إقليمي:

ان تأسيس مركز معرفة إقليمي في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في محور العمل I.A. من محاور عمل الخطة التنفيذية يربط ما بين مصادر المعلومات الدولية والإقليمية والوطنية، ومخرجات تقدير التغير المناخي سيزيد من إمكانية الوصول إلى المعلومات اللازمة للإبلاغ عن سياسات وإجراءات التكيف مع هذا التغير. من جهة أخرى سيسهل المركز الوصول المباشر إلى تحديد تأثير التغير المناخي، وتقدير قابلية التأثير من نظم المعلومات الجغرافية، كما أن تحسين تبادل المعلومات، والوصول إلى مصادرها الوطنية والإقليمية سيكون حافزاً للقيام ببحوث جديدة تتناول اتجاهات التغير المناخي، والتحديات التي تواجهها بسببه المنطقة العربية.

المخرجات:

- تأسيس مركز معرفة إقليمي يربط ما بين مصادر المعلومات الدولية والإقليمية والوطنية، ومخرجات تقدير التغير المناخي.

الأهداف:

- تأسيس مركز معرفة إقليمي خلال سنة من اقرار الخطة التنفيذية.
- مشاركة 75% من الدول العربية في مركز المعرفة الإقليمي بعد سنة من اقرار الخطة التنفيذية.
- توفير إمكانية وصول 75% من الدول العربية إلى مركز المعرفة الإقليمي بعد سنة من اقرار الخطة التنفيذية.
- مشاركة جميع الدول العربية في مركز المعرفة الإقليمية، والوصول إليه بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

○ يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

اسلوب التنفيذ:

- يعتمد اسلوب التنفيذ على قيام الحكومات العربية بصياغة أشكال إقرارها ودعمها على أعلى المستويات للقرارات، والبروتوكولات المتعلقة بتقاسم البيانات، وتبادل المعلومات، والحث على إدخال المساهمات الوطنية إلى مركز إقليمي للمعرفة يُنشأ في شبكة الانترنت.

الترتيبات المؤسسية: تعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على تكوين فريق عمل من الشركاء يقوم بتحمل كامل المسؤولية عن انجاز هذا النشاط. أما المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) فيكون مسؤولاً عن قيادة عملية تقويم أنظمة مراقبة الموارد المائية، والمناخ، وجمع البيانات المتاحة عن المناخ والمياه، ويكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا مسؤولاً عن إعداد خارطة المؤسسات الوطنية والإقليمية المشاركة في تقدير التغير المناخي، ويعمل على تأمين الاتصالات بخصوص التغير المناخي على المستوى الوطني.

إن فريق العمل المشكل سيساعد على تحديد اختصاصات المركز الإقليمي للمعرفة، وسيكون هذا الفريق من ممثلي عدد من الدول الأعضاء في الجامعة العربية، إضافة إلى ممثلين من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمركز الدولي للزراعة الملحية، وجامعة الدول العربية، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (UNISDR)، وجامعة الأمم المتحدة (UNU).

الميزانية: إن الميزانية المتوقعة لهذا النشاط تُقدر بنحو 200,000 دولار أمريكي خلال السنة الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

- رفع مستوى الوعي لدى السلطات المسؤولة عن الاستفادة من تقاسم البيانات وتبادل المعلومات حول التغيرات المناخية.
- الحصول على البيانات من الجهات الوطنية، والمصادر العالمية.
- رفع مستوى وعي أصحاب المصلحة الوطنيين بأهمية مصادر المعرفة المتاحة.
- إعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها إلى اللجنة الفنية والعلمية والاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعرفة:

- عدم توافر إمكانية الوصول إلى البيانات اللازمة.
- تحديات قيود فنية.
- الاستدامة المالية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ الاتفاق حول اختصاصات مركز المعرفة الإقليمي.
- ✓ تحديد المؤسسة المضيفة لمركز المعرفة الإقليمي.
- ✓ إطلاق منبر مباشر لمركز المعرفة الإقليمي على الشبكة العنكبوتية.
- ✓ عدد مستخدمي مركز المعرفة الإقليمي كل شهر.

النشاط الثاني 2.1.E. تقدير آثار التغيرات المناخية في المنطقة العربية عبر مجموعة متكاملة من التوقعات حول آثارها المحتملة:

إن النماذج المناخية العامة (GCMs) المطبقة على المستوى العالمي لا توفر حتى الآن مستوى كافيًا من التفاصيل يمكن من خلاله بيان آثار التغيرات المناخية في المنطقة العربية، وهي ليست مضبوطة بحيث تضع في الحسبان الخصوصيات الإقليمية. من جهة أخرى لوحظ أن التوقعات بالتغير المناخي على المستوى الوطني التي أجرتها بعض الدول العربية لا يمكنها أيضاً أن تكون موحدة، بحيث تعكس الظروف الإقليمية العربية، لأنها تقوم أصلاً على افتراضيات وسيناريوهات ومنهجيات مختلفة. لكن رغم ذلك يمكن لنمذجة المناخ الإقليمية المطبقة على المجال العربي أن توفر قواعد أولية لمناقشة آثار التغير المناخي، وإجراءات التكيف الممكنة معه على مستوى المنطقة العربية.

إن تطبيق مجموعة نماذج مناخية متكاملة تتكون من نموذجين، أو أكثر من نماذج المناخ الإقليمية، والنماذج الهيدرولوجية على كامل المجال العربي يؤدي إلى مجموعة من التوقعات، التي يمكن المقارنة فيما بينها، لاستنتاج جملة من المخرجات التي تخفف من مستوى عدم الدقة في التوقعات الحالية، وتزيد الثقة بنتائج استعمال هذه النماذج المناخية.

المُخرجات:

- توقع موحد للتغير المناخي في المنطقة العربية حتى سنة 2100.

الأهداف:

■ إتاحة جملة من التوقعات بالتغير الحاصل في المناخ الإقليمي بعد سنة من اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

○ يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن بشكل غير مباشر شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

اسلوب التنفيذ:

- يشرف على انجاز الفعاليات المطلوبة في هذا النشاط مؤسسات إقليمية متخصصة كالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بالاشتراك مع هيئات بحثية وطنية ودولية ذات خبرة يمكن التعاون معها في مجال دراسة التغيرات المناخية، فضلاً عن لقاءات لمجموعات خبراء، ومجموعات فنية وطنية وإقليمية.

الترتيبات المؤسسية: تتحمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا كامل مسؤولية تنسيق فعاليات هذا النشاط بالتشاور المتواصل مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، وسيقوم المركز العربي بتقديم الدعم اللازم في عملية إعداد وتحليل مخرجات النماذج المناخية الإقليمية، أما المعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا فسيعمل على استنتاج مخرجات النمذجة المناخية الإقليمية المتعددة. وتقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أيضاً بالفعاليات المرتبطة بتقدير آثار التغير المناخي في الموارد المائية، وذلك من خلال التعاون والتشاور مع هيئات دولية، وجهات حكومية.

تشمل قائمة المشاركين في هذا النشاط كلاً من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والمعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا، والمركز الدولي للزراعة الملحية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فضلاً عن مراكز مناخية وطنية وإقليمية ودولية.

الميزانية: الميزانية المقدرة لهذا النشاط تساوي 1,500,000 دولار أمريكي خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التشاور مع الشركاء الوطنيين، فيما يتعلق بالاحتياجات المعرفية، من أجل تطبيقات النمذجة المناخية الإقليمية، والنمذجة الهيدرولوجية.

➤ التشاور مع خبراء إقليميين ودوليين حول الطرائق والأساليب والمخرجات.

➤ نشر مواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.

➤ إعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها إلى اللجنة الفنية والعلمية والاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- عدم إمكانية الحصول على البيانات اللازمة للقيام بالنمذجة المطلوبة، والتحقق من مخرجاتها.
- عدم كفاية عدد الشركاء المهتمين، والقادرين على استنباط مخرجات النمذجة، وإعلام مجموعة المعنيين بالاعتماد على مجموعة مشتركة من بروتوكولات النمذجة.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ موافقة المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، والمؤسسات المختصة على المشاركة بتوحيد التوقعات المناخية الناتجة للمجال العربي بناءً على مجموعة مشتركة من البروتوكولات.
- ✓ التغير المناخي للبارامترات الأساسية المتوقع حتى سنة 2100.

النشاط الثانوي 3.1.E. تحديد الآثار المتوقعة للتغير المناخي في الموارد المائية بالمنطقة العربية بمساعدة النمذجة الهيدرولوجية:

يتوقع أن يكون تأثير التغيرات المناخية في الموارد المائية مختلفاً ما بين أنحاء المنطقة العربية، لذا فإن دمج نتائج النماذج المناخية الإقليمية من المخرج 2.1.E مع النماذج الهيدرولوجية يمكن أن يوفر إمكانية تقييم الآثار المناخية في الموارد المائية ضمن أحواض أنهار محددة، وذلك لمجموعة من البارامترات التي لم تُفصل بشكل كامل في توقعات التغير المناخي. إلا أن ذلك يتطلب تحديد البيانات المناسبة وجمعها، إضافة إلى تحديد المؤشرات، والنماذج الهيدرولوجية المناسبة، والمواقع التجريبية الملائمة.

ولتحقيق هذه الغاية يتم أولاً معايرة واختبار النماذج الهيدرولوجية المتاحة لأحواض مائية محددة، ثم تُشغل هذه النماذج استناداً على المعلومات المستخلصة من مخرجات النمذجة المناخية الإقليمية بعد الوضع بالحسبان نفس السيناريوهات والافتراضات التي استخدمتها هذه النمذجة. وبعد ذلك يُختار عدد من الأحواض المائية التجريبية لتطبيق النمذجة الهيدرولوجية عليها، وتقييم تأثير سيناريوهات التغير المناخي في الموارد المائية المتاحة فيها، وأخيراً يُعمل على نشر النتائج التي يتم التوصل إليها.

المُخرجات:

- اعداد تقارير حول تقدير تأثير سيناريوهات التغيرات المناخية في الهيدرولوجيا والموارد المائية.

الأهداف:

- تحديد البيانات والنماذج لأحواض مائية محددة خلال السنة الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- معايرة النماذج لأحواض المختارة خلال السنة الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- ربط النماذج الهيدرولوجية مع النماذج المناخية الإقليمية، وتوليد المخرجات خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.
- إعداد دراسات حالة لأحواض مائية تجريبية محددة خلال ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- تقييم آثار التغيرات المناخية في الهيدرولوجية والموارد المائية خلال ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- نشر تقارير تقييم آثار التغيرات المناخية في الهيدرولوجية والموارد المائية بعد أربع سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

- يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن بشكل غير مباشر شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

اسلوب التنفيذ:

- تُقاد النشاطات المرسومة من قبل مؤسسات إقليمية متخصصة كالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، بالاشتراك مع مؤسسات ومراكز علمية وطنية ودولية يمكن التعاون معها، فضلاً عن لقاءات لمجموعات علمية محلية وإقليمية، وخبراء. يُضاف إلى ذلك التحقق من مراجعة معمقة وواسعة للتقارير المعدة.
- الترتيبات المؤسسية: تتولى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا كامل المسؤولية عن تنسيق فعاليات هذا النشاط، على أن يساهم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمعهد السويدي للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا بتوفير المدخلات العلمية المطلوبة. بينما تقوم الدول العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمركز الدولي للزراعة الملحية، والمنظمة العالمية لأرصاد الجوية بتحديد البيانات اللازمة، والمؤشرات، وأحواض الأنهار التي ستُخصص للاختبار، ومواقع دراسات الحالة التجريبية، وتقديم الدعم الضروري لإعداد التقديرات الهيدرولوجية.
- الميزانية: الميزانية المتوقعة لانجاز هذا النشاط تساري 600,000 دولار أمريكي خلال السنوات الأربع الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- التشاور مع جامعة الدول العربية، والشركاء الوطنيين حول اختيار الأحواض المائية للاختبار، والمواقع التجريبية لدراسات الحالة.
- الحصول على البيانات الهيدرولوجية من الوكالات الوطنية.
- التشاور مع خبراء دوليين وإقليميين حول الطرائق والأساليب المناسبة للتنفيذ.
- نشر مواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.
- إعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية والعلمية والاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه، والى خبراء إقليميين.

المعوقات:

- عدم إمكانية الحصول على البيانات الضرورية المطلوبة.
- تحديات قيود فنية.
- تأخر الحصول على مخرجات النماذج المناخية الإقليمية من المخرج 2.1.E.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ الانتهاء من إعداد مخرجات النماذج المناخية الإقليمية المتكاملة مع النماذج الهيدرولوجية.
- ✓ نشر التقديرات الهيدرولوجية، ودراسات الحالة لتأثير التغير المناخي في الموارد المائية.
- ✓ عدد الحالات المرجعية للتقارير والمخرجات في الاستراتيجيات والخطط العربية.

النشاط الثانوي 4.1.E. تقدير قابلية التأثير المرتبطة بتأثيرات التغير المناخي في الموارد المائية:

تمثل الموارد المائية مسألة معقدة تركز عليها مختلف جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة العربية، ولهذا فإن آثار التغيرات المناخية فيها يمكن أن تنتقل بشكل مباشر وغير مباشر إلى كافة القطاعات الاقتصادية، وأن تؤثر سلباً في حياة مختلف الفئات المجتمعية. من هنا فإن فهم قابلية تأثر المياه العربية بالتغيرات المناخية الطارئة يُعد خطوة حاسمة باتجاه التخطيط الاستراتيجي للتكيف مع هذه التغيرات، والتقليل من أخطارها المحتملة. وفي هذا الإطار يبدو ضرورياً التحديد المكاني المتكامل للنقاط الساخنة ذات الحساسية العالية للتأثر بالتغير المناخي، وبيان الآثار السالبة التي يمكن أن تصيب الفئات الاجتماعية، والقطاعات الاقتصادية بسبب تأثر الموارد المائية بالتغيرات المناخية، وذلك لتحديد أولويات السياسات التنموية المتبعة، والإجراءات التنفيذية المتخذة.

المُخرجات:

- التحديد المكاني للنقاط الساخنة ذات الحساسية العالية للتأثر بالتغير المناخي.

الأهداف:

- الانتهاء من تطوير رسم الخرائط المناخية بالتكامل مع الوسائل المعلوماتية المكانية خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.
- إجراء تقديرات قابلية الحساسية المناخية لخمسة قطاعات أساسية على الأقل خلال ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- الانتهاء من تحديد النقاط الساخنة الأكثر حساسية للتغير المناخي خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

○ يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

اسلوب التنفيذ:

- قيام مؤسسات إقليمية متخصصة مثل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بتولي قيادة فعاليات هذا النشاط، بمشاركة مؤسسات علمية وطنية ودولية، بحيث تُنظم لقاءات لخبراء مختصين، ولمجموعات علمية وطنية وإقليمية. ويتم توظيف منابر وطنية وإقليمية وقواعد بيانات في تطوير عمليات تقدير قابلية التأثر بالتغير المناخي. الترتيبات المؤسسية: تتولى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مسؤولية تنسيق كافة فعاليات هذا النشاط، مع مشاركة فعليه من فريق عمل يرأسه برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا، ويضم ممثلين خبراء من دول عربية، فضلاً عن ممثلين من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمركز الدولي للزراعة الملحية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، إضافة إلى مؤسسات ومراكز بحوث وطنية وإقليمية متخصصة.

الميزانية: الميزانية المتوقعة لإنجاز هذا النشاط تساوي 750,000 دولار أمريكي خلال ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- تواصل الخبراء مع المؤسسات المتخصصة.
- الحصول على البيانات من المؤسسات الوطنية.
- نشر مواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.
- إعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها إلى اللجنة الفنية والعلمية والاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه، وإلى خبراء إقليميين.

المعوقات:

- عدم إمكانية الحصول على البيانات الضرورية المطلوبة.
- تحديات وقيود فنية.
- عدم كفاية مشاركة المؤسسات الوطنية.
- ضالة الفائدة الناتجة عن عدم الوثوقية بالمخرجات.
- عدم كفاية قدرة المستخدمين النهائيين للاستفادة بشكل فعال من المخرجات.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ إتمام تطوير وسائل المعلوماتية المكانية.
- ✓ إصدار تقارير حول تقدير قابلية التأثير، ومواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.

النشاط الثانوي 5.1.E. دمج أبعاد المسألة المائية في التقارير والاستراتيجيات الوطنية للتغير المناخي بالدول العربية:

إن إعداد البلاغات الوطنية المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي يمثل فرصة أساسية للتفكير ملياً في سياسات التكيف مع هذا التغير، وتحديد فرص واحتياجات الدعم الدولي المطلوب في هذا المجال. وقد لوحظ أن العديد من الدول العربية إما بدأت، أو أنها انتهت من وضع استراتيجياتها حول التغير المناخي، وهي تعمل على إعداد سياساتها لمعالجة أولويات التكيف فيها.

إن النشاطات التي ستُنفذ في إطار هذا النشاط ستوفر الخبرة لدعم إدماج أبعاد المسألة المائية في البلاغات الوطنية للتغير المناخي، وفي استراتيجيات التكيف للدول العربية. ويمكن لمركز المعرفة الإقليمي المقترح أنفاً في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في محور العمل 1.A. من محاور عمل الخطة التنفيذية أن يشارك أيضاً في هذه العملية، كما أن فرص التبادل ما بين فرق تأمين التواصل يمكن أن تُتابع من خلال هذا المركز.

المخرجات:

- توفير الخبرة اللازمة لدعم إدماج أبعاد المسألة المائية في البلاغات الوطنية للتغير المناخي، وفي استراتيجيات التكيف للدول العربية.

الأهداف:

- مشاركة مركز المعرفة الإقليمي في المناقشات حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.
- قيام جميع الدول العربية بتطوير، أو تكيف أبعاد المسألة المائية لديها في إجراءات أو استراتيجيات التكيف بحلول سنة 2020.
- تقديم كل الدول العربية لبلاغاتها الوطنية حول التغير المناخي سنة 2020.

مبادئ التنفيذ:

- يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

اسنوب التنفيذ:

- توفير التعاون الفني ما بين المؤسسات الوطنية والإقليمية، وتكليف خبراء فنيين بتقديم خدماتهم من أجل الاستجابة لطلبات المؤسسات الوطنية.

الترتيبات المؤسسية: يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب آسيا مسؤولاً بشكل كامل عن قيادة فعاليات هذا النشاط، مع دعم يقدم من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومن هيئات إقليمية أخرى. وتقوم السلطات الوطنية، والمؤسسات الحكومية التابعة لها بتولي مسؤولية تحديد المجالات التي يمكن المشاركة فيها.

الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لانجاز هذا النشاط نحو 1,000,000 دولار أمريكي حتى سنة 2020.

الاتصالات المطلوبة:

- رفع مستوى الوعي لدى الوكالات الوطنية حول فرص الحصول على دعم فني.
- ربط خبراء فنيين إقليميين مع الوكالات الوطنية.
- نشر مواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.
- إعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها إلى اللجنة الفنية والعلمية والاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- عدم كفاية مشاركة المؤسسات الوطنية.
- الاستدامة المالية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ عدد الخبراء الإقليميين المشاركين في تقديم خدمات الدعم.
- ✓ عدد البلاغات الوطنية حول التغير المناخي المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وعدد استراتيجيات التكيف الوطنية المنقحة.
- ✓ عدد طلبات الحصول على تكرار ومتابعة الخدمات.

النشاط الرئيسي 2.E. تقدير إجراءات التكيف مع التغيرات المناخية، وادماج التكيف مع التغير المناخي في سياسات تنمية قطاع المياه:

يُعرف الفريق الحكومي الدولي التكيف، بأنه أي تعديل في النظم الطبيعية أو البشرية يتم استجابة للمثيرات المناخية وتأثيراتها الفعلية أو المتوقعة. وهو عملية تخفف من الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، أو تستغل الفرص المفيدة للتكيف معها. وبالنسبة للمنطقة العربية، فهي تتعرض الى جانب التغير المناخي الحاصل واثاره السالبة المتفاقمة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وبيئياً، لكثير من الضغوط غير المناخية، مما يؤدي الى عدم زعزعة الاستقرار فيها.

مما سبق فإن التكيف مع التغيرات المناخية الحاصلة في المنطقة العربية اجراء لا بد منه، وعلى الدول العربية أن تعمل على تضمين استراتيجياتها وسياساتها التنموية موضوع التغير المناخي والتكيف معه، مع ملاحظة أن ضغوط التغير المناخي يمكن أن تكون فرصة لتشجيع الابتكارات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والموسمية الأكثر ضرورة للتكيف في قطاع المياه. ان العديد من الدول العربية الأشد فقراً، والأكثر تعرضاً لتأثير التغير المناخي بحاجة للمساعدة في وضع سياسات التكيف مع هذا التغير واثاره، وهي تحتاج لمساعدة فورية في قضايا الاستعداد للجفاف، وادارة الموارد المائية، ومعالجة الآثار الناجمة عن ارتفاع مستويات سطح البحر، وتحسين الانتاجية الزراعية، والحيلولة دون انتشار الأمراض، وتأسيس بنية تحتية متوافقة مع الظروف المناخية الطارئة.

من جهة أخرى يُعد التغير المناخي لدى كثير من أصحاب العلاقة في المنطقة العربية تهديداً بعيد التأثير في الموارد المائية المتوافرة، لذلك ما زالوا يولونه اهتماماً أقل مقارنة مع الضغوط الأخرى، التي يتعرض لها قطاع المياه. لكن في الوقت ذاته يوجد العديد من الأدلة، التي تقول، بأن قابلية تأثر الموارد المائية في معظم الدول العربية بالتغير المناخي الحاصل على مستوى العالم تتزايد مع الزمن، الى درجة ستصبح في وقت قريب من التهديدات الرئيسية للأنظمة المائية الساندة في المنطقة.

ان الاستجابات الراهنة المعمول بها حتى الان في مواجهة التغير المناخي، والضغوط الأخرى التي تتعرض لها الموارد المائية العربية، اضافة الى الأزمات الحادة الطارئة مثل الجفاف، ما تزال مقصورة على التعامل مع هذه الظواهر باعتبارها حالات طارئة، تُتخذ ازاءها جملة من الاجراءات الانية قصيرة المدى، ولهذا فان هذه الاستجابات لا يمكن أن تشكل في الواقع الا فرصاً ضئيلة للتكيف، يمكن أن تؤدي في أحسن الحالات الى ما يمكن تسميته بالتكيف السيء معه.

من هنا يجب النظر الى التكيف مع التغير المناخي، على أنه تخطيط متكامل مسبق، يوضع على المدى البعيد. وهو يُعد اذا دعت الحاجة الى أن يكون تنمية شاملة جذرية، تعالج الأسباب الحقيقية لقابلية التأثر بالتغير المناخي، وتعزز أمن وبقاء العنصر البشري.

أخيراً ينبغي الإشارة الى أن الاستراتيجيات، والخطط المائية المعتمدة في المنطقة العربية ما زالت في بعض جوانبها دون المستوى المطلوب، ويبدو فيها واضحاً عدم أو سوء تقييم تأثير التغير المناخي على توافر وادارة المياه مقارنة مع الضغوط الأخرى التي تتعرض لها. وبالتالي فان هناك حاجة ماسة للسير أكثر في عملية ادماج التغير المناخي في هذه الاستراتيجيات والخطط، وفي تطوير أساليب التكامل ما بين مختلف اجراءات التكيف، من أجل خفض قابلية تأثر قطاع المياه بالتغير المناخي الحاصل.

النشاط الثانوي 1.2.E. تطوير أصناف جديدة من المحاصيل قادرة على تحمل الملوحة والجفاف:

يُعد الانتاج الزراعي للدول العربية موضوعاً استراتيجياً مهماً. وكما هو معروف، فان نحو 75% من الأراضي الزراعية في هذه الدول هي أراضي بعلية، و 60% من السكان يعتمد في معيشته على هذه الأراضي.

ان التغير المناخي من خلال تأثيره السالب في الزراعة، وفي الموارد المائية (ما يقارب 90% من المياه يُستهلك في القطاع الزراعي)، يمكن أن يلحق الضرر بالقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، وأن يشكل تهديداً كبيراً للغذاء، والأمن المائي في المنطقة العربية، فهو سيؤثر في انتاج المحاصيل، وفي ادارة الثروة الحيوانية، وفي توزع مواقع الانتاج، كما أن الاحتمالية والخطورة المتزايدتين للأحداث المناخية المتطرفة مثل الفيضانات، والتباين الشديد في الهطولات المطرية، وموجات الحر، ستضاعفان بشكل ملحوظ من خطر تراجع انتاجية المحاصيل.

من جهة أخرى، فان العلاقة ما بين الماء والطاقة والغذاء يجب أن توضع بالحسبان، اذا كان المطلوب مساعدة المنطقة العربية على الوصول الى اقتصاد أخضر، وامتلاك سياسة سليمة تحقق تنمية مستدامة. وفي هذه الحالة هناك حاجة للبحث عن طاقات متجددة كمصادر للتزود بها.

ولتلبية ذلك، فان هذا النشاط سيركز على اختبار وتطوير أساليب جديدة لتعزيز قدرات الدول العربية في مواجهة اثار التغير المناخي، وستدعم الفعاليات المرتبطة به تطوير أصناف جديدة من المحاصيل القادرة على تحمل الملوحة والجفاف، وتطوير

استخدام ومعالجة الموارد المائية غير التقليدية، مع التركيز على الطاقات المتجددة، وادخال هذه الطاقات في الانتاج الزراعي، والتخطيط المتكامل لكل من المياه والأراضي.

وبما أن توافر المياه سيتناقص بسبب الآثار الناجمة عن التغير المناخي مقابل ازدياد الطلب عليها، فإن تأمين المياه العذبة للانتاج الزراعي سيتراجع، كما أن وتيرة حدوث الجفاف تحت تأثير التغيرات المناخية سترتفع، وبالتالي فإنه سيكون على دول المنطقة استخدام المياه المالحة أكثر فأكثر. ويمكن لهاتين المسألتين أن تساهما في تملح التربة، مما يؤثر سلباً في الانتاج الزراعي. وقد بُذلت محاولات متكررة لاستنباط محاصيل زراعية جديدة تكون أكثر تحملاً لكل من الملوحة والجفاف، أو لتحديد محاصيل يمكن تكيفها مع ظروف أكثر وطأة.

ان التقانات المستخدمة حتى الان لاستنباط محاصيل جديدة تراوح ما بين برامج الاستنباط التقليدية، وطرائق التكنولوجيا الحيوية، ونقل المورثات. وقد جرى خلال السنوات القليلة الماضية استنباط العديد من المحاصيل الزراعية، والخضراوات المنحمة للملوحة والجفاف، لزراعتها في مثل هذه الظروف. وهناك أيضاً إمكانية لاستنباط محاصيل تتكيف مع أعلى مستويات الملوحة (ملوحة مياه البحر)، وبعض أنظمة الانتاج التي يمكن أن تكون مستدامة. ان الأصناف المستنبطة، والنباتات الأخرى التي تتحمل ظروف الجفاف والملوحة، يجب ادخالها في نظم الانتاج، سواء من خلال الانتقاء الطبيعي، أو عبر التقانات الحديثة.

- استنباط محاصيل تتكيف مع أعلى مستويات الملوحة (ملوحة مياه البحر).

الأهداف:

- استخدام أقل من 75% من المياه العذبة المتاحة في المنطقة العربية لأغراض الزراعة بحلول سنة 2025.
- انشاء قاعدة بيانات للمنطقة العربية لأصناف المحاصيل الزراعية المحددة والمختبرة خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.
- استخدام 10% من الدول العربية لأصناف محاصيل زراعية جديدة تتحمل الملوحة والجفاف بحلول سنة 2020.
- تمكن جميع الدول العربية من الوصول الى قاعدة بيانات اقليمية لتبادل المعلومات، والخبرات المكتسبة بحلول سنة 2020.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة في الدول العربية.
- عقد شراكة كاملة بين المؤسسات الإقليمية والوطنية ذات الصلة.
- توفير إمكانية وصول عموم الجمهور للبيانات المتوفرة.
- بناء شراكة مع القطاع الخاص.

اسلوب التنفيذ:

- مشاركة فرق عمل تُشكل من المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية في تخطيط، وتنفيذ النشاطات المطلوبة.

الترتيبات المؤسسية: يقوم المركز الدولي للزراعة الملحية بتشكيل فرق عمل من الشركاء لتنفيذ النشاطات المخطط لها، ورفع تقاريره عن تقدم العمل إلى المجلس الوزاري العربي للمياه. وسيكون المركز الدولي للزراعة الملحية مسؤولاً أيضاً عن بناء وإدارة قاعدة البيانات. أما المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، فسيكون مسؤولاً عن اختبار الأصناف المستنبطة من المحاصيل الزراعية، ولاسيما المرتبطة بانتاج الحبوب، إضافة لما سبق تقوم لجنة توجيهية برئاسة المركز الدولي للزراعة الملحية، وعضوية الشركاء، مع خبراء مختارين، وممثلين عن القطاع الخاص بتحديد وتخطيط النشاطات المطلوبة، ومتابعة تنفيذها.

الميزانية: تُقدر الميزانية المتوقعة لتنفيذ هذا النشاط بنحو 1000,000 دولار أمريكي، خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس الوزاري العربي للمياه.
- رفع مستوى الوعي في الدول العربية حول أهمية استخدام الأصناف الجديدة من المحاصيل الزراعية.
- رفع مستوى الوعي لتشجيع مراكز البحوث الوطنية ذات الصلة، والقطاع الخاص على مزيد من التعاون.
- بناء شراكات مع مراكز البحوث الدولية ذات الصلة، ومع المنظمات الدولية مثل المنظمة العالمية للغذاء والزراعة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

المعوقات:

- محدودية التعاون مع المؤسسات الوطنية العربية ذات الصلة.
- عدم استدامة التمويل.
- وجود قيود فنية وإدارية، تواجه اجراء التجارب البحثية في بعض الدول العربية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ محدودية الدول العربية، والمنظمات الدولية، والإقليمية التي توافق على التعاون في انجاز النشاطات المطلوبة.
- ✓ اختيار واختبار أصناف جديدة من المحاصيل الزراعية.
- ✓ اعداد تقارير حول تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

النشاط الثانوي 2.2.E. تطوير حلول بديلة، وعملية لاستخدام الموارد المائية غير التقليدية، مع التركيز على الطاقات المتجددة في استعذاب ومعالجة المياه، كحلٍ واعد لسد الفجوة المائية في المنطقة العربية:

ان التأثيرات السالبة المتوقعة للتغير المناخي، واستمرار النمو السكاني والاقتصادي يتطلب التوسع في توفير امدادات المياه، وذلك من خلال طرائق بديلة لانتاج المياه، مثل استعذاب مياه البحر، واعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، الا أن نشر استخدام الموارد المائية غير التقليدية على نطاق واسع يعتمد على تطوير القدرات المحلية لابتكار تقانات جديدة صديقة للبيئة، وبتكاليف معقولة، ولا سيما بالنسبة لتخفيض تكلفة استهلاك الطاقة، الذي يمثل 30 - 50% من التكلفة الاجمالية في حالة استعذاب المياه.

والجدير بالذكر هنا، أن العديد من المشاكل المتعلقة بالتوسع في استعذاب المياه يمكن التقليل منها من خلال استبدال الوقود الاحفوري، بمصادر طاقات متجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح) نظراً لامكانيات المنطقة العربية الهائلة من الطاقات البديلة، ولاسيما الرياح والشمس، التي من الممكن أن تجد طريقها للدمج في استراتيجيات الطاقة الوطنية تدريجياً. فالمغرب مثلاً يزيد من قدرته على توليد الطاقة الشمسية والطاقة الريحية، ويخطط للحصول على 42% من الكهرباء التي يحتاجها من المصادر المتجددة للطاقة بحلول سنة 2020. وتخطط المملكة العربية السعودية أيضاً لاستخدام الطاقة الشمسية لتوليد 10% من حاجتها للطاقة الكهربائية بحلول سنة 2020 البالغة 5 غيغاواط سنوياً. كما أطلقت الامارات العربية المتحدة حديقة شمسية ستكون قادرة على توليد 1000 ميغاواط سنة 2030.

ان الامكانيات الهائلة من الطاقات المتجددة في المنطقة العربية يجب أن تُسخر لتوفير عائدات مالية من تصدير الكهرباء، ولتوفير تنوع صناعي، وخلق مهارات جديدة.

وبجعل التوسع في استخدام الطاقات البديلة، والموارد المائية غير التقليدية خياراً استراتيجياً يمكن للدول العربية امتلاك قدرات جديدة تواجه من خلالها ندرة المياه الشديدة، واثار التغير المناخي الطارئ، مع الوضع بالحسبان فعالية هذا الاستخدام من حيث الكلفة، والاستدامة البيئية، وأمن الطاقة.

المُخرجات:

- توفير امدادات المياه، وذلك من خلال طرائق بديلة لانتاج المياه، مثل استعذاب مياه البحر، واعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

الأهداف:

- تطوير حلول عملية لاستخدام الموارد المائية غير التقليدية، بما فيها المياه المستعذبة، ومياه الصرف الصحي المعالجة، باستخدام الطاقات المتجددة لانتاج بديل للمياه.
- بناء مركز معرفة اقليمي يستقطب كل ما يتعلق بموارد المياه غير التقليدية، ولاسيما الطاقات المتجددة، وربط هذا المركز بالمنظمات ومراكز البحوث الاقليمية والدولية ذات الصلة.
- مشاركة كل الدول العربية في المركز المذكور، وتوفير وصولها اليه.
- بناء قدرات المؤسسات العربية ذات الصلة، على التوسع باستخدام الموارد المائية غير التقليدية.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة في الدول العربية.
- الشراكة الكاملة مع القطاع الخاص.
- التعاون مع المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية المتخصصة ذات الصلة.
- تنظيم ورش عمل تشاورية مع شركاء محتملين محددين.

اسلوب التنفيذ:

- تشكيل فريق عمل من مؤسسات وطنية واقليمية ودولية متخصصة، وتكليفه بالتخطيط لفعاليات هذا النشاط، ومتابعة تنفيذها.

الترتيبات المؤسسية: يتولى مسؤولية تنسيق الأعمال المرتبطة بتنفيذ هذا النشاط اما معهد وطني متخصص، وصاحب خبرة يُختار من احدى الدول العربية، أو يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا بتحمل هذه المسؤولية، وذلك

بمساعدة المركز الدولي للزراعة الملحية في الحاليتين. أما مهمة تأسيس وإدارة مركز المعرفة الإقليمي، فنقع على عاتق المعهد الوطني المذكور، وتقوم لجنة توجيهية مشكلة من المؤسسات المشاركة بمتابعة التنفيذ. الميزانية: تبلغ الميزانية المقدرة لهذا النشاط خلال ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية نحو 500,000 دولار أمريكي. الاتصالات المطلوبة:

- رفع مستوى الوعي حول أهمية استخدام الطاقات المتجددة.
- رفع مستوى الوعي حول أهمية استخدام المياه المعالجة.
- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- بناء شراكات مع القطاع الخاص.

المعوقات:

- تحديات فنية.
- عدم توافر الالتزام التام من جانب المؤسسات الوطنية ذات الصلة.
- الاستدامة المالية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ التقارير المقدمة الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه حول تقدم العمل.
- ✓ اعتماد معظم الدول العربية على استخدام الطاقات المتجددة في استعذاب المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

النشاط الثانوي E.3.2. التعريف بالعلاقة ما بين المياه، والطاقة، والأمن الغذائي، كحلٍ واعد لبناء اقتصاد أخضر في المنطقة العربية:

بالنظر الى الترابط المتزايد ما بين مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية في المجتمع زمانياً ومكانياً، فان تخفيض العوامل الخارجية الاقتصادية والاجتماعية السالبة المؤثرة فيها، يمكن أن يزيد من الكفاءة الاجمالية لاستخدام الموارد، وأن يقدم منافع اضافية، وأن يضمن حقوق الانسان في الماء والغذاء.

ان تدابير التكيف مع التغيرات المناخية مثل الري المكثف، واستعذاب المياه المالحة هي اجراءات غالباً ما تكون مكلفة جداً. من هنا يمكن لهذه التدابير أن تؤثر في الموارد المائية، والطاقة، والأمن الغذائي، من جهة أخرى يمكن لاجراءات التكيف المتخذة أن لا تكون كافية، ان لم يكن الانحياز فيه كاملاً لمقاربة العلاقة انفة الذكر، وأن يجري تطبيقها من قبل مؤسسات متعاونة فيما بينها بشكل جيد. ففي المملكة الأردنية الهاشمية مثلاً، تُعتبر سلطة المياه الأردنية المستهلك الأكبر للكهرباء، فهي تستخدم 15% من انتاج الكهرباء الاجمالي في الأردن. وبناءً عليه لوحظ أن استراتيجيات المياه الوطنية فيها تدعم صراحة أهداف زيادة كفاءة استخدام الطاقة في عملية الامداد بالمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، واستخدام الطاقات البديلة من شمس ورياح لتلبية الطلب على الطاقة لضخ المياه.

المُخرجات:

- تنمية المياه والطاقة والأمن الغذائي من خلال مقاربة العلاقة التي تدمج كلاً من الادارة والحوكمة في مختلف القطاعات، وعلى جميع المستويات، والتي يمكن من خلالها أيضاً دعم الانتقال الى الاقتصاد الأخضر، الذي يهدف فيما يهدف الى رفع كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق ترابط أكثر بين السياسات، وتجاوز الحلول القطاعية.

الأهداف:

- تحسين كفاءة استخدام الطاقة، في قطاع المياه بنسبة 30% في الدول العربية بعد خمس سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
- تطوير نموذج التعاقد حول الطاقة في قطاع المياه.
- ادخال مزارع الطاقات المتجددة على المستوى الوطني.
- تطوير سوق جديدة للقطاع الخاص حول ادارة الطاقة.
- الحد من انبعاث غازات الدفيئة.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على الاستراتيجيات العربية حول التكيف مع التغير المناخي.
- التشاور مع عموم الجمهور، واشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما فيهم القطاع الخاص.
- الشراكة القطاعية البيئية.

اسلوب التنفيذ:

- يجري التنفيذ بقيادة مؤسسات اقليمية متخصصة، وبمشاركة مؤسسات وطنية واقليمية ودولية. ويتم في هذا السياق تنظيم ورش عمل، ولقاءات علمية لتبادل المعرفة والخبرات.
- الترتيبات المؤسسية: يتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا كامل المسؤولية عن تنسيق أعمال هذا النشاط، مع توفير المدخلات العلمية من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، والمركز الدولي للزراعة الملحية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الاقليمي للشرق الأوسط.
- الميزانية: قُدرت الميزانية المتوقعة لهذا النشاط بنحو 300,000 دولار أمريكي، على مدى ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- رفع مستوى وعي السلطات المسؤولة، والجمهور، والقطاع الخاص، ووسائل الاعلام حول فوائد تطبيق مقاربة العلاقة التي تدمج كلاً من الإدارة والحوكمة في مختلف القطاعات، على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.
- عقد ورش عمل، ومؤتمرات لنشر المعرفة.
- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- طباعة واصدار تقارير ونشرات.

المعوقات:

- محدودية تعاون المؤسسات الوطنية ذات الصلة.
- الوصول الى المعلومات.
- الاستدامة المالية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- ✓ التوصيات المعتمدة في الدول العربية.
- ✓ عدد ورش العمل، واللقاءات العلمية المنظمة.
- ✓ التقارير والمنشورات الصادرة.

النشاط الثاني 4.2.2. تطوير تدابير مبتكرة، وجذابة لزيادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة:

تُعد الزراعة المستهلك الأكبر للموارد المائية في الدول العربية، فهي تستخدم نحو 90% من الموارد المائية المتاحة في هذه الدول. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة مستقبلاً في معظم الدول العربية الاختلال المزمن القائم ما بين الامداد بالمياه المتاحة، والطلب على المياه، ما لم تُتخذ خطوات ايجابية كبيرة، لترشيد وادارة الطلب على المياه، وزيادة امدادات المياه، وفرض ضوابط واقعية على استخدام المياه.

مما سبق يُنظر الى التوسع في اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، على أنه يوفر امكانية كبيرة للحد من ندرة المياه بشكل مؤثر، ولاسيما عندما يُخطط له كجزء من نهج الادارة المتكاملة للموارد المائية.

يبلغ الحجم الاجمالي لمياه الصرف الصحي الناتجة من قطاعي الاستخدامات المنزلية، والصناعة في المنطقة العربية ما يقارب 12 كيلو م³ في السنة، يُعالج منها 6.49 كيلو م³ فقط. أما الحجم السنوي لمياه الصرف الصحي غير المعالجة في الدول العربية، فيساوي 4.36 كيلو م³، وهو ما يقابل 40% من حجم مياه الصرف الصحي الاجمالي الناتج في الدول العربية. مع الإشارة هنا الى أن انتشار اعادة استخدام المياه متفاوت في المنطقة العربية، ويجري ببطء رغم أن المنطقة تُصنف بأنها الأكثر قحولة، وندرة بالمياه على مستوى العالم.

ان التغير المناخي الناجم عن ندرة المياه، والاستدامة البيئية هما من أكثر العوامل الأساسية لزيادة العرض من خلال استخدام المياه المعالجة. مع لفت النظر في هذا السياق الى أن اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الدول العربية يحتاج لدعم مؤسسي كبير، والى الترويج له ضمن استراتيجيات الموارد المائية المحلية. كما أن الالتزام باعادة استخدام المياه يجب أن يكون جزءاً من السياسات والاستراتيجيات المائية المعلنة في كل دول المنطقة. فعلى سبيل المثال تقديم المياه العذبة لأغراض الري بأسعار منخفضة لا يشجع المزارعين على اعادة استخدام المياه المعالجة ذات الكلفة العالية.

بناءً على ما سبق، فإن النجاح في اعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، ولاسيما في الزراعة يتعلّق بعدد من الاستراتيجيات التي تشتمل على:

1. زيادة الوثوقية بالمياه المستصلحة كمصدر بديل لاستخدام المياه الجوفية في الري.

2. تحسين الوعي العام، والمواقف تجاه المياه المستصلحة.

3. وضع معايير تتعلق بالصحة العامة، والسلامة البيئية لجهة إعادة استخدام المياه المستصلحة على المستوى الوطني.

4. وضع خطط لاستخدام المياه المستصلحة بشكلٍ فعال في زيادة قيمة المحاصيل المزروعة، والمحافظة على المياه الجوفية.

ان التقانات المختارة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في القطاع الزراعي، يجب أن تكون مستدامة بيئياً، وموافقة للظروف المحلية السائدة، ومقبولة لدى المستخدمين، ويمكن الحصول عليها بأسعارٍ معقولة بالنسبة لمن سيدفع ثمنائها.

المُخرجات:

- توفير امكانية للحد من ندرة المياه بشكلٍ مؤثر.

الأهداف:

- توفير الأسس العلمية والمالية والتشريعية لتشجيع الدول العربية على التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة.
- رفع مستوى السكان المحليين حول إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة.
- ايجاد منبر لنشر الدروس المستفادة من مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة القائمة في الدول العربية، وخارجها.
- العمل على أن تكون مشاريع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي المعالجة مقترنة باستخدام الطاقات المتجددة، لأن ذلك يؤسس بلا شك لمشاريع رابحة، توفر موارد مائية مستدامة بكلفة معالجة منخفضة، وتحقق أمن الطاقة.
- بناء شراكة مع القطاع الخاص.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على الاستراتيجيات المائية الوطنية في الدول العربية.
- بناء اليات للتشارك والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تحديد الفرص الممكنة، والأولويات الأساسية على المستويين الوطني والإقليمي.
- تنظيم ورش ولقاءات عمل لنشر المعرفة.
- التعاون التام مع المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة.

أسلوب التنفيذ:

- تُقاد النشاطات المطلوبة من قبل مؤسسة اقليمية ذات صلة، وبمشاركة مؤسسات وطنية واقليمية ودولية، وذلك من خلال تنظيم ورش عمل، ولقاءات لمجموعات خبراء متخصصين.

الترتيبات المؤسسية: يكون المركز الدولي للزراعة الملحية مسؤولاً عن تنسيق فعاليات هذا النشاط، مع مشاركة علمية يقدمها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط. ويمكن لكل المؤسسات المعنية داخل المنطقة العربية، وخارجها تقديم مساهماتها العلمية الممكنة في هذا النشاط.

الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لهذا النشاط على مدى أربع سنوات من اقرار الخطة التنفيذية 600,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- التشاور مع اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- التشاور مع خبراء اقليميين ودوليين حول الطرائق والمقاربات المناسبة للتنفيذ.
- نشر مواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.
- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى مؤسسات وطنية، وخبراء اقليميين.

المعوقات:

- تحديات قيود فنية.
- الاستدامة المالية.
- عدم امكانية التعاون مع الشركاء.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- ✓ التوصيات المقدمة من الدول العربية.
- ✓ عدد ورش العمل، واللقاءات العلمية المنظمة.
- ✓ المنشورات والتقارير الصادرة.

النشاط الثانوي 5.2.E. تعزيز التكامل في ادارة الأراضي والمياه:

ان محدودية النتائج الايجابية لادارة الأراضي والمياه في المنطقة العربية فاقم من الضغوط التي تتعرض لها الأراضي الصالحة للزراعة، وهدد استدامتها البيئية. وبالتالي زاد من قابليتها للتصحّر. والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة لتأثير التنمية الحضرية (نحو 50% من السكان في الدول العربية يعيش في مناطق حضرية)، حيث ان اثاراً سلبية تلحق بمصبات المجاري المائية، وبخاصة ما يتعلق بشكل عام بالصورة الطبيعية للبيئة المجاورة، مسببة حدوث فيضانات مدمرة، وتعرية للتربة بسبب العواصف المطرية. من جهة أخرى يُلاحظ أن العديد من المدن العربية الساحلية تتوسع بمعدلات كبيرة دون تخطيط صحيح لاستخدام الأراضي يضع بالحسبان الاثار المحتملة لامكانية ارتفاع منسوب مياه البحر بسبب التغيرات المناخية. ويُعد ذلك مشكلة مشتركة بين كثير من المدن العربية السياحية الساحلية.

لقد وُثق الترابط ما بين المياه والأرض من جهة، وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الدول العربية من جهة أخرى، فبين ان ادارة كلٍ منهما ما زالت تجري الى حد كبير وفق سياسات منفصلة، على الرغم من أن العديد من البحوث والدراسات أكد على الروابط العديدة القائمة بينهما.

ان الادارة والتخطيط والسياسة المتكاملة لموارد المياه والأرض يمكنها توفير منافع اقتصادية واجتماعية اضافية، وخلق فرص مبتكرة للتنمية الاقليمية الشاملة، من خلال المساهمة في استقرار النظم البيئية السائدة، وتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير سبل عيش مستدامة. وبالتالي يصبح ضرورياً صياغة سياسة ادارة التكامل التام ما بين المياه والأرض، من أجل تعزيز انتاجية النظم الايكولوجية، وتحسين سبل العيش والرفاهية، ودعم الاقتصاد.

المُخرجات:

- توفير منافع اضافية، وخلق فرص مبتكرة للتنمية الاقتصادية الاقليمية، من خلال المساهمة في استقرار النظم الايكولوجية، وتوفير سبل عيش مستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي.

الأهداف:

- تطوير ممارسات قابلة للتطبيق في الادارة المتكاملة للمياه والأراضي.
- توفير الأسس العلمية والمالية والتشريعية، لتشجيع الدول العربية على تبني ادارة التخطيط المتكامل للمياه والأراضي في خططها التنموية.
- اقتراح استخدام الطاقات المتجددة مع عملية تخطيط الأبنية السكنية في المناطق الحضرية والريفية.
- تحديد الخطوات المناسبة، والاطار المؤسسي الملائم لتعزيز اسلوب الادارة المتكاملة للمياه والأراضي في المناطق الحضرية والريفية.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على استراتيجيات المياه الوطنية المعمول بها في الدول العربية.
- التشاور، والمشاركة العامة.
- الشراكة بين المؤسسات الوطنية والاقليمية.
- عقد ورش ولقاءات عمل لتنشر المعرفة.

اسلوب التنفيذ:

- تُقاد فعاليات هذا النشاط من قبل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ويعاونه في المتابعة والتنسيق مؤسسات اقليمية متخصصة مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمركز الدولي للزراعة الملحية، وبمشاركة كاملة من المؤسسات الوطنية، وذلك عبر ورش ولقاءات عمل تُنظم لهذه الغاية.

الترتيبات المؤسسية: يعمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، على تنسيق فعاليات هذا النشاط، مع مشاركة علمية من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الإقليمي لغرب اسيا، والمركز الدولي للزراعة الملحية. وسيكون مرحباً بكل المؤسسات والمنظمات الوطنية والاقليمية والدولية، للمساهمة في هذا النشاط، من خلال تقديم تجاربهم الخاصة. وسيعمل عند المباشرة بتنفيذ الفعاليات المطلوبة على تنظيم ورشة عمل، تُحدد فيها المهمات والأدوار والمساهمات.

الميزانية: تُقدر الميزانية المطلوبة لتنفيذ هذا النشاط 600,000 دولار أمريكي، خلال السنوات الأربع الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

➤ رفع مستوى السلطات المسؤولة المعنية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في الدول العربية حول منافع النهج المتكامل في ادارة المياه والأراضي، وحول ضرورة تبادل المعلومات.

➤ نشر نتائج الفعاليات المنفذة، ودراسات الحالة، والدروس المستفادة، وذلك من خلال ورش عمل، ومؤتمرات تُعقد لهذه الغاية.

➤ التشاور مع خبراء إقليميين ودوليين، حول الطرائق والأساليب المناسبة لانجاز النشاط.

➤ اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- محدودية التعاون مع المؤسسات ذات الصلة.
- تحديات قيود فنية.
- الاستدامة المالية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- ✓ المشاركة الكاملة لجميع المؤسسات المعنية.
- ✓ عدد ورش العمل، والمؤتمرات، ومشاركات الدول العربية فيها.
- ✓ التقارير والمنشورات الصادرة.

النشاط الثانوي 6.2.E. تحديد اثار التغير المناخي، المتوقعة في مشاريع الري بالمنطقة العربية، بمحاكاة استخدام مياه الري، وأساليب ادارة المحاصيل:

تتميز المنطقة العربية بفروقات سنوية مناخية ومائية كبيرة، وبأن نحو 90% من المياه العذبة المتاحة يُستخدم للري في القطاع الزراعي. كم أن معظم المياه المستخدمة للري من أحواض مياه جوفية غير متجددة، أو شبه متجددة. من هنا، فإن التراجع في مناسيب المياه الجوفية في المنطقة العربية يزيد من الحاجة الى توفير أدوات تحليل، يمكن استخدامها لتقييم حالة المياه المستخدمة للري، على المستوى الاقليمي.

يتلخص هدف هذا النشاط من الخطة التنفيذية لاسراتيجية الأمن المائي العربي بتوفير اطار شامل، ومتكامل لنمذجة سطح الأرض، عبر الجمع ما بين الاستتعار عن بعد، وادارة العمليات الزراعية، وأدوات متقدمة لسطح الأرض من أجل الخروج بتقييمات متسقة فيزيائياً، لاستخدام المياه في الري، على المستوى الوطني لكل الدول العربية، وتقدير التأثير المباشر للتغير المناخي في مثل هذه الموارد.

ان ترميز الري (irrigation code) في نموذج سطح الأرض يمكن أن يتم بمساعدة المعلومات التي تنتج عن النمذجة المناخية الاقليمية، والتي يعطيها النشاط الثانوي 2.1.E، وذلك لتوفير تقييمات مباشرة لاثار التغيرات المناخية في كمية المياه المطلوبة للري، يمكن بواسطتها تحديد الاحتمالات المتوقعة لمياه الري المطلوبة.

المخرجات:

- اعداد تقارير عن تقييم أثر سيناريوهات التغيرات المناخية في استخدام مياه الري، والعمل على نشر نتائجها.

الأهداف:

- تحديد البيانات، والنماذج لبلد عربي محدد مع منتصف خلال السنة الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- معايرة النماذج عن طريق اعادة تحليل الغلاف الجوي لسنة واحدة، من أجل دولة عربية مختارة، مع نهاية السنة الأولى بعد اقرار الخطة التنفيذية.
- انتاج خرائط الري المكثف، وخرائط استخدام الأراضي لكل الدول العربية خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- ربط نماذج المناخ والري مع المخرجات الناتجة، مع نهاية السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- اصدار تقارير التقييم مع نهاية السنة الثالثة من اقرار الخطة التنفيذية.

مبادئ التنفيذ:

○ يضمن هذا النشاط التوافق مع الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ويحسن بشكل غير مباشر شروط التشاور والتشاركية، ويؤمن الشراكة في التخطيط والتنفيذ.

اسلوب التنفيذ:

- يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بتنسيق فعاليات هذا النشاط مع مساهمات علمية تُقدم من مراكز دراسات وطنية ودولية مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمعهد السويدي للأرصاء الجوية والهيدرولوجيا، ويمكن في اطار ذلك تنظيم لقاءات موسعة لخبراء، ومجموعات علمية اقليمية ووطنية، والتحقق من المراجعة المعمقة الكثيفة للتقارير المعدة.

الترتيبات المؤسسية: يعمل المركز الدولي للزراعة الملحية على تنسيق فعاليات هذا النشاط، مع مساهمات علمية تُقدم من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والمنظمات الإقليمية والدولية الراجعة في ذلك. الميزانية: تساوي الميزانية المتوقعة لتنفيذ هذا النشاط 600,000 دولار أمريكي خلال ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية. الاتصالات المطلوبة:

- الحصول على البيانات الزراعية، وبيانات الهطولات المطرية من الوكالات الوطنية.
- التشاور مع خبراء اقليميين ودوليين، حول الطرائق والأساليب المناسبة للتنفيذ.
- نشر مواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.
- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- عدم امكانية الحصول على البيانات المطلوبة.
- تحديات وجود فنية.
- تأخر مخرجات النماذج المناخية الاقليمية من النشاط الرئيس 2.E.
- أن تؤدي عدم الوثوقية بالمخرجات الى خفض الفائدة من النتائج التي يتم التوصل اليها.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ الانتهاء من انتاج خرائط الري، واستخدام الأراضي في المنطقة العربية.
- ✓ الحصول على مخرجات النماذج المناخية الاقليمية، وادماجها في نماذج الري، ونماذج سطح الأرض.
- ✓ عدد الحالات المرجعية في تقارير ومخرجات الخطط والاستراتيجيات العربية.

النشاط الثاني 7.2.E. الاختبار المناخي من أجل التنمية، والحد من المخاطر:

رغم تزايد النشاطات الوطنية في المنطقة العربية لجهة تطبيق سياسات التكيف مع التغيرات المناخية الموضوعة من قبل مؤسسات الدولة، والجهات الدولية المانحة، فان التكيف مع اثار هذه التغيرات في قطاع المياه لم يُلاحظ بعد بالصورة المطلوبة عند وضع أو تطوير الاستراتيجيات والسياسات المائية الوطنية، حتى في الحالات التي تمت فيها معالجة التكيف مع التغير المناخي بالحسبان ضمن في التشريعات، فان هذه التشريعات ما زالت تفتقر الى تنفيذ التدابير، وانفاذ اللوائح. لقد خلص الفريق الحكومي الدولي للتغير المناخي (IPCC, 2007)، الى أن وضع اثار التغير المناخي بالحسبان في مرحلة التخطيط لاجراءات التكيف يُعد أساسياً لتعزيز القدرة على التكيف. كما أن الاختبار المناخي هو واحد من الوسائل المستخدمة لادماج التغير المناخي في عملية التخطيط على المستوى الوطني والقطاعي والمحلي، وعلى مستوى المشاريع التي تُطبق بشكل متزايد في جميع دول العالم.

المُخرجات:

- ادماج قضايا التغير المناخي في التخطيط التنموي.
- تقييم الاجراءات التنموية المتعلقة بالتحديات الراهنة والمستقبلية الناتجة عن التغير المناخي.

الأهداف:

- مساعدة الدول العربية في تنمية استثمارات فعالة في قطاع المياه تساهم في مواجهة تقلبات المناخ، وتغيره، لضمان استدامة طويلة الأمد.
- الدمج الفعال للتكيف مع التغير المناخي في التخطيط للمشاريع وتنميتها، وذلك لخفض التكاليف، وأعباء العمل الاضافية.
- اعداد مبادئ توجيهية، ومنشورات حول الاختبار المناخي للاستثمارات في قطاع المياه.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على استراتيجيات المياه الوطنية في الدول العربية.
- اشراك كل اصحاب المصلحة المعنيين في العملية (القطاع العام والخاص، ووسائل الاعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الأهلي).
- تنظيم ورش ولقاءات عمل للتدريب، ونشر نتائج تنفيذ النشاط.

اسلوب التنفيذ:

- يساهم في قيادة هذا النشاط مؤسسة اقليمية، بالمشاركة مع مؤسسات وطنية، ومع القطاع الخاص، مستفيدة من مدخلات علمية ناجمة عن تجارب دولية واقليمية، اضافة الى تنظيم ورش عمل وطنية للتدريب، ونشر المعرفة.

الترتيبات المؤسسية: يتولى المجلس العربي للمياه الاشراف على فعاليات هذا النشاط، وتوجيه النشاطات المرتبطة بها. ويكون مرجحاً بالمدخلات الاضافية، والمساعدات العلمية والفنية من المنظمات والجهات الاقليمية والدولية الراغبة بذلك. الميزانية: تُقدر الميزانية المتوقعة لانجاز هذا النشاط بنحو 450,000 دولار أمريكي، تُنفق خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

➤ رفع مستوى وعي السلطات المسؤولة ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في الدول العربية حول منافع عملية الاختبار المناخي.

➤ نشر مواد ترويجية فنية وسياسية حول مقاربة الاختبار المناخي، مثل التكيف، والممارسات الناجحة في هذا المجال.

➤ اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- المشاركة غير الكافية من أصحاب المصلحة الوطنيين في الدول العربية.
- الاستدامة المالية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ عدد المؤسسات الوطنية المشاركة، وعدد المشاركين.
- ✓ المبادئ التوجيهية، والمنشورات الصادرة حول أفضل الممارسات في مجال الاختبار المناخي.
- ✓ عدد ورش العمل التدريبية المنظمة.

النشاط الثانوي 8.2.E. بناء قدرات الدول العربية في الحصول على تمويل، للتكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه:

في مؤتمر المناخ الدولي المنعقد سنة 2010 في مدينة كانكون Cancun المكسيكية أعلنت الدول المتقدمة التزامها بتقديم 100 مليار دولار أمريكي سنوياً لنشاطات التخفيف من اثار التغير المناخي، والتكيف معه في الدول النامية اعتباراً من سنة 2020 ، وما بعد، وبتوفير 30 مليار دولار أمريكي في الفترة 2010 – 2012 كموارد اسعافية عاجلة.

لقد أصبح تمويل النشاطات المرتبطة بالمناخ ذا صلة وثيقة بالنشاطات التي تقوم بها الحكومات الوطنية في الدول النامية، فهي تعمل على ايجاد الفرص المناسبة للحصول على التمويل اللازم لتخطيط، وتنفيذ تدابير التخفيف والتكيف مع التغير المناخي. ونظراً لضعف قطاع المياه في المنطقة العربية، ولحقيقة أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات في تمويل التدابير المطلوبة للتغلب على ندرة المياه القائمة، فان التمويل المتعلق باجراءات التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه هو مسألة ملحة تعاني منها الدول العربية.

ان تدابير التكيف المناخي المطلوبة في المنطقة لمعالجة الاثار المتوقعة للتغير المناخي تتطلب استثمارات مالية اضافية هائلة. هذا ويستحصل بعض الدول العربية على تمويل دولي للقيام باجراءات التكيف المناخي في قطاع المياه، وذلك عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، الا أنه ما تزال هناك تحديات ترتبط بالحصول على الدعم الدولي لحل القضايا المرتبطة بالمناخ، وباستخدام الأموال المقدمة بفعالية وكفاءة. علاوة على ذلك، فانه لادارة وانفاق التمويل المقدم بفعالية لا بد من وجود مشاريع وبرامج ذات علاقة تكون متوافقة مع أهداف واستراتيجيات التنمية الوطنية، والتنمية القطاعية، كما أن هناك حاجة لاكتساب فهم جيد لكيفية أن يكون التمويل الدولي مكملاً للتمويل، الذي تقدمه الميزانيات الوطنية، والموارد المالية الأخرى.

المُخرجات:

- مساعدة الدول العربية في الحصول على تمويل دولي للقيام باجراءات التكيف المناخي في قطاع المياه.

الأهداف:

- تعزيز قدرات الدول العربية على توفير تمويل دولي للتكيف مع التغير المناخي.
- بناء اطار مؤسسي، وحوكمة مالية جيدة.
- اعداد وسائل للتدريب، ومنشورات حول الحصول على تمويل للتكيف مع التغير المناخي.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على الاستراتيجيات المائية الوطنية في الدول العربية.
- الشراكة مع القطاعين العام والخاص.
- توفير المعرفة، والدعم لكل الدول العربية.
- تنظيم ورش ولقاءات عمل للتدريب ونشر المعرفة.

اسلوب التنفيذ:

- تُقاد فعاليات هذا النشاط من قبل مؤسسة اقليمية أو عربية متخصصة، وبمشاركة علمية تقدمها المؤسسات الدولية الراغبة ويُعمل على اعداد دليل تدريبي، ومبادئ توجيهية لاستخدامها في التدريب ونشر المعرفة، وعلى تنظيم ورش عمل وطنية واقليمية للتدريب.

الترتيبات المؤسسية: يتولى المجلس العربي للمياه مهمة تنسيق كافة الأعمال المرتبطة بهذا النشاط، وتقوم المؤسسات الوطنية المعنية في الدول العربية بنشر مخرجات هذا النشاط.

الميزانية: يتوقع أن تكون الميزانية المطلوبة لهذا النشاط 300,000 دولار أمريكي، خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

➤ رفع مستوى وعي الوكالات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية حول منافع، وفرص تمويل اجراءات التكيف المناخي.

➤ نشر مواد ترويجية فنية وسياسية حول التمويل المناخي، والتكيف، والممارسات الناجحة في هذا المجال.

➤ اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- عدم كفاية مشاركة المؤسسات الوطنية، ومختلف أصحاب المصلحة.
- استدامة التمويل.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ نشر مبادئ توجيهية حول توفير التمويل اللازم للتكيف مع التغيرات المناخية.
- ✓ عدد ورش العمل التدريبية المنظمة.
- ✓ عدد المؤسسات المشاركة.
- ✓ عدد الطلبات المقدمة من الدول العربية، للحصول على دعم فني.

النشاط الثاني 9.2.E اصلاح الهيكلية السياسية والتشريعية والمؤسسية:

ان خلق بيئة تمكينية للتكيف مع التغير المناخي على جميع الصعد هو المهمة الأكثر أهمية وتحدياً لصناع السياسة في الدول العربية، حيث تحتاج الهياكل التشريعية والمؤسسية القائمة للتقييم والتعديل المناسبين، للسماح بالتكيف المناسب وبناء عليه يجب ادماج التغير المناخي ضمن عملية تطوير برامج التخطيط والميزانيات في مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية عبر انشاء هياكل سياسية مستقرة للتكيف وتعميمها. لكن ما تزال الاستجابات الحالية للتغير المناخي، وللضغوطات الأخرى، والأزمات الحادة (مثل الجفاف) مقصورة على الحالات الطارئة، وتدابير المعالجة قصيرة المدى، لذلك لا بد من استبدال هذا النهج بنهج جديد ينظر الى عملية التكيف مع التغيرات المناخية على أنها عملية ادارة شاملة ومتكاملة.

واستناداً على ذلك، فإن الاستراتيجيات، وخططها التنفيذية في القطاعات المتصلة بالمياه يجب تحويلها بعناية الى فرص لادماج التكيف مع التغير المناخي في ادارة المياه. من هنا فان الحكومات العربية مدعوة الى أن تكون جميع سياساتها التنموية قائمة على التوافق مع متطلبات وشروط التكيف مع التغير المناخي، وأن لا تعارض السياسات القطاعية المعمول بها حالياً مع عملية التكيف، وأن لا تعيقها في أي قطاع من القطاعات.

من جهة أخرى، هناك حاجة الى اشراك مجموعة واسعة من القطاعات لخلق مفاهيم مشتركة حول القضايا المطروحة وتبادلها. ورغم أن البلاغات الوطنية التي تقدمها الدول العربية الى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي متشعبة في مختلف التخصصات والقطاعات، فانها غير مجدية عندما يتعلق الأمر بالتدابير التي يجب اتخاذها، والفئات المستهدفة. بالمقابل يُلاحظ أن الخطط المانية العربية الوطنية تكون أكثر تحديداً بالنسبة للتدابير المطلوبة، والفئات الفاعلة، لكنها تفتقر حتى الان الى التنسيق مع القطاعات الأخرى. والجدير بالاشارة هنا هو أن المشاركة العامة في الدول العربية بدأت تصبح على العموم نهجاً مقبولاً في ادارة المياه.

الخُرُجَات:

- وجود بيئة مؤسسية وتشريعية وسياسية تمكن من التكيف مع التغير المناخي.

الأهداف:

- خلق بيئة تمكينية (اطار مؤسسي وتشريعي وسياسي) للتكيف مع التغير المناخي على كافة المستويات.
- تقييم وتحسين التشريعات ذات الصلة بالتكيف.
- تعزيز قدرات التعليم والاتصالات لتحقيق التنمية المستدامة.

- بناء خبرات اقليمية بسياسات التكيف مع التغير المناخي.

مبادئ التنفيذ:

- الاطلاع على الاستراتيجيات المائية الوطنية في الدول العربية.
- الشراكة مع القطاعين العام والخاص.
- توفير المعرفة، والخبرة والدعم لكل الدول العربية.
- تنظيم ورش ولقاءات عمل للتدريب ونشر المعرفة.

اسلوب التنفيذ:

- بناء اليات للتشاور، والتشارك ما بين المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية لتوفير الخبرات، وتقديم الاستشارات للدول العربية. ويمكن أيضاً تأسيس مركز اقليمي للمعرفة، من أجل توفير الدروس المستفادة، ونقل التجارب العالمية للدول العربية.

الترتيبات المؤسسية: تأسيس منظمة اقليمية، أو إنشاء تجمع من المجلس العربي للمياه، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، من أجل تقاسم النشاطات والمهام على قاعدة الخبرة المتوافرة عند كل من هذه المنظمات.

الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة المطلوبة لهذا النشاط 450,000 دولار أمريكي، خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة:

- رفع مستوى وعي الوكالات الوطنية، حول توفير فرص الدعم الفني.
- نشر الخبرات المكتسبة، والدروس المستفادة.
- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.

المعوقات:

- عدم كفاية مشاركة المؤسسات الوطنية في الدول العربية.
- عدم كفاية الإرادة السياسية.
- الاستدامة المالية.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ عدد المنظمات الاقليمية، والمؤسسات الوطنية المشاركة في تقديم خدمات الدعم.
- ✓ عدد الدول العربية التي تطلب الخدمات والخبرات.
- ✓ عدد ورش العمل، والنشاطات التدريبية المنظمة.

F. العمل على تأسيس وسائل لحماية الحقوق المائية العربية من الموارد المائية الدولية المشتركة:

النشاط الرئيس I.F. حماية الحقوق المائية للدول العربية:

النشاط الثانوي I.I.F. تعزيز التعاون في مجال المياه بين الدول العربية، وإنشاء بيئة تمكينية على المستوى الوطني:

الانجاز المتوقع: يتوقع أن تساهم الفعاليات المشمولة بالنشاطين I.I.F. و 2.I.F. في ضمان حماية الحقوق المائية في الموارد المائية المشتركة بالمنطقة العربية، وذلك بتعزيز التعاون بين الدول العربية في إدارة مياها المشتركة. ويمكن أن يكون الأساس في ذلك بإضفاء الطابع المؤسسي على مكون المياه المشتركة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتمهيد الطريق أمام أساليب تعاون فعالة ما بين الدول العربية، وذلك من خلال التحريض على خلق توجهات مؤسسية سليمة، وإطار مؤسسي مناسب، وتنمية فعالة للموارد البشرية.

الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة: يتعلق هذا الجزء من الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي بهدفين من أهداف الاستراتيجية يسليطان الضوء على مسألة تقوية التعاون ما بين الدول العربية لإدارة الموارد المائية المشتركة (الهدف 10)، وعلى مسألة الدعوة إلى تعزيز التعاون، وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول العربية (الهدف 16).

المخرجات:

- إن مأسسة المياه المشتركة على المستوى القطري عبر توفير التكامل ما بين السياسات التتموية، والقيام ببعض الترتيبات المؤسسية المناسبة تشكل أساساً متيناً لإدارة مشتركة فعالة للموارد المائية المشتركة على مستوى الأحواض المائية. وفي هذا السياق يُعد بناء القدرات أمراً ضرورياً يؤدي إلى توفير القدرات الفنية والإدارية الكافية لتشغيل وإدارة المؤسسات الوطنية، والى تحقيق مزيد من النجاحات في المفاوضات والمشاريع الإقليمية.

الأهداف:

- أن تشمل كل استراتيجيات المياه الوطنية، التي تُطور حديثاً في الدول العربية مكوناً يتعلق بالموارد المائية المشتركة، ولا يُعد تحقيق هذا الهدف ملزماً للدول غير الراغبة بذلك.
- إنشاء هيكل مؤسسية وطنية متخصصة بإدارة الموارد المائية المشتركة، مع تحديد واضح لأدوارها ووظائفها، فيما لا يقل عن 80% من الدول العربية الراغبة بذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.
- إخضاع صناعات القرار في المؤسسات المعنية في كل الدول العربية لتدريب (سنوي على الأقل) حول الموضوعات المتصلة بالموارد المائية المشتركة، ودبلوماسية المياه.

مبادئ التنفيذ:

- إدراج الموارد المائية المشتركة في السياسات والاستراتيجيات الوطنية لدى الدول الراغبة بذلك.
- إنشاء أطر وهيكل مؤسسية وطنية مناسبة للموارد المائية المشتركة لدى الدول الراغبة بذلك.
- تعزيز القدرات الوطنية حول القضايا المرتبطة بالموارد المائية المشتركة على المستويين الفردي والوطني.

اسلوب التنفيذ:

- يُقترح في كل دولة عربية معنية تأسيس هيكل وطني مثل لجنة تضم موظفين حكوميين ومتخصصين من الوزارات الرئيسية، إضافة لممثلين من المجتمع الأهلي، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. ويمكن لهذه اللجنة أن تؤدي عملها كمُنبر فعال للتشاور على المستوى الوطني، من أجل التوصل إلى موقف مشترك بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، والى تحديد الأولويات والاهتمامات الوطنية في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، على أن يكون إنشاء هذا الهيكل الوطني، واختيار أعضائه حقاً أصيلاً فقط لكل دولة، ولا يجب أن يتدخل مجتمع المانحين في انجاز هذا النشاط. من جهة أخرى يجب أن يُعزز التواصل مع صناعات القرار على كافة المستويات المحلية لدعم عملية التشاور، وتسهيل تنفيذ الاتفاقات والمشاريع ذات الصلة، والتي تعتمد بشكل كبير على الحيازات المحلية لتكون أكثر فعالية.
- إن بناء القدرات يمكن أن يتم بتنظيم ورش عمل، ودورات تدريبية حول مواضيع محددة مثل مبادئ وقوانين المياه الدولية، والصراعات المائية واليات التعاون، وتدابير الدبلوماسية والمفاوضات.
- أخيراً يجب الإشارة إلى أن مجتمع المانحين، هو المساهم الرئيس المتوقع، للمساعدة في انجاز جميع هذه الأنشطة الترتيبات المؤسسية؛ تُحدد حاجة المؤسسات على المستوى الوطني لمراجعة الاستراتيجيات والسياسات والخطط المعتمدة لديها بشأن الموارد المائية المشتركة. ويمكن لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمات أخرى أن تقدم الدعم الفني المطلوب للدول العربية عبر اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في المجلس الوزاري العربي للمياه.
- الميزانية المتوقعة لهذا النشاط خلال السنوات الثلاث الأولى من اقرار الخطة التنفيذية تساوي 500,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع ممثلي الدول العربية في اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه لتنسيق الأعمال اللازمة لتنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه.

المعوقات:

- عدم قدرة الدول العربية على القيام بالترتيبات التشغيلية والمؤسسية الفعالة، التي تحدد الأدوار بوضوح.
- الفشل في توزيع الميزانيات اللازمة لهذه المؤسسات، وتخوف الجهات المانحة بسبب ذلك من مواصلة دعمها المالي على المدى البعيد.
- اعتماد إقامة ورش العمل، والنشاطات التدريبية بشكل كبير على توافر التمويل اللازم.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ وضع استراتيجيات وطنية جديدة تتماشى مع الإصلاحات المؤسسية المنفذة، وتعكس مكون المياه المشتركة فيها.
- ✓ درجة المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في التدريب، وورشات العمل المنظمة.

النشاط الثانوي 2.1.F. تحسين التعاون في مجال المياه المشتركة بين الدول العربية، وتوفير بيئة تمكينية على المستوى الإقليمي:

المخرجات:

- إن تعاون الدول العربية حول المياه المشتركة، سيؤدي بلا شك إلى إدارة أفضل للموارد المائية المشتركة، وبالتالي تعزيز التعاون القائم، ودعم استقرار المنطقة بكاملها، مما يشكل نقطة انطلاق للدول الساعية إلى إنشاء وسائل سليمة لتحسين إدارة أحواضها المائية المشتركة، كما يمكن أن يكون عنصراً دائماً لترتيبات تعاونية في الحالات التي يوجد فيها بالأصل اتفاقيات ثنائية.
- إن من شأن هذا التعاون أن يقوي استعداد الدول العربية لإدارة مواردها المائية المشتركة على نحو كافٍ، مما يؤدي إلى خلق حوافز من أجل تحريات أكثر للموارد، ولاسيما بالنسبة للأحواض الجوفية المشتركة، التي يفتقر معظمها لتوافر البيانات حولها.

الأهداف:

- تبادل البيانات المتوافرة حول الموارد المائية المشتركة مع الدول المتشاطئة الأخرى، من أجل ما لا يقل عن 50% من الموارد المائية المشتركة المعروفة خلال السنوات الخمس الأولى من اقرار الخطة التنفيذية، والتوجه نحو ربط قواعد بيانات أحواض المياه السطحية والجوفية المشتركة.
- قيام هيكل مؤسسية مشتركة بتحديث البيانات حول المياه المشتركة، ولاسيما في الأحواض المائية التي لم يجر فيها تحديث المعلومات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية منذ فترة زمنية طويلة.

مبادئ التنفيذ:

- التعاون من خلال هيكل إدارية مشتركة، وفي إطار عملية تدريجية، فمن أجل أحواض الأنهار، وأحواض المياه الجوفية يمكن أن تقوم الخطوة الأولى للتعاون على أساس تشكيل لجان فنية مشتركة قبل أن يتم تحويلها في نهاية المطاف إلى هيكل مؤسسية أوسع نطاقاً مثل منظمات أحواض الأنهار.
- يمكن كخطوة أولى اقتراح تشكيل لجنين على مستوى الحوض النهري. الأولى فنية للتعامل مع المسائل الفنية والتشريعية والمؤسسية المتعلقة بإدارة الموارد المشتركة، واقتراح التوصيات إلى اللجنة الثانية التي تضم صناعات قرار سياسية على مستوى أعلى، وتتكون من وزراء الموارد المائية في الدول المتشاطئة للنظر في التوصيات المقدمة، والموافقة عليها.
- إن المعلومات حول حالة الموارد المائية المشتركة يجب أن تُحدث بالاعتماد على دراسات مشتركة لتقدير الموارد المائية المتوافرة، وعلى سجلات تضم بيانات هيدرولوجية وهيدروجيولوجية، وبيانات تتعلق بنوعية المياه، وبيانات اجتماعية واقتصادية، ويمكن هنا الاستفادة من المنشور (Inventory of Shared Water Resources in Western Asia) الصادر سنة 2013 بالتعاون ما بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والمعهد الفيدرالي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية (BGR) كنقطة انطلاق لإجراء مزيد من البحوث. أما المعلومات القديمة فيمكن تحديثها بمساعدة مؤسسات أكاديمية، وبحثية، وبتمويل وإشراف من سلطات مشتركة، أو لجان خاصة تُشكل لهذه الغاية.

اسلوب التنفيذ: يتكون هذا المكون من النشاطات الآتية:

- تطوير وسائل التعاون حول الموارد المائية المشتركة بين الدول العربية، مثل اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، ولجان فنية مشتركة، ومنظمات لأحواض الأنهار المشتركة، وذلك للسماح باتخاذ القرارات الصائبة، وتنفيذها بشكل سليم.
- تحسين المعرفة حول أحواض المياه المشتركة لانجاز دراسات تقييم معمقة للموارد المائية، من أجل اتخاذ قرارات واعية ومناسبة حول إدارتها.

الترتيبات المؤسسية: يمكن لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والوكالات المانحة، وربما لبعض المنظمات الإقليمية العربية أن تساهم تحت قيادة اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه، بتنفيذ النشاطات المتصلة بهذا المكون من الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي. الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لهذا النشاط 300,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع ممثلي الدول العربية في اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه، لتنسيق فعاليات تنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه.

المعوقات:

- عدم إمكانية توفير الأموال والتسهيلات اللازمة لإجراء تحريات مشتركة على مستوى الأحواض السطحية والجوفية، مما يزيد من المخاطر الإضافية التي يمكن أن تعيق التنفيذ الكامل لنشاطات هذا المكون.

دلائل تقدم العمل:

✓ تحسن التعاون الإقليمي، ولاسيما فيما يتعلق بأحواض المياه الجوفية المشتركة.

النشاط الثانوي 3.1.F. حماية الحقوق المائية للدول العربية في الموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية:

الإنجاز المتوقع: يتوقع أن تساهم النشاطات المشمولة بهذا الجزء من الخطة التنفيذية في ضمان حماية كافة الحقوق المائية، بما فيها الحقوق التاريخية بالموارد المائية المشتركة مع الدول غير العربية. ولهذا يجب بذل الجهود المناسبة لدعم الدول العربية المعنية، في توفير أي معلومات متاحة حول استخدام المياه في دول المنبع، وتعزيز قدراتها المؤسسية والبشرية، وبناء قواعد بيانات، ونظم معلومات لدعم ذلك يمكن أن تمثل عوامل مهمة، يمكنها أن تدعم التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات. يستند النشاط 3.1.F. من الخطة التنفيذية على البند (8) من الأهداف المحددة لاستراتيجية الأمن المائي العربي، وعلى البند الرئيس (1.8.5)، وعلى البند (4) من المخرجات المتوقعة للاستراتيجية، ويتعلق هذا النشاط أيضاً بالهدفين (7) و (8)، الذين يتناولان حماية الحقوق المائية.

المخرجات:

- إن المخرج الرئيس من الإجراءات السابقة، هو تأسيس قاعدة بيانات حول الموارد المائية المشتركة على مستوى الأنهار، وأحواض المياه الجوفية في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في المحور A.I. من محاور عمل الخطة التنفيذية، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في إدارة الموارد المائية المشتركة.

الأهداف:

- توفير قواعد بيانات حول الموارد المائية المشتركة في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في المحور A.I. من محاور عمل الخطة التنفيذية، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في إدارة الموارد المائية المشتركة.
- تعزيز القدرات البشرية حول قواعد البيانات وإدارتها، وحول قضايا التفاوض ودبلوماسية المياه وصياغة الاتفاقيات الدولية.
- تشجيع وسائل الإعلام على أخذ دورها في الدفاع عن الحقوق المائية بطريقة مناسبة، مع الإشارة هنا إلى الدور الرئيس لمنظمات المجتمع الأهلي، والمؤسسات الأكاديمية في الدفاع عن الحقوق المائية على المستويين الوطني والدولي.
- تيسير دعم المجتمع الدولي.

مبادئ التنفيذ:

○ التعاون عبر هياكل إدارية يتفق عليها، ويمكن أن تكون في البداية على شكل لجان فنية مشتركة، ثم تحول إلى هياكل مؤسسية أوسع نطاقاً تكون مسؤولة عن كافة المسائل الفنية والتشريعية والمؤسسية المتعلقة بإدارة الموارد المشتركة.

اسلوب التنفيذ:

- تأسيس قواعد بيانات للموارد المائية المشتركة مع الدول المجاورة في إطار قاعدة البيانات الأساسية الواردة في المحور A.I. من محاور عمل الخطة التنفيذية.
 - تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لتعزيز القدرات المؤسسية، والبشرية في مجال القانون الدولي ومهارات التفاوض ودبلوماسية المياه.
 - تأسيس هيئة وطنية لخبرات التفاوض.
 - تأسيس برامج للدراسة والبحث في قانون المياه الدولية، ودبلوماسية المياه في الجامعات والكليات الوطنية.
- الترتيبات المؤسسية: يمكن لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والوكالات المانحة، وربما لبعض المنظمات الإقليمية العربية أن تساهم تحت قيادة اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه، بتنفيذ الفعاليات المتصلة بهذا النشاط من الخطة التنفيذية لاستراتيجية الأمن المائي العربي.
- الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لهذا النشاط 500,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

➤ التواصل مع ممثلي الدول العربية في اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه لتنسيق الأعمال اللازمة لتنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه.

المعوقات:

- تحديات قيود بشرية وتشريعية وفنية ومؤسسية ومالية.
- الأوضاع السياسية الراهنة.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ تأسيس قواعد بيانات الموارد المائية المشتركة مع الدول المجاورة.
- ✓ تنظيم ورش العمل والدورات التدريبية المطلوبة.
- ✓ تأسيس الهيئة الوطنية لخبرات التفاوض.
- ✓ تأسيس برامج الدراسة والبحث في قانون المياه الدولية، ودبلوماسية المياه في الجامعات والكليات الوطنية.

النشاط الثاني 4.1.F. حماية الحقوق المائية للدول العربية في الأراضي المحتلة:

تقوم إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، باستنزاف الموارد المائية المتاحة في هذه الأراضي، دون اعتبار لحقوق سكانها الأصليين في مياهها.

المخرجات:

- تنسيق الجهود العربية لتفعيل المحادثات والمفاوضات مع إسرائيل، حول المياه في الأراضي التي تحتلها.
- توفير البيانات والخبرات اللازمة لتحسين إدارة الموارد المائية.
- زيادة الدعم الدولي للحصول على الحقوق المائية في الأراضي العربية المحتلة.

الأهداف:

- حماية الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.

مبادئ التنفيذ:

- إقامة دورات تدريبية وورش عمل لتعزيز المهارات التفاوضية العربية، ودبلوماسية المياه.
- تنظيم لقاءات خاصة للمجتمع الأهلي، ووسائل الإعلام، للتعريف بالحقوق المائية في الأراضي المحتلة، ورفع مستوى الدبلوماسية العامة.
- إعداد وثائق وتقارير وكتب وأفلام حول الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
- تنظيم مؤتمرات دولية، لشرح الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة، والدفاع عنها بمشاركة رفيعة المستوى لشخصيات ومنظمات دولية.
- تكثيف مشاركة الموظفين الحكوميين، والمجتمع الأهلي، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام في الدول العربية بالمؤتمرات، والمحافل الدولية للدفاع عن الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
- خلق الفرص المناسبة للحصول على دعم المجتمع الدولي لحقوق سكان الأراضي المحتلة بمواردهم المائية.

اسلوب التنفيذ:

- يقوم مركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بوضع خطة عمل متكاملة لإنجاز الفعاليات المشمولة بهذا النشاط.
- الترتيبات المؤسسية: يمكن لمركز الدراسات المائية والأمن المائي العربي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، أن يتشاركا بتنفيذ الأنشطة المطلوبة تحت قيادة المجلس الوزاري العربي للمياه، وبمشاركة الدول العربية المعنية. أما النشاطات ذات الطبيعة السياسية والدبلوماسية، فيمكن أن تتولاها الدول العربية المعنية، ومؤسسات جامعة الدول العربية.
- الميزانية: تبلغ الميزانية المتوقعة لهذا النشاط 500,000 دولار أمريكي.

الاتصالات المطلوبة:

- التواصل مع ممثلي الدول العربية في اللجنة الفنية العلمية الاستشارية التابعة للمجلس الوزاري العربي للمياه لتنسيق الأعمال اللازمة لتنفيذ النشاطات المذكورة أعلاه.

المعوقات:

- الإرادة السياسية، سواء من دول غير عربية، أو من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- عدم توافر التمويل اللازم من المنظمات العربية والدولية لإنجاز النشاطات المطلوبة بشكل ناجح.
- يُعد توافر دعم المجتمع الدولي أساسياً لاستقرار المنطقة، وتشجيع التعاون بين دولها، وإبرام اتفاقيات دائمة تلزمها بتوزيع عادل ومنصف للموارد المائية المتاحة.

دلائل تقدم العمل:

- ✓ عدد الدورات التدريبية وورش العمل المنظمة حول المهارات التفاوضية العربية، ودبلوماسية المياه.
- ✓ عدد اللقاءات المنظمة للمجتمع الأهلي، ووسائل الإعلام، للتعريف بالحقوق المائية في الأراضي المحتلة.
- ✓ عدد الوثائق والتقارير والكتب والأفلام المعدة حول الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
- ✓ عدد المؤتمرات الدولية المنظمة حول لشرح الحقوق المائية العربية، والدفاع عنها بمشاركة رفيعة المستوى لشخصيات عالمية ومنظمات دولية.

- ✓ نسبة مشاركة الموظفين الحكوميين، والمجتمع الأهلي، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام في الدول العربية بالمؤتمرات، والمحافل الدولية للدفاع عن الحقوق المائية العربية في الأراضي المحتلة.
- ✓ نسبة الفرص المناسبة لتوفير الحصول على دعم المجتمع الدولي لحقوق سكان الأراضي المحتلة بمواردهم المائية.

IV . مصفوفة العمل:

محاور العمل (السياسات والبرامج والمشاريع)
ت. تدعيم القاعدة العلمية والتكنولوجية والصناعية

المحور	البرنامج	المشروع	المؤسسة	المدة	الميزانية	الوصف
ت.1. تنمية البحث العلمي، ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة	ت.1.1. مساهمة الدول العربية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للمياه	ت.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التكنولوجيا المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التكنولوجيا المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.1.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التكنولوجيا المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.1.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التكنولوجيا المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.1.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التكنولوجيا المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.
ت.1.2. بناء قدرات الدول العربية حول أفضل التقنيات المتاحة، واقتنال الممارسات البيئية في تحلية مياه البحر، ومياه الياقظة قليلة الملوحة	ت.1.2.1. بناء قدرات الدول العربية حول أفضل التقنيات المتاحة، واقتنال الممارسات البيئية في تحلية مياه البحر، ومياه الياقظة قليلة الملوحة	ت.1.2.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.2.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.2.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.2.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.2.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ت.1.3. بناء قدرات الدول العربية في مجال إعادة استخدام المياه	ت.1.3.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.3.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.3.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.3.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.3.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.3.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.
--	---	---	---	---	---	---

ت.1.4. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.4.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.4.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.4.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.4.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.4.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.	ت.1.4.1.1.1. توفير إمكانيات وصول كافة الدول العربية إلى التقنيات المتقدمة للمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي.
---	---	---	---	---	---	---

ت. 1.4. بناء قدرات الدول العربية لتعزيز الابتكار في التصاميم المياد

• إعداد مبادئ توجيهية للابتكار في رفع كفاءة استخدام المياه بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
 • تنظيم ورشة عمل بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

زيادة الوعي التكنولوجي حول الأدوات الاقتصادية لرفع كفاءة استخدام المياه بحلول سنة 2020

مساند بناء القدرات من خلال إعداد مبادئ توجيهية باللغة العربية، وتنظيم ورشة عمل بالتعاون مع خبراء وأصحاب المصلحة، والعمل على إعداد تقارير تراجم بنمق من قبل اصحاب المصلحة الوطنيين، وممثلي المجتمع الاطلي، وخبراء مختصين.

120,000 يتولى برنامج الأمم المتحدة للبنية - المكتب الاقليمي لغرب اسيا، والمركز العربي لدراسات المناطق الحافة والأراضي الجافة (أكساد)، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، ومنظمة الأوعية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الاقليمي للشرق الأوسط، من أجل الخطة التنفيذية لإعداد التقارير المطلوبة.
 • توثيق عدد ورشة العمل المستحصنة.
 • اإدارة عملية المراجعة المعمقة للتقارير المعدة.
 • إعداد تقارير حول تقدم العمل بنسخة ورقية، ونسخة الكترونية تمهيدا لنشرها.

• عدم توافر إمكانية توقيع اتفاق مع كل من منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأوعية والزراعة التابعة للأمم المتحدة - المكتب الاقليمي للشرق الأوسط.
 - نقص التمويل.

ت. 1.5. تمكين الحكومات العربية من تشغيل توتلين تكنولوجيا المياه ومياه الصرف الصحي بمساعدة المؤسسات المالية، والقطاع الخاص

• إعداد مبادئ توجيهية حول التوتلين الكامل للقطاعات المياه، ومياه الصرف الصحي بحلول سنة 2030.

تمكين توتلين تكنولوجيا المياه، ومياه الصرف الصحي بحلول سنة 2030

حتمان بناء القدرات من خلال إعداد مبادئ توجيهية باللغة العربية، وتنظيم ورشة عمل مع خبراء الليميين، ومع أصحاب المصلحة، وتأسيس مدير خاص للمؤسسات المالية، والقطاع الخاص لتبادل المعلومات حول عملية التوتلين.

350,000 يتولى برنامج الأمم المتحدة للبنية - المكتب الاقليمي لغرب اسيا، والمركز العربي لدراسات المناطق الحافة والأراضي الجافة (أكساد)، والجمعية العربية لعراق المياه مهيئة قيادة إنجاز فعاليات هذا النشاط. بعد تحديد الأولويات، بالاتفاق مع جامعة الدول العربية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، حيث يتولى بتكليف فرق عمل لإعداد المبادئ التوجيهية، وعقد ورشة عمل تنافورية لمرحلة كل ما يتعلق بالعدد، كما يتولى البرنامج والمركز العربي مسؤولية تنظيم المراجعة المعمقة للتقارير المعدة، ونشر النتائج المصادرة عن كل الدعايلت المستحصنة.

• نقص التمويل.
 - تدني مستوى تعلم القطاع الخاص.
 • عدم توافق المبادئ التوجيهية بعد ثلاث سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.
 • تنظيم ورشة العمل بعد خمس سنوات من اقرار الخطة التنفيذية.

مرفق القرار رقم (662) بشأن: تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل



الإستراتيجية العربية
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
2030

ديسمبر 2015

جامعة الدول العربية - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

قرر مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته الثلاثين المنعقدة في ديسمبر 2013 إعداد "الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة" حيث تولي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أهمية كبيرة لوضع استراتيجيات وبرامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، بدعم فني من موئل الأمم المتحدة.

وقد قام فريق عمل يتكون من ممثلي سبعة دول من اللجنة العلمية الفنية لإدارة البيئة والإسكان وتتضمن (المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية) بإعداد هذه الإستراتيجية، في حين قام ممثلو جميع الدول العربية الاثنان والعشرون بمراجعة الإستراتيجية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وموئل الأمم المتحدة لتدقيقها والوصول إلى اتفاق حول وثيقة تعمل في إطارها جميع البلدان العربية. كما قامت مجموعة من الإدارات المعنية من برنامج الأمم المتحدة للمستقرات البشرية بمراجعة الإستراتيجية وإبداء الرأي الفني من خلال فريق عمل المكتب الإقليمي للدول العربية.

وعلى الصعيد الدولي، تقدم الوثيقة منهجية لتحديد وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (SDG)، وخاصة الهدف الحادي عشر: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة" وغيرها من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وذلك عن طريق مواجهة التحديات الرئيسية للإسكان والعمران نحو أجندة عمرانية جديدة للدول العربية.

وتقترح الإستراتيجية مجموعة من الأهداف والغايات لتطوير قطاع الإسكان والقطاعات المرتبطة به لتحقيق عمران متكامل وشامل ومستدام على المستوى الإقليمي، على أن يتم تطوير وتطوير هذه الأهداف طبقاً لظروف كل دولة على المستوى الوطني.

وكانت الدورة التاسعة والعشرون لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ديسمبر 2012) قد أكدت على إنشاء المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية. في حين أقر مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة الرابع والعشرون بأهمية التعاون بين إدارة البيئة والإسكان بجامعة الدول والمكتب الإقليمي للدول العربية بالموئل عبر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية، لتحقيق أهداف العمران المستدام في الدول العربية.

(١) الدول العربية هي بالترتيب الأبجدي: المملكة الأردنية الهاشمية؛ دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية جيبوتي، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، جمهورية القمر المتحدة؛ دولة الكويت؛ الجمهورية اللبنانية؛ دولة ليبيا؛ جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية؛ الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية.

1 الملخص التنفيذي

تشكل الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعتبر خطوة هامة لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي في الوطن العربي. وتهدف إلى اقتراح غايات وأهداف إستراتيجية لتنمية قطاع الإسكان ومواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، من خلال ربطها بمفهوم التخطيط العمراني، وتعزيز دور المشاركة المجتمعية في التنمية واتخاذ القرار. وتغطي الإستراتيجية النطاق الجغرافي الحضري لمجموعة الدول العربية البالغ عددها اثنين وعشرين دولة².

وتكمن أهمية الإستراتيجية في عنصرين أساسيين، أولهما ضرورة تكوين منظومة للتنمية الحضرية على المستوي الإقليمي، وثانيهما ضرورة تفعيل التعاون بين الدول العربية بعضها البعض لتبادل الخبرات. وتتوزع النتائج الإيجابية المتوقعة من الإستراتيجية وتنقسم إلى نتائج على المدى القريب وأخرى على المدى المتوسط. وتتمثل أهم النتائج الفورية في توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والإسكان المستدام بين الدول العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة، ودمج أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها بالتوجهات الدولية.

أما على المدى المتوسط فتتمثل النتائج الإيجابية في سعي كل دولة للمحافظة على الموارد وحسن استغلالها وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة والحد من الفقر وتطوير المناطق غير الرسمية من خلال معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية.

وللوقوف على الوضع الحالي للتنمية الحضرية تم تحديد وتصنيف القضايا والتحديات المرتبطة بكل من المجالات الآتية:

الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية، ديموغرافية العمران، الأراضي، التخطيط، الإدارة، التشريعات الحضرية، الاستدامة البيئية العمرانية، قضايا التغيرات المناخية، الإنتاجية، الاقتصاد الحضري. ثم تم التوصل إلى صياغة الرؤية المستقبلية ونصها:

"مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفير مستوى حياة أفضل في الوطن العربي"

ولتحقيق هذه الرؤية تم صياغة ست غايات رئيسية يندرج تحتها خمسة وثلاثون هدفا في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية، وتتضمن الغايات ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش، وضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعي، وتخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية، وتطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية، وتحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية، وتعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.

يبلغ المدى الزمني للإستراتيجية خمسة عشر عاما حتى 2030، على أن يتم مراجعتها كل خمس سنوات، ويتبعها مخطط تنفيذي لمدة خمس سنوات. كما تضمنت الإستراتيجية آليات للتنفيذ على ثلاث مستويات :

- آليات وطنية : وهي آليات تشهها كل دولة طبقاً لخصوصيتها وأولوياتها، على ان يتم تحديد مؤشرات قياس الاستدامة.
- آليات إقليمية : تكون على مستوى الدول العربية مجتمعة والتي تتيح التنسيق لتحقيق التكامل بينهم.
- آليات تشاركية مع برنامج موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.

² و المناطق الثانية و الرفية حسب الاقتضاء.

وتتلخص الإستراتيجية إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الدول العربية، بحيث تمثل كل دولة جزء من الكل. وان تعد كل دولة آلياتها وتحدد أولوياتها في إطار الرؤية والإستراتيجية. هذا بالإضافة إلى أهمية دمج الاستراتيجيات الوطنية مع الأهداف الإقليمية والتي تتماشى مع الأجندة الدولية للتنمية المستدامة 2030.

2 مقدمة

تعد المنطقة العربية موطناً لأقدم الحضارات في العالم وواحدة من أكثر المناطق من حيث نسبة التحضر. وقد تضاعف عدد السكان في المنطقة العربية أكثر من أربعة أضعاف في الفترة 1970 - 2010، حيث بلغ عدد سكان الدول العربية عام 2010 حوالي 357 مليون نسمة، يعيش حوالي 56% منهم في المدن. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي 487 مليون نسمة، حوالي 63% منهم سوف يعيشون في المدن وهوامثنها. لذا أصبح من الضروري الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة لاستيعاب هذا التحضر السريع بصورة إيجابية.

وقد أحرزت العديد من الدول العربية تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الصحة والتعليم، إلا أن النمو الاقتصادي جاء محدوداً في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الحالية، ربما بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وغياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال في بعض الأراضي العربية. هذا بالإضافة إلى أن 18% من السكان في المنطقة يعيشون تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت اقتصادي بين البلدان العربية، في حين تواجه معظم البلدان العربية التحدي المتمثل في توفير فرص عمل كافية للشباب في ظل وجود 60% من السكان في الفئة العمرية الأقل من 25 سنة.³

وعلى الرغم من حجم الاستثمارات الكبير في غالبية البلدان في البنية التحتية، وتحسن أحوال السكن ودعم الغذاء والماء والطاقة، فإن بعض البلدان الأخرى لا تزال تعاني من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وفي نفس الوقت توفير المساكن بأسعار مناسبة. ولا تزال الفوارق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

لذا تضع "الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة" رؤية عربية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، لتفعيل التضامن والتعاون العربي وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تحقيق جودة الحياة للمواطن العربي في موطنه، وأن تحتل المنطقة العربية مكانة مرموقة عالمياً. وتشكل الإستراتيجية إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وتستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسية على المستويين الدولي والإقليمي.

وفي إطار هذه الإستراتيجية تم تحليل واقع العمران العربي استناداً إلى: بعض المؤشرات الرقمية (الكمية) ذات الصلة، وتحليل إجابات لاستبيان تم الحصول عليها من الدول العربية، ومناقشات ونتائج ورشة العمل التشاركية، للوقوف على أهم القضايا والأهداف المشتركة.

في حين تم تصنيف القضايا والأهداف وفق المحاور الخاصة بتقرير حالة مدن العالم 2012 / 2013 والذي يطرح مؤشر ازدهار المدن⁴، ويعرف المدينة المزدهرة بأنها هي التي توفر (1) الإنتاجية، (2) البنية التحتية المتطورة، (3) جودة الحياة، (4) العدالة والشمولية الاجتماعية، (5) الاستدامة البيئية، مع الوضع في الاعتبار خصوصية كل بلد عربي، والتركيز على التحديات التي تواجهه.

المصدر البيانات الإحصائية:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). World Population Prospects: The 2015 Revision

مؤشر ازدهار المدن هو منهج جديد قدمه مؤهل الأمم المتحدة عام 2012 لتحقيق ازدهار في المناطق الحضرية. هذا المنهج يساعد المدن على التوجه نحو مستقبل عمراي أكثر ازدهارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبيئيا. إذ يقيس تقدم المدن الحالي والمستقبلي نحو تحقيق ازدهار، ويساعد صناع القرار في اتخاذ قرارات سياسية رشيدة.

وتتسق هذه الإستراتيجية مع العديد من الوثائق والاستراتيجيات العربية المرتبطة بموضوع التنمية المستدامة في الدول العربية، ومن أهمها: الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة 2015-2025 الذي أقرته القمة العربية في بغداد عام 2012.

3 التّجديات والقضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

3-1 الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية

يعد قطاع الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية من القطاعات الأساسية المؤثرة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يحتم وجود سياسات واستراتيجيات فعالة وقابلة للتنفيذ تتيح السكن الملائم للجميع وتنمية حضرية مستدامة في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان والمقر في تونس عام 2004، والذي تم تفعيله في 2008، حيث تنص المادة 38 على أنه: "لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق"، وبناء عليه فإن بعض الدول قد أحرزت تقدماً كبيراً في زيادة وتنوع المعروض من المساكن ذات الأسعار المناسبة، كما أحرزت بعض البلدان تقدماً في القضاء على الأحياء غير الرسمية والفقيرة بالاستعانة ببرامج التطوير وإعادة التوطين، من خلال شراكات بين المؤسسات العامة والقطاع الخاص.

وبشكل عام تراجع إنتاج السكن الرسمي في بعض الدول العربية لمنخفضي ومتوسطي الدخل بسبب عدم وجود آليات تمويل للإسكان إلا لدوي الدخل المرتفع، والقدرة المحدودة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المساكن، حيث يعجز العرض عن تغطية الطلب المتزايد على السكن الملائم، المشكلة التي تتفاقم بسبب المضاربة عليها، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى استمرار النمو السكاني بغير المتحكم فيه وتوجيه الضغط العمراني إلى المناطق غير المفتوحة للتعمير، أو في مناطق غير آمنة أو في المباني القديمة المتهاكلة.

ومن ناحية أخرى انتقدت بعض مشاريع الإسكان الاجتماعي في بعض الدول لاختيارها مواقع بعيدة عن مراكز العمل والخدمات الأساسية والتجارية العامة، وعدم كفاية وسائل النقل العام والمرافق غير المكتملة.

وبوجه عام، يتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في الدول العربية في توفير الخدمات الحضرية الأساسية والبنية التحتية بما يواكب زيادة معدلات التحضر، إذ تفتقر المدن إلى الموارد والقدرات الإدارية للتعامل مع الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وخدمات الطاقة والنقل العام والمرافق العامة ومرافق الصحة والتعليم، كما يظهر هذا العجز بصورة أكبر في الريف.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية فيما يلي:

- الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم استغلالها على نطاق واسع.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية العالمية.
- انتشار نمط التملك في الوحدات السكنية وضعف نمط الإيجار الآمن.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل.

• ارتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة والمستدامة.
• وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على

إمدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
• عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.

3-2 ديموغرافية العمران

وضعت بعض الدول العربية سياسات لتوجيه الاستثمارات إلى المدن الثانوية والجديدة، لتحسين الروابط الاقتصادية بين الحضر والريف، وتحقيق تنمية أكثر إنصافاً من الناحية الاقتصادية عبر البلاد، ومع ذلك لا تزال التنمية غير المتوازنة تمثل تحدياً كبيراً بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة، نظراً لمحدودية نتائج سياسات الدول لتنمية الريف، إذ يعيش الغالبية العظمى من سكان الحضر في الدول العربية في التجمعات الحضرية الكبيرة التي توفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه هجرة السكان من الريف إلى الحضر، ونزوح السكان من المدن الصغيرة إلى المدن المتوسطة والكبرى.

كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى تزايد الهجرة للعمل داخل الدولة، أو من دولة لأخرى عبر المنطقة العربية. بالإضافة إلى النزوح الناجم عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر، والاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة.

هذه الهجرات داخل الدولة أو من دولة لأخرى، أسفرت في بعض الأحيان عن انتشار المناطق غير الرسمية على أطراف المدن، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات التحضر والإخلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية.

كذلك فإن التفاوت في الأوضاع الاجتماعية يمثل تحدياً في العديد من البلدان العربية، ويكون أكثر وضوحاً داخل المدن. من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث، وتهميش بعض الفئات مثل كبار السن والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ومحدودية فرص السكان الأكثر فقراً في التعليم نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم.

كما تواجه معظم الدول العربية تحدياً آخر يتمثل في وجود حوالي 60% من السكان من الشباب دون سن 25 سنة، يعانون من محدودية فرص العمل، ونقص الموارد وآليات الدعم، إلى جانب ضعف المشاركة في عمليات صنع القرار. وبالتالي يجب النظر في تعزيز دور الشباب واستغلال طاقاتهم للمشاركة في التنمية وتجنب الآثار السلبية كانتشار العنف وظاهرة الإرهاب، وأيضاً تعزيز دور المرأة في عملية التنمية.

ويمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- محدودية مساهمة المرأة والشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر والريف في التنمية.
- ازدياد معدلات الفقر في المناطق الحضرية.
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.
- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال والأوضاع الأمنية والكوارث الطبيعية والتي من صنع البشر.

3-3 الأراضي والتخطيط

انتهجت بعض الدول العربية نهج الشمولية والتكامل في تخطيط المدن الجديدة كدافع للتنمية الاقتصادية، فبدأت الربط بين الاستعمالات السكنية وفرص العمل فضلاً عن توفير وسائل النقل المستدامة من خلال إعداد المخططات القومية. كذلك شرعت العديد من البلدان في إعداد الخطط الإستراتيجية لتطوير العمران للمدن القائمة حيث ساهمت هذه الخطط - بعد مشاورات مع شركاء التنمية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المحلية - في اتخاذ

القرارات في مجال التخطيط، وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتنفيذ مخططات المدن والمستقرات والمخططات الإقليمية، وضمان استدامتها مع الوضع في الاعتبار المناطق التاريخية والأثرية.

في حين أظهرت الدراسات في بعض الدول الحاجة لتحقيق ترابط بين التخطيط الاقتصادي من جهة، وجهود التخطيط العمراني المستدام والإدارة الحضرية ومتطلبات الخدمات الأساسية من جهة أخرى.

ولا يزال التناقض بين الهياكل المؤسسية، والمناهج النظرية للتخطيط العمراني المستدام يمثل إشكالية. إذ غالباً ما تفتقر الدول إلى نظم شاملة لإدارة الأراضي والملكيّات، وتوفير الأراضي بأسعار مناسبة، وحماية الموارد الطبيعية من التوسعات العشوائية على الأراضي الزراعية في بعض الدول. حيث كانت جامعة الدول العربية قد أقرت في ميثاقها العربي لحق الإنسان في السكن (المادة 31) على أن: "حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية."

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي، تنخفض الكثافة السكانية، ويزداد الفصل بين فئات السكان العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذوي الدخل المنخفض في معظم الدول العربية إلى السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية، التي تفتقر إلى الحيازة الرسمية، وتفتقر أحياناً إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي والتخطيط فيما يلي :

- ارتفاع أسعار الأراضي
- تهالك الأحياء القديمة
- غياب المخططات الوطنية والإقليمية في بعض الدول
- تضخم المدن الكبرى
- انتشار الأحياء غير النظامية والعشوائية
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني
- التشويه العمراني
- عدم الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية

3-4 الإدارة والتشريعات الحضرية

يعد قصور الهياكل المؤسسية والتشريعية في العديد من الدول العربية أحد أسباب تفاقم آثار التحضر السريع غير الموجه. حيث أنه في العديد من الدول العربية هناك محدودية في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المختلفة المتعلقة بالتنمية الحضرية، وبين المستويين المركزي والمحلي.

فلا تزال الجهود المبذولة لتعزيز قدرة السلطات المحلية من أجل تفعيل اللامركزية محدودة، إذ عادة ما تقوم الهيئات الفنية المركزية في الدول العربية بوضع السياسات والمخططات الحضرية، في حين يقتصر دور السلطات المحلية على تنفيذ الخطط المحلية. وغالباً ما تفتقر السلطات المحلية إلى الموارد البشرية اللازمة لتخطيط وإدارة النمو العمراني.

كما تعتمد هذه السلطات المحلية على الاعتمادات من الحكومات المركزية أو الإقليمية لتمويل استثمارات وأنشطتها وهذا يؤدي إلى تآكل جزئي لفوائد الإدارة المحلية التشاركية.

ويعد نقص البيانات الدقيقة القابلة للمقارنة عن اتجاهات التنمية الحضرية على الصعيد الإقليمي عنصراً مؤثراً يؤدي إلى محدودية الرؤية للتنمية الإقليمية، وهناك أيضاً احتياج إلى التحليلات اللازمة لدعم عملية صنع القرار.

كما تتمثل أحد التحديات الرئيسية في عدم تطور قوانين التخطيط والبناء لمواكبة الواقع الحضري المتغير في المنطقة العربية، والقدرات المؤسسية والموارد المالية المحدودة وقدرة السلطات المحلية على المتابعة والرقابة.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الإدارة والتشريعات الحضرية فيما يلي :

- عدم مواكبة التشريعات التخطيطية للتطورات العمرانية.
- ضعف التنسيق بين المستويات المختلفة في مجال التنمية والتخطيط وتعدد المسؤوليات.
- عدم تضمين مفاهيم الاستدامة في التشريعات وقوانين البناء ونظم التخطيط العمراني.
- ضعف الرقابة وقصور آليات التنفيذ للتشريعات.
- محدودية النهج التشاركي في التشريعات وقوانين البناء ونظم التخطيط العمراني.
- عدم وجود منظومة متكاملة لإدارة قطاع الإسكان والتنمية الحضرية.
- نقص الكوادر المدربة في مجالات العمران والبيئة.
- نقص المرادف الحضرية والإسكانية والبيئية وصعوبة إدارة المعلومات.

3-5 الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية

حتى الآن لم تنتشر التوعية البيئية على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة العربية، مما أضعف الاستجابة للمعايير البيئية الدولية. إضافة إلى عدم كفاية التشريعات واللوائح البيئية والمعنية بحماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي في بعض الأحيان أو غياب التنفيذ في البعض الآخر.

كما تواجه المنطقة العربية ندرة المياه حيث تعتبر من أقل دول العالم من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية، مما يعني استنفاد مخزون المياه الجوفية وإمدادات المياه الارتوازية بمعدلات تنذر بالخطر، بينما ينذر ارتفاع مستوى سطح البحر بالتأثير على العديد من المدن الساحلية. كما يتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن تغير المناخ إلى انخفاض هطول الأمطار مما سيزيد من تفاقم ندرة المياه وزيادة الجفاف وحالات الجفاف الشديد، مما سيؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي، حيث يعتبر التحدي الرئيسي لندرة المياه والتهديدات المرتبطة بالتصحّر هو انعدام الأمن الغذائي.

بالرغم من أن إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للمنطقة العربية لا يتجاوز 4.8 % من إجمالي الانبعاثات العالمية، وأن الدول العربية لا تتحمل المسؤولية التاريخية لتلك الانبعاثات، إلا أنها بالرغم من الأعباء المتزايدة وانطلاقاً من مبدأ المسؤولية المشتركة، سعت الدول العربية إلى العمل على تخفيض الانبعاثات بتنوع مصادر الطاقة لديها واستخدام الطاقات المتجددة. هذه المساعي تواجه تحديات مرتبطة بحاجة الدول العربية إلى الاهتمام بأولويات أخرى مثل التنمية من خلال التوسع الصناعي، كما أن زيادة عدد السكان وتحسن مستوى المعيشة أدى إلى ارتفاع نسبة مستخدمي المركبات والذي صاحبه ضعف تفعيل النقل العام وتقدم المركبات في بعض الدول.

وارتفعت معدلات استهلاك الطاقة نتيجة للنمو السكاني والاقتصادي، والتنمية الصناعية، وارتفاع مستويات المعيشة والتحصّر، والذي لم يقابله توسع كاف في استخدام الطاقة النظيفة ومواد البناء المحلية والمستدامة بيئياً. إلى جانب ذلك، فقد أدى غياب النظم المتكاملة لجمع ومعالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي والتخلص الآمن منها في عدد من الدول العربية إلى مشاكل صحية وبيئية.

ويمكن تلخيص أهم قضايا الاستدامة البيئية العمرانية والتغيرات المناخية فيما يلي :

- المخلفات والنفايات الصلبة.
- عدم كفاية منظومة الحد من مخاطر الكوارث.
- التصحر وندرة المياه.
- التلوث المائي والهوائي.
- محدودية الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- استنزاف الموارد الطبيعية بشكل كبير.
- قلة الاهتمام بتأثير التغيرات المناخية على المدن.
- تفاوت الاستجابة للمعايير الدولية البيئية وعدم توطين التقنيات الصديقة للبيئة.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجال البيئة.
- عدم وجود منظومة متكاملة لجمع ومعالجة

3-6 الإنتاجية والاقتصاد الحضري

وضعت بعض الدول العربية سياسات وطنية متماسكة لتعزيز القدرة التنافسية للمدن كمحركات للنمو الاقتصادي، مع التركيز على المدن الثانوية من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى. حيث تعترف جميع الحكومات العربية بأهمية المدينة كعامل جذب للاستثمار ومصدر لخلق فرص العمل وتخفيض نسبة الفقراء من السكان. كما استطاعت بعض المدن العربية تسويق إمكاناتها كوجهات للسياحة العالمية، على أساس التراث الطبيعي والثقافي، ودورها كمراكز تعليمية ومراكز للبحث العلمي أو عواصم مالية. وتسعى مبادرات التراث الثقافي إلى تعزيز الهوية الثقافية للمدن العربية، وفي نفس الوقت تعظيم إمكانات السياحة الثقافية لتوليد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

سيكون استثمار هذه الإمكانيات تعزيزاً كبيراً للقدرة التنافسية للمدن، وإسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فإن ضعف التنظيم والإدارة في مشروعات البنية التحتية والإسكان، بالإضافة إلى الزحف العمراني، يغير وجه المدن العربية أحياناً على حساب التراث الثقافي والطبيعي.

وعلى الرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان العربية تميل إلى تجاوز المعدل العالمي، فإن الاقتصاديات الوطنية غير متنوعة إلى حد كبير في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تأثير ضعف الاستقرار السياسي في المنطقة وانخفاض الأمن على معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر. فلا تزال بعض الدول العربية غير قادرة على توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من السكان، وبالتالي أصبحت فرص العمل هدفاً استراتيجياً بالنسبة لمعظم البلدان، وخاصة فرص العمل المتاحة للشباب، في حين أن هناك أحياناً عدم تطابق بين المؤهلات التعليمية لشباب الخريجين والفرص المتاحة في سوق العمل. بينما قد يمثل القطاع غير الرسمي أحد مصادر الموارد المحلية إذا تم استيعابه بشكل جيد في الأنظمة الرسمية، ولا تزال السلطات المحلية والحكومات المركزية غير قادرة على الحصول على الموارد ذات الصلة بالتملكات بسبب انخفاض معدلات تسجيل الملكية والمستويات العالية من اللارسمية.

كذلك فإن الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، وكذلك اعتمادها على استيراد الإمدادات الغذائية وسلاسل الغذاء العالمية. يؤدي إلى تعرضها بسهولة للصدمات الاقتصادية طبقاً للتقلبات في الأسعار العالمية، مع تداعيات أكبر على النمو والعمالة والاستقرار الاقتصادي، وعلى البيئة، مما يؤثر على مجال الإسكان.

على المستوى الإقليمي، فإن التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي لا يزال متواضعاً، وكذلك التنسيق الإقليمي فنياً ومالياً.

ويمكن تلخيص قضايا الإنتاجية والاقتصاد الحضري فيما يلي:

- المتاحة.
- عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- ضعف التنوع الاقتصادي.
- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الإناث والشباب.
- نمو الاقتصاد غير الرسمي وعدم استغلاله ايجابياً.
- ضعف التجارة البينية والتكامل الاقتصادي.
- محدودية الدور التنموي للقطاع المصرفي.
- عدم التوافق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسياً وتتفاعل معها المنظمات العربية والإقليمية والدولية والهيئات ومختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني وقطاع خاص وبما يتمشى مع حق الإنسان في التنمية المقرر بالمادة 37 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. إن الإستراتيجية تعطي صورة المستقبل الأفضل، وتهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين، توفر فرص الحصول على السكن اللائم والمستدام لجميع الفئات، تتميز بروابط قوية بين الحضر والريف، تطبق قواعد الإدارة الرشيدة وتكون قادرة على المجابهة، تحافظ على الهوية الثقافية العربية، وتركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في إطارها لتطوير منظومة الإسكان وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق يجب على كل دولة أن تضع في الاعتبار ضرورة وضع الخطط والبرامج المستقبلية بما يؤكد توافق رؤيتها وإستراتيجيتها الوطنية مع الرؤية والإستراتيجية العربية من خلال

مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي

4-2 أهمية الإستراتيجية

تغطي الإستراتيجية جميع مناطق الدول العربية، بدءاً بما تم تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، والأهداف المحددة في أجندة التنمية المستدامة 2030، وتنفيذها في جميع أنحاء المنطقة العربية، مع التركيز على الهدف رقم 11: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على المجابهة ومستدامة"، وغيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وتعد الإستراتيجية بمثابة حجر الزاوية في التحضر المستدام في المنطقة العربية. فإنها من ناحية، تشجع التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الإقليمي، والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة في كل دولة. ومن ناحية أخرى، فإنها تتناول محاور مختلفة من قضايا الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وكذلك تحديات الإسكان والبنية التحتية والتوسع الحضري المستدام على مستوى كل دولة. كما توفر الإستراتيجية خطة مرجعية إقليمية، وتقدم المشورة والتوجيهات للعاملين في مجال الإسكان والإدارة الحضرية، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لوضع خطط التنمية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني مع احترام متطلبات التنمية الإقليمية وأولوياتها.

كذلك تهدف الإستراتيجية إلى إعداد الهيكل العام لقاعدة المؤشرات الحضرية والسكنية التي تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية، وتواكب السياق الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنها تطمح للمساعدة في إعادة تقييم مبادئ ومعايير الإدارة المحلية، وتوجيهها لاتخاذ مسار اللامركزية

لتطوير الإدارة الحضرية في البلدان العربية. وتحفز الإستراتيجية تبادل الخبرات والممارسات والتعاون بين العاملين على وضع استراتيجيات وطنية فعالة، لتشجيع السياسات والممارسات المستدامة في جميع المجالات لمواجهة المشاكل التي تواجه الدول العربية. من هذه السياسات، التكامل في مجال الموارد المالية والبشرية، مجال تشييد المساكن والبنية التحتية، والعمالة الفنية، بين البلدان العربية وعلى مستوى الإقليم، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي وتنظيم قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية لتكون متماشية مع مبادئ التنمية الحضرية العالمية.

4-3 الغايات والأهداف

تركز الإستراتيجية على إيجاد مستقرات بشرية ملائمة للمعيشة، قادرة على الاستغلال الأمثل لإمكاناتها الإنتاجية، وتحقيق التنمية المستدامة لجميع سكانها، ويتطلب ذلك إدارة المدن بكفاءة من أجل المنافسة اقتصاديا ورفع مستوى المعيشة بها. وعلى الرغم من تنامي اهتمام المدن بالحفاظ على التماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية داخل البلدان، إلا أن معظم المستقرات العربية لا تزال بحاجة إلى علاج أوجه القصور في البنية التحتية والإسكان واتخاذ الخطوات اللازمة نحو الإدارة الحضرية المستدامة.

وبالتالي فإنه لا مفر من تحسين البيئة الإدارية الشاملة للتنمية الحضرية والإسكان، لتحقيق نوعية حياة أفضل وعدالة اجتماعية وخدمات للفقراء على وجه الخصوص، هذه البيئة الإدارية للتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تعزز نوعية الحياة داخل المستقرات (البنية التحتية وتوفير السكن، وإحياء المواقع التراثية)، وإدارتها (بناء قدرات السلطات المحلية وتعزيز قاعدتها المالية) واللامركزية في التمويل (تمويل الإسكان والسلطات المحلية).

تنطبق هذه الأهداف رغم شموليتها بطريقة متفاوتة على البلدان العربية، بسبب الاختلافات الجغرافية بين البلدان، وكذلك اختلاف مستوى التنمية، مما يستتبع بالضرورة أن يقوم كل بلد بتكييف هذه الأهداف طبقا لحاجاته وأولوياته في إطار من التعاون بين الدول.

الغاية 1 : ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهية العيش

الأهداف:

1. تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة.
2. توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية.
3. توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق وإدارتها وتشجيع مساهمة القطاع الخاص.
4. توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة.
5. توفير شبكات المواصلات العامة الآمنة داخل المدن وفي امتداداتها.
6. تحقيق مبادئ الصحة العامة في المستقرات البشرية العربية.
7. ضمان أمن وسلامة المجتمعات.

الإستراتيجيات:

- توفير مسكن ميسر وآليات متنوعة ومبتكرة للتمويل العقاري.
- تمكين الشباب والنساء من الحصول على الأراضي والحيازات الرسمية.
- إعداد أو تحديث السياسات الوطنية للإسكان بما يضمن توفير السكن اللائق ويشمل الإسكان الميسر.
- وضع السياسات الوطنية لاستغلال الوحدات السكنية المغلقة.
- تطوير برامج للإسكان محدود التكلفة وتطوير برامج دعم مناسبة لإسكان الفئات محدودة

- ومتوسطة الدخل.
- استخدام أساليب وتقنيات المباني الخضراء والمستدامة، مع تشجيع استخدام مواد البناء المحلية.
- رفع كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة والقضاء على أو خفض الأمية.
- رفع كفاءة الخدمة الصحية وتوسيع قاعدة الاستفادة منها لتشمل جميع فئات المجتمع
- مواجهة الأمراض المتوطنة (فيروس سي -الالتهاب الكبدي - الملاريا - ..الخ).
- تحسين خدمات الصرف الصحي في المدن.
- وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق الأمن في المدن.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص وتحفيز مساهمته في إنتاج السكن المخصص للأسر محدودة ومتوسطة الدخل.
- وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام.
- تحسين نظم إدارة النفايات.

الغاية 2 : ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

الأهداف:

8. تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف.
9. تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية، (بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة).
10. إدارة بيانات عمليات الهجرة والنزوح واللجوء لتفادي الضغوط على المدن ومواردها المتاحة.

الاستراتيجيات:

- زيادة الدعم ورفع كفاءة الخدمات في الريف للحد من الهجرة إلى المدن.
- توفير فرص عمل خارج المدن الكبرى للحد من الهجرة.
- دعم جهود الحكومات العربية في عمليات التمكين لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية وإدارتها.
- إتباع سياسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين والاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني.
- الاهتمام بالريف في السياسات الوطنية للعمران.
- وضع خريطة وطنية للتمهيش الاجتماعي وقابلية التضرر الحضرية بهدف استدراك المناطق الحضرية ذات الصلة.

الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية

الأهداف:

11. تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي للوطن العربي إقليمياً ودولياً
12. استغلال المناطق غير المأهولة في التنمية
13. تحقيق التوازن في التراتب الهرمي للمستقرات البشرية على المستويات الوطنية.
14. الحد من انتشار العشوائيات وتطوير الموجود منها.
15. تطوير المجاورات والأحياء طبقاً لمعايير العمران المستدام.
16. الاهتمام بتوفير الفراغات العامة المفتوحة الآمنة، ووضع معايير تخطيطية وتصميمية لها.
17. تطوير المخططات الشمولية للمدن بما يحقق متطلبات النمو الأخضر وجودة الحياة.

الاستراتيجيات:

- وضع سياسات وطنية لتنمية المدن والأقاليم والتعامل مع الأراضي.
- تحديد آليات لتنفيذ المخططات.
- تحفيز توفير الأراضي ذات المرافق لكافة الفئات وربطها بالمخططات وفرص العمل.
- دعم وتنفيذ برامج الارتقاء بالعشوائيات في المدن بالمنهج التشاركي.
- وضع مخططات للمدن المتوسطة والصغيرة والقرى.
- وضع خطط للتوسع العمراني ورفع الكثافات في الامتدادات المخططة.
- إعادة تنظيم الأراضي لإتاحة توسع المدن، وتطوير المناطق السكنية.
- التخطيط مركزياً والتنفيذ محلياً بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.
- ربط آليات التمويل بالمخططات الإستراتيجية المكانية.
- زيادة الفراغات العامة والمفتوحة في المدن القائمة والجديدة.

الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

الأهداف:

18. توفير وإدارة المعلومات
19. توفير تشريعات وهيكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الإسكان والتنمية الحضرية
20. التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الإدارة وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية.
21. تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية حسب الإقتضاء.
22. بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية، لتوفير الكوادر البشرية القادرة على التنفيذ والمتابعة

الاستراتيجيات:

- استكمال منظومة المراصد الوطنية وإنشاء مرصد عربي للإسكان والتنمية الحضرية لدعم إدارة المعلومات
- دعم القدرات الفنية والتقنية لدى السلطات المحلية من خلال تبادل الخبرات في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.
- إنشاء منظومة متكاملة لبناء القدرات والتنمية البشرية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية على المستويات المحلية والوطنية وعلى المستوى العربي.
- تعزيز تنمية الإيرادات المحلية واستقلال الإدارة المالية المحلية
- استكمال منظومة الأكواد ونظم القياس المرتبطة بالعمارة.
- مراجعة وتحديث وتقييم القوانين والتشريعات ونظم التخطيط والهيكل التنظيمية.
- إدارة الأراضي في كامل نطاقات المدن لتحقيق توزيع أفضل للخدمات واستعمال أكثر كفاءة للأراضي
- تدريب المهنيين على تقنيات البناء المستدام والموفر للطاقة.
- توفير إطار تشريعي ومؤسسي لتطوير ودعم عمليات اتخاذ القرار
- تنسيق دعم الجهات المانحة للمشروعات والمبادرات ذات الأولوية الإستراتيجية.
- دعم مهام الجمعيات والمؤسسات العربية المهنية والتي تعنى بالبحث العلمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، لتبادل الخبرات والمهارات بين الدول العربية.
- متابعة تحقيق التقدم في مؤشر ازدهار المدن.
- تطوير مناهج التعليم الفني والجامعي فيما يتعلق بالتخطيط العمراني والعمارة ما يواكب التطورات في تكنولوجيا البناء المستدام.

الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية
وحماية الثروات الطبيعية

الأهداف:

23. استخدام التقنيات الملائمة التي تحافظ على البيئة وفق المعايير الدولية
24. التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة
للبيئة
25. تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة البيئية للعمران، حسب الاقتضاء.
26. وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب
لها.

الاستراتيجيات:

- التوعية بالقضايا البيئية وتأثيرات التغيرات المناخية على المجتمعات العمرانية، خاصة في قطاع البناء.
- دعم مشروعات رفع كفاءة المباني في استخدام الطاقة من خلال مشاركة القطاع الخاص.
- إعطاء الأولوية لإنقاذ المجتمعات والمباني المعرضة للمخاطر (مخبرات سيول - فيضانات - انهيارات أرضية - ... الخ)
- الالتزام بفصل المخلفات الصلبة كمرحلة أولى في منظومة إعادة الاستخدام والتدوير.
- تقييم وترسيم المخاطر البيئية العمرانية ووضع خطط التأهب للمخاطر العمرانية.
- رفع كفاءة الاستجابة للمخاطر العمرانية
- زيادة الاعتماد على المواصلات العامة الصديقة للبيئة.
- ابتكار مداخل جديدة لتحسين إدارة المخلفات الصلبة في المدن.
- توفير قوانين ولوائح حول التنوع البيولوجي.
- توفير إطار مؤسسي وتشريعي لإدارة مخاطر الكوارث وميزانية للحد منها.
- تفعيل خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ المقررة في 2012.
- تفعيل الإستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدام المقررة في عام 2009. (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).
- تفعيل الإستراتيجية العربية للحد من خواطر الكوارث المقررة في القمة العربية ببيغداد عام 2012 (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).

الغاية 6 : تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي

الأهداف:

27. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة متكاملة وطنياً وإقليمياً
28. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
29. دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية.
30. توفير فرص العمل والحد من البطالة.
31. الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية
32. تمكين جميع فئات المجتمع المحلي من تحسين اقتصادياته وسبل معيشتة.
33. تحسين التمويل المحلي للسلطات المحلية، وتحويل الأصول المجمدة إلى محركات اقتصادية
34. جعل المدن أكثر جاذبية وإنتاجاً، لتحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر الترتيب التنافسي للمدن (Index Global City)
35. تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في الدول العربية.

الاستراتيجيات:

- تشجيع تنوع الاقتصاد المحلي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات ومبادرات الاقتصاد الأخضر.
- تيسير التخصيص الفعال للموارد الوطنية المحدودة على أساس الأولويات.
- توفير تشريعات وتيسيرات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
- توفير وتبادل فرص للباحثين والمبتكرين لتطبيق مخرجات البحث العلمي على مستوى الدول العربية.
- تشجيع الاستثمار المسئول مجتمعياً وبيئياً، ووضع لوائح وسياسات تضمن استدامة الاستثمار.
- حصر وتصنيف الموارد على المستوى الوطني لتوظيفها على المستوى الإقليمي.
- التوفيق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل على المستويات الوطنية والإقليمية.
- ربط التنمية العمرانية بالاستراتيجيات الاقتصادية لكل دولة
- الدخول في النظام العالمي كشبكة متكاملة للتنمية وجذب استثمارات لتنشيط التنمية بالعالم العربي.

5 آليات التنفيذ

تغطي الإستراتيجية مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاماً حتى نهاية عام 2030، وتعتبر الإستراتيجية وثيقة استرشادية للحكومات الوطنية نحو مستقرات بشرية أكثر شمولية وتكاملاً واستدامة في المنطقة العربية، ويتم مواضعها في ضوء توصيات مؤتمر المونل الثالث، والذي يتضمن نتائج مفاوضات أجندة التنمية الحضرية المستدامة 2030، فضلاً عن توصيات أهداف التنمية المستدامة كتوصيات لأجندة حضرية جديدة للمنطقة العربية. وسوف يتم مراجعة الإستراتيجية دورياً بعد مدة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات، لتقييم ما تم إنجازه من الأهداف والغايات المتوقعة. وتتوافق الإستراتيجية مع الإطار العربي للتنمية المستدامة 2030، المقرر من القمة العربية في عام 2012 في بغداد.

تشمل آليات تنفيذ الإستراتيجية المستويين الإقليمي والوطني. حيث تستهدف الآليات الإقليمية التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية، في حين تستهدف الآليات الوطنية قضايا كل دولة طبقاً لخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى الدول العربية (بتشجيع من جامعة الدول العربية) بذل جهود كبيرة لإعداد استراتيجيات للإسكان والتنمية الحضرية مع وضع الإستراتيجية العربية كدليل إرشادي وإطار للتعاون. وتقوم كل دولة بوضع خطة عمل لتنفيذ الإستراتيجية، وتحديد الأولويات واقتراح آليات التنفيذ والتقييم والمتابعة بما يتواءم مع معطياتها. مما يمهّد الطريق نحو المونل الثالث والتمثيل المتكامل للمنطقة العربية، وتقوم جامعة الدول العربية مع مونل الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني وتيسير تبادل الآراء الوطنية والأفكار والخبرات المتعلقة بالآليات التنفيذ ومؤشراتها.

5-1 الآليات الوطنية

تلعب الحكومات الوطنية دوراً هاماً في تبني أجندة التنمية المستدامة 2030، وتنفيذ الأهداف والغايات الخاصة بالإستراتيجية. كذلك تتحمل الإدارات المحلية مسؤوليات، إما مباشرة أو مشتركة مع الحكومات الوطنية أو في شراكة مع المجتمعات والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكذلك مقدمي الخدمات في المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. تتولى كل دولة طبقاً لخصوصيتها إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال نهج تشاركي، بحيث يتم اقتراح أفكار المشاريع أو البرامج في إحدى المؤسسات التالية أو بالتعاون

فيما بينها: الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة داخل الدولة، المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، واللجنة الفنية الاستشارية الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. ويتم مناقشة الخطة الوطنية والموافقة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية- والتي يتم إنشائها- المعنية بتنفيذ الإستراتيجية وفقا لخصوصية كل بلد. ويتم تشجيع المؤتمرات والفعاليات الوطنية لدعم الأساليب المبتكرة لربط الاستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العربية.

5-2 الآليات الإقليمية

يتولى مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتفعيل الآليات الاستراتيجية المناسبة ومن الممكن أن تشمل:

أولاً: تشكيل لجنة عليا: لتوجيه ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية برئاسة الأمين العام للجامعة وعضوية أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالإضافة إلى رؤساء منظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة بتنفيذ الإستراتيجية. وتتركز مهام اللجنة بتوجيه ومتابعة التنفيذ. ويقترح أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاً سنوياً واحداً.

ثانياً: تشكيل لجنة فنية استشارية إقليمية: برئاسة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وعضوية مسؤولين على أعلى مستوى من وزارات الإسكان والتعمير بالدول العربية أعضاء الجامعة ومكتب موئل الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية، وتكون مهمة اللجنة بشكل أساسي مناقشة أفكار المشاريع الإقليمية المقترحة واعتماد المشاريع والخطط على مستوى الدول العربية مجتمعة. وتتولى اللجنة كذلك متابعة العمل وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات ذات العلاقة. تعقد هذه اللجنة اجتماعاً نصف سنوي (يفضل أن يسبق اجتماعات اللجنة العليا).

ثالثاً: إنشاء وحدة فنية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية والعمل كسكرتارية للجنة العليا واللجنة الفنية الاستشارية على أن تكون مرجعيتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

رابعاً: إنشاء مرصد إقليمي عربي للإسكان والتنمية الحضرية تحت إشراف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبالتعاون مع الحكومات الوطنية، يتولى في المرحلة الأولى دعم استكمال منظومة المرصد الوطنية في الدول العربية وبعد ذلك يتولى مسؤولية تحديد وتجميع وتنسيق المعلومات المطلوبة من المرصد الوطنية لمتابعة ودعم مدى التقدم في تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها، ومن مهامه القيام بوضع إطار للرصد والتقييم لتنفيذ الإستراتيجية، بالتعاون الوثيق مع كافة الشركاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية العاملة في مجال تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية. ويشمل هذا منظمة المدن العربية (ATO)، والمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)، والمرصد الحضري للمدن العربية (ATUO) وغيرها من الكيانات ذات الصلة. كما يقوم المرصد بمتابعة التقدم المحرز في المؤشرات وتقديم التحليلات والدعم لصناع القرار، وتقديم كل دولة تقريراً سنوياً إلى المرصد الإقليمي، ليتم البناء عليها لإعداد تقرير إقليمي عربي.

خامساً: تقوم الدول (الوزارات المعنية) بتسمية جهات محددة للإشراف على متابعة العمل في الإستراتيجية، وتتولى أيضاً مهمة التنسيق والمتابعة على المستوى الوطني والقومي وبشكل خاص مع اللجنة الفنية الاستشارية ووحدة الإستراتيجية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. في حين تقوم المؤسسات والمنظمات وغيرهم من شركاء التنفيذ بتسمية موظفي اتصال للتنسيق والمتابعة.

سادساً: نظراً لتشابه القضايا في المنطقة، فإنه من المتوقع تشكيل مجموعات تبادل المداخل والمنهجيات والتشريعات والاقتراحات بشأن الهياكل المؤسسية، بالإضافة إلى التعاون في

تنفيذ الإجراءات المشتركة بحيث تحدد كل مجموعة طرق تبادل المعلومات ودورة وهايكل الاجتماعات.

سابعاً: يباشر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية عمله في عام 2015 تحت رعاية جامعة الدول العربية. ويضم وزراء من كل دولة من الدول الأعضاء مختصون بالعمل في مجال العمران والتنمية المستدامة، وسوف يجتمع مرة كل سنتين. حيث سيعرض مدي التقدم في مؤشرات الإستراتيجية في المنتديات، وتعد الاجتماعات الجانبية لمجموعات التفكير في سبل التقدم ودعم العمل المستقبلي.

5-3 آليات مشاركة موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية

بناءً على المهام الموكلة لموئل الأمم المتحدة والتي من بينها تلك المتضمنة في الخطة الإستراتيجية 2014-2019، فإن المكتب الإقليمي للدول العربية لموئل الأمم المتحدة هو الشريك الرئيسي للدول العربية في تطبيق هذه الإستراتيجية، ويتم تنفيذها أيضاً بالتعاون مع جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والمهتمة بالإسكان والتنمية الحضرية. ويستجيب موئل الأمم المتحدة للأوضاع المتعلقة بكل بلد، ويقدم الدعم الفني في مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية، وكذلك يقوم ببناءً على طلب الدولة بالمساهمة في

- المساندة فيوضع السياسات ودعم تنفيذها: بغرض خلق سياسات تمكينية مترابطة للفرص الاقتصادية والإسكان والحيارة الرسمية للأراضي وتوفير الخدمات الأساسية.
- تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات: على جميع المستويات، لتعزيز التدخلات الإقليمية والوطنية والمحلية في الإدارة الحضرية، وتقوية سبل التعاون بين هذه المستويات.
- مساندة تنفيذ السياسات المستحدثة: لتيسير العملية المتشابكة الخاصة بوضع السياسات وبناء القدرات ووضع منهجية التنفيذ التي تضمن تماسكها وتأثرها.

5-4 الخطوة التالية

إن هذه الإستراتيجية هي وثيقة استرشادية للدول الأعضاء، وسيتم تحديثها ومواءمتها حسب الاقتضاء، ويلي هذه الإستراتيجية إعداد مخطط تنفيذي تفصيلي لها.

6 الملاحق

ملحق (1) فريق العمل

المهندس/ إستبرق إبراهيم الشوك - الوكيل الأقدم لوزارة الأعمار والإسكان (رئيسا للجنة الفنية لصياغة الإستراتيجية)	جمهورية العراق
السيد/سمير إبراهيم بشقه - مدير عام الدائرة الفنية بالوزارة	
المهندس/سليمان الحسنات- مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي/ المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد / عمر بلحاج عيسى- المدير العام للبناء ووسائل الانجاز بوزارة السكن والعمران والمدينة	الجمهورية الجزائرية
السيدة/ جليوط مهدية- مكلفة بالدراسات والتلخيص ديوان السيد الوزير وزارة السكن والعمران والمدينة	الديمقراطية الشعبية
المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار - مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان	المملكة العربية السعودية
المهندس/ سبيل عبد الرسول اسحق - الأمين العام للمجلس القومي للتنمية العمرانية	جمهورية السودان
المهندس/ علي عبد الحفيظ ابحيري- وكيل لوزارة الإسكان والمرافق	دولة ليبيا
المهندس/ عبد الحفيظ ابو سيف المودي - أمين لجنة إدارة مصلحة التخطيط العمراني	
المهندس/ إبراهيم بشير الزين - مدير مكتب شؤون وزارة الإسكان والمرافق	
المهندس/ حسين الجبالي- مستشار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	جمهورية مصر العربية
الدكتورة المهندسة/ فهيمة الشاهد - رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية- الهيئة العامة للتخطيط العمراني.	

المهندسة/ ريهام أحمد محمد بكر إبراهيم - منسق الاتصال بين وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ومجلس وزارة الإسكان والتعمير العرب.

المنظمات

برنامج الأمم المتحدة للمستقرات البشرية - المكتب الإقليمي للدول العربية

الدكتورة/ سحر عطية - أستاذة التصميم والتخطيط العمراني ورئيس قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة
الأستاذة/ رانية هدية مدير برنامج مصر للهابيئات

السيد/ ديفيد أوبري - مؤهل الأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة/ كاتيا شيفر - مؤهل الأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة/ جوانا ريكارت - مؤهل الأمم المتحدة - المكتب الإقليمي للدول العربية

الدكتور/ احمد شلبي - أستاذ التنمية العمرانية - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة

المهندسة/ هبة عمار - مدرس مساعد - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة

المهندس/ بيتر عادل - معيد بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة

الأستاذة/ شهيرة حسن وهي - نائب مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

السيد/ وليد السيد العربي - مسئول ملف الإسكان و التنمية الحضرية - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

السيدة/ إيناس عبد العظيم مصطفى - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس

وزراء الإسكان والتعمير

العرب

مرفق القرار رقم (663) بشأن: تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030

نتائج المؤتمر الوزاري حول

"تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية: الأبعاد الاجتماعية"

تحت رعاية
فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

الإعلان العربي
لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 "الأبعاد الاجتماعية"

القاهرة - جمهورية مصر العربية
7 إبريل / نيسان 2016

نحن الوزراء العرب ورؤساء الوفود وممثلو وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية والصحة والشباب والرياضة والوزراء مسؤولي اللجان الوطنية العربية للتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمندوبون الدائمون لجامعة الدول العربية، المجتمعون برعاية السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، في أعمال المؤتمر الوزاري حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، في الدول العربية (الأبعاد الاجتماعية)، يومي 6 و 7 إبريل / نيسان 2016، في مدينة القاهرة، وبمشاركة رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتنمية المستدامة في الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة وصناديق ومؤسسات التمويل العربية والدولية والمؤسسات العربية المعنية.

إذ نؤكد على ضرورة مواجهة التحديات التي تحول دون تحقيق خطة التنمية المستدامة في الدول العربية، وبخاصة استمرار الاحتلال الاسرائيلي وما تواجهه بعض الدول العربية من صراعات مسلحة وآفة التطرف والإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وبما يُمكن من توفير بيئة تمكينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير الموارد اللازمة لها، وصولاً إلى تحقيق السلم والأمن الشامل، وبما يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي ويؤدي إلى تحقيق التنمية الشاملة المنشودة.

وإذ نشدد على محور الخطة التنموية حول السكان وحقوقهم ورفاهيتهم، والاستثمار في رأس المال الاجتماعي، لاسيما في فئة الشباب والمرأة للاستفادة من فرص التحول الديموغرافي، وضمان عدم تخلف أي أحد عن الركب، وإيلاء الاهتمام اللازم بقضايا المهاجرين، خاصة في ظل ازدياد أعداد النازحين القسريين بسبب النزاعات المسلحة وتزايد تدفقات الهجرة غير النظامية بما يعرض حياتهم للمخاطر والإتجار بهم، وللتغلب على التأثير السلبي لتدفقات اللجوء والنزوح على التنمية في المنطقة، خاصة

في البلدان المستقبلية لأعداد كبيرة من اللاجئين، وكذلك على توفير الخدمات الصحية والأدوية والمستلزمات الطبية وتأهيل الفرق الطبية وخدمات التعليم، إضافة إلى الخدمات الاجتماعية الأخرى، بما يُمكن هذه البلدان من تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة.

وانطلاقاً مما حققته الدول العربية من إنجازات لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، وإشادة بالجهود العربية للتحضير لخطة التنمية المستدامة 2030، بما في ذلك جهود المجالس الوزارية العربية المتخصصة والأولويات العربية الصادرة عن إعلان عمان (مايو 2014)، وشرم الشيخ (أكتوبر 2014)، التي رحبت بهما القمة العربية في شرم الشيخ (مارس / آذار 2015)، بموجب قرارها رقم (631)، ووثيقة البحرين الصادرة عن المنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة (مايو 2015).

- نؤكد على ما يلي :

- 1- أن إنجاز خطة التنمية المستدامة يعتمد أساساً على استتباب الأمن ومكافحة الإرهاب وانتشال الشباب من براثن التطرف بجميع أشكاله.
- 2- أن كل دولة تتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي مع مراعاة الظروف والسياسات الوطنية واختلاف الأولويات والأدوات المتاحة لكل دولة وثقافة مجتمعها.
- 3- أن كل دولة تقرر سبل إدماج خطة التنمية المستدامة ضمن عمليات التخطيط والسياسات والاستراتيجيات الوطنية.

- 4- أن كل دولة مسؤولة عن توفير البيانات والمعلومات الرسمية والأدلة الدقيقة والموثوقة المصنفة على أساس علمي في مجالات وأبعاد التنمية المستدامة والمؤشرات اللازمة لمتابعة التقدم نحو تنفيذ الأهداف والغايات.
- 5- أن تعمل الحكومات العربية والجهات صاحبة المصلحة على تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، في إطار من الشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية الخاصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.
- 6- دور الأمم المتحدة والهيئات والمنظمات الدولية في دعم جهود الدول العربية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، مع مراعاة الاحترام الكامل لسيادة الدول الوطنية ولمختلف قيمها الدينية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية.
- 7- العمل على بناء مستقبل مستدام اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع ضرورة الإسراع بخطى التنمية للارتقاء بحياة الشعوب العربية، لتحتل المكان الذي يليق بها في عالمنا المعاصر.
- 8- عالمية وشمولية خطة التنمية المستدامة 2030، وفقاً لمبدأ الطوعية والمسؤولية المشتركة، ولكن المتباينة الأعباء.
- 9- تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة، على كافة المستويات.
- 10- الشعوب هي محور التنمية المستدامة، وكرامة الإنسان أمر أساسي، وفي ضوء ذلك يجب تحقيق الأهداف والغايات لجميع شرائح المجتمع مع أهمية الوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب.

11- التنمية المستدامة تتطلب مشاركة هادفة ونشطة على كل الأصعدة في صنع القرار والتخطيط في سياسات وبرامج التنمية المستدامة، وتنفيذها على كافة المستويات، وشرائح المجتمع بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة والضعيفة.

12- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإزالة العوائق والتحديات التي تحول دون تمكينها، ودعم مشاركتها في كافة مسارات التنمية، وحمايتها من كافة أشكال العنف ضدها وبصفة خاصة أثناء النزاعات المسلحة والحروب وظروف عدم الاستقرار واللجوء.

13- دعم جهود تمكين الأسرة العربية، وحماية الأطفال والقضاء على كافة أشكال العنف الممارس ضدهم وبصفة خاصة الأطفال ضحايا الاحتلال والنزاعات المسلحة واللجوء، وجعل النهوض بهم وإنفاذ حقوقهم أولوية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة بكافة أبعادها، وتأهيل الشباب وتدريبهم لمواكبة التطور والتصدي للتحديات التي تواجههم.

ويعد أن ناقشنا الأبعاد الاجتماعية للأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة وغاياتها، والتي تمس المواطن بصورة مباشرة نتطلع إلى أن تتمكن الدول العربية بحلول عام 2030 من:

1- القضاء على الفقر المدقع والجوع بجميع صورهما وأبعادهما حتى يتمتع الجميع بمستويات المعيشة الأساسية ويحصل جميع المواطنين على احتياجاتهم من الأغذية الكافية وميسورة التكلفة .

2- تمكين الجميع من التمتع بالحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وكفالة السلامة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي، ومنح الجميع فرصاً متكافئة للحصول على التعليم الجيد.

3- تحقيق فرصة العائد الديمغرافي الناجمة عن التحولات السكانية من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تستثمر في الشباب ورأسالمهم الإنساني على صعيد المعلومات والقدرات والحقوق والخدمات ليستثمر كل شاب وشابة ما لديهم من إمكانيات، والنهوض بفرص العمل المتاحة للشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة.

4- دعم وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد البنية التشريعية والأساسية اللازمة التي تمكنهم من الاندماج الكامل في المجتمع، انطلاقاً من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006، وما يتصل بها من غايات في خطة 2030.

ويعد أن استمعنا وناقشنا أوراق العمل المعنية بالأبعاد الاجتماعية (الشؤون الاجتماعية - الصحة - الشباب والرياضة)، وإلى مداخلات مديري الإدارات المتخصصة في القطاع الاجتماعي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، وأخذاً في الاعتبار الاستراتيجيات وخطط العمل التي تم إعدادها في المجالات المتخصصة المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية، والمقرة من المجالس الوزارية العربية ومجلس وزراء الخارجية العرب والمجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة.

وإذ نرحب بتلك الجهود، فإننا نؤكد الأخذ بها في الاعتبار عند اعتماد خطط عمل تنفيذية في المجالات المتخصصة، مؤكداً على مواصلة الأمانة العامة لجامعة

الدول العربية (القطاع الاجتماعي)، جهودها مع الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة.

وحيث إن التنمية المستدامة تقتضي اتخاذ إجراءات عملية عاجلة، وأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة، لتحقيق الأهداف والغايات الطموحة، يتطلب تضافر وتأسيس شراكات وطنية، وتوافر البيانات والمعلومات الوطنية اللازمة، وتوفير التمويل والدعم اللازم لأجندة 2030، وتسخير العلم والتكنولوجيا.

نقر أن يتم ذلك كله ضمن الإطار والتوجهات التالية:

أولاً السياسات:

- 1- دمج خطة التنمية المستدامة في الخطط الوطنية للتنمية، مع ضرورة وضع استراتيجيات موجهة ومتسقة في هذا الإطار، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في تنفيذها.
- 2- إطلاق مشروع وطني يكفل دمج الأهداف والغايات وقياس مستويات التقدم على نحو شامل استناداً إلى المؤشرات المعتمدة من الأمم المتحدة، ووضع الآليات العملية لقياسها.
- 3- إطلاق حملات توعوية تدعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة تستهدف كل شرائح المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر ضعفاً.
- 4- الاهتمام بالتخطيط بما يدعم التماسك والاندماج والتلاحم الاجتماعي، ووضع البرامج الوطنية التي تحقق ذلك.

5- دعم الجهود الرامية لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي ومواجهة الكوارث وإرساء السلام وتسوية النزاعات ومنع نشوبها، والحد من الآثار السلبية لتزايد اعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة، ومؤازرة ودعم البلدان التي ترحح تحت الاحتلال أو التي تمر بمراحل ما بعد النزاع لإرساء السلام وتثبيت دعائم الدولة، والاستفادة من خبرات المهجرين وتحويلاتهم المالية، وتشجيعهم على الاستثمار في الاوطان الاصلية.

ثانياً: المؤسسات:

1- تعزيز المؤسسات العامة بما يستجيب للتحديات الراهنة والمقبلة ولتحقيق خطة التنمية المستدامة ويمكنها من العمل بفاعلية وكفاءة لحصول الجميع على خدمات عالية المستوى.

2- تبني مناهج عملية تركز على تحقيق النتائج وتأخذ في الاعتبار جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية المستدامة، بما يعزز الاتساق وتقليل التجزؤ والتداخل، وبما يسهم في زيادة الفاعلية والكفاءة في عمل المؤسسات العامة.

3- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني استناداً إلى قرارات القمم العربية التنموية الثلاثة (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011، الرياض 2013)، والعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني المقر من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بموجب القرار رقم (793) الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين (شم الشيخ 2015).

ثالثاً: البيانات:

1- إدخال تطوير شامل في إدماج، وبناء ورصد المؤشرات في مناهج وآليات جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها وتبادلها وإجراء تحليلات معمقة للثغرات القائمة فيها.

- 2- تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات عالية الجودة والموثوقية، والمصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية والانتماء الجغرافي ومستوى الدخل والإعاقة وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.
- 3- توفير مصادر بيانات حديثة وغير تقليدية، والاستخدام الأمثل للسجلات الإدارية وتبني تصنيفات أوسع تسمح بالكشف عن كافة أوجه التفاوت، والاستفادة من جهود المنظمات الدولية بما يخدم تنمية القدرات الوطنية في بناء مؤشرات قياسية تخدم المصالح الوطنية.
- 4- تشجيع إقامة شراكات وطنية بين الجهات ذات العلاقة وإنشاء شبكة جامعة لشبكات الابتكار في مجال البيانات.

رابعاً: حشد الموارد المالية:

- 1- اعتماد استراتيجيات وطنية لتمويل جهود التنمية المستدامة تتضمن جميع تدفقات التمويل، وضمان التحاور المستمر بين الحكومات والجهات ذات العلاقة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتوظيف كل مسارات التمويل، على النحو الأمثل لخدمة التنمية المستدامة.
- 2- حث الدول الأعضاء على دراسة الطرق الناجحة لتمويل قطاع الصحة والرعاية الصحية الأولوية وتطبيقها.
- 3- الاستفادة من الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة في دعم جهود الدول العربية الرامية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، وزيادة فاعلية التعاون الإنمائي، وأن يستند ذلك إلى المبادئ الأساسية المتمثلة في المسؤولية الوطنية.
- 4- التأكيد على التزام الجهات المانحة للمساعدات الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو، ببلوغ النسبة المتفق عليها دولياً من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، وتخصيص نسبة من

الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية للدول الأقل نمواً، وضحايا الحروب والكوارث.

خامساً: العلم والتقنية:

- 1- اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- 2- تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة وإنشاء منصات الكترونية مشتركة على المستويين الوطني والإقليمي.
- 3- زيادة فرص نقل المعرفة والوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في الدول الأقل نمواً.
- 4- تسهيل نقل التكنولوجيا الآمنة، وما يقابلها من معارف إلى الدول النامية، بناءً على شروط مواتية بما فيها الشروط الميسرة والتفضيلية.

سادساً: التعاون الإقليمي والدولي:

- 1- اتخاذ إجراءات إقليمية منسقة، لتفعيل التعاون الإقليمي العربي على كافة المستويات كوسيلة أساسية لخدمة التنمية المستدامة إقليمياً.
- 2- تعزيز التكامل العربي الاقتصادي والسعي إلى وضع مقاربة دامجة لسياسات التنمية والتجارة معاً.
- 3- تأسيس ودعم الآليات الإقليمية لحل النزاعات، بما يعزز السلم والأمن والاستقرار العربي.
- 4- تعزيز دور الأمم المتحدة الإنمائي، كداعم في مجال تنفيذ خطة 2030 في الدول العربية، بما في ذلك مجال نقل التقنية وبناء القدرات.

المتابعة والتقييم:

1- اعتماد إطار عربي للمتابعة والتقييم، ذي طابع طوعي وفعال وتشاركي وشفاف ومتكامل، يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، ورصد الإنجازات التي تمت لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

2- المشاركة بشكل منتظم في المتابعة وعرض الجهود لتنفيذ خطة 2030، على مدى السنوات الخمسة عشر المقبلة، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء أنشطة المتابعة والاستعراض بانتظام في مختلف المستويات.

وستسترشد عمليات المتابعة والتقييم على جميع المستويات بالمبادئ التالية:

1- تكون عملية المتابعة والتقييم طوعية، تمسك بزمامها الدول وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية وستحترم الحيز السياسي والأولويات. وانطلاقاً من أن تولي زمام الأمور عامل أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تستند عليها عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على أساس أن الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.

2- ضرورة رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالمية بما يشمل وسائل التنفيذ في البلدان كافة وعلى نحو يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط، ويراعي أبعاد التنمية المستدامة.

3- ستحدد الإنجازات والتحديات والثغرات عوامل النجاح الحاسمة وستساعد الدول على اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة، وتساعد أيضاً في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات بما يعزز عنصرَي التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

4- سيكون الناس هم محور عملية المتابعة والتقييم، وستركز بشكل خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً وتخلفاً عن الركب.

5- ستستند عمليات المتابعة والاستعراض على تقادي الازدواجية ومراعاة الظروف والقدرات والاحتياجات الوطنية، وأن تكون قابلة للتطور مع مرور الوقت، أخذاً في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة.

6- سنتوخى الدقة ونستند إلى الأدلة ونسترشد بتقييمات وبيانات قطرية رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت، ومصنفة وتأخذ في الاعتبار موضوعات الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

دور جامعة الدول العربية في عملية الرصد والمتابعة على المستوى الإقليمي:

تعزيز دور جامعة الدول العربية كآلية إقليمية لدعم عملية التنفيذ والرصد والمتابعة، ودعوتها لإنشاء لجنة عربية للمتابعة والرصد من خلال مجالسها الوزارية ولجانها ومنظماتها المتخصصة، ترفع توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدوره يرفع ما يراه مناسباً إلى القمة العربية لأخذ قرار بالدعم السياسي اللازم، ويقترح في هذا الصدد أن تشكل اللجنة تحت مسمى "اللجنة العربية للتنمية المستدامة"، تشكل من عدد من الدول الأعضاء، أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي وتمثيل الدول الأقل نمواً لتكون هي المعنية بالأساس في إعداد التقارير اللازمة، وذلك وفقاً للتصور المرفق الذي أعده القطاع الاجتماعي، وعلى أن تقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمهام الأمانة الفنية للجنة المشار إليها.

ختاماً:

وفي نهاية أعمالنا، نرفع نحن المشاركون في أعمال المؤتمر بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن دولنا ومنظماتنا، أسمى آيات الشكر والتقدير للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، على رعايته لأعمال المؤتمر، التي أتت تأكيداً لدور مصر الريادي للدفع بمسيرة التنمية العربية، كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير للحكومة والشعب المصري الشقيق على كرم الضيافة وحسن الوفادة.

كما نتوجه بالشكر إلى مملكة البحرين على الجهود التي بذلتها في الإعداد والتحضير والمتابعة لعقد هذا المؤتمر وذلك سعياً لاستصدار التوصيات والمقترحات الكفيلة بإنجاح الجهود العربية المشتركة، لتحقيق خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

نطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي) رفع إعلاننا هذا إلى القمة العربية القادمة لإقراره وللتوجيه بالعمل بموجبه، وذلك بناء على قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في هذا الشأن.

تصور آلية جامعة الدول العربية

لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، في الدول العربية

"اللجنة العربية للتنمية المستدامة"

أولاً: مقدمة

- أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ 70، "أجندة التنمية المستدامة 2030"، التي اشتملت على 17 هدفاً تنموياً، و169 غاية لتحقيق الأهداف، وجاءت الأهداف وغايتها لتشمل كل المناحي والمجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المطلوب تحقيقها.
- نصت مقدمة الإعلان على "باسم الشعوب التي نحن في خدمتها، اتخذنا قراراً تاريخياً بشأن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول ونحن ملتزمون بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، ونحن ندرك أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة".
- كما نصت الفقرة (3) من الإعلان الذي جاء على لسان رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مقر الأمم المتحدة خلال الفترة 25 - 27 سبتمبر / أيلول 2015، "تعتزم العمل من الآن وحتى عام 2030، القضاء على الفقر والجوع في كل مكان، ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وكفالة الحماية الدائمة

للأرض ومواردها الطبيعية، ونعقد العزم أيضاً على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوافر فرص العمل الكريم للكافة، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية.

- فقد جاءت الفقرة (3) من إعلان أهداف التنمية المستدامة المشار إليها لتلخص الأهداف بشكل واضح بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولتؤكد على أن الهدف الأساسي هذه الأهداف هو القضاء على الفقر متعدد الأبعاد.

ثانياً: تنفيذ الأولويات العربية في أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030:

- بدأت جامعة الدول العربية بالتنسيق مع دولها الأعضاء بالإعداد لهذه الأجندة الهامة منذ عام 2012، من خلال مجالسها الوزارية المتخصصة، وبالتعاون مع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية (UNDG)، وأعضاء آلية التنسيق الإقليمي (RCM).

- حرصت الأمانة العامة على تبني القمة العربية لهذه الأولويات وعرض الجهود المبذولة منذ عام 2012، على القمة التنموية في الرياض 2013، وما تم من اجراءات أخرى على قمة الكويت 2014، وصولاً إلى قمة شرم الشيخ 2015، التي رحبت بهذه الجهود وأكدت على مواصلة العمل لتنفيذ الأجندة بالتنسيق مع كافة الشركاء ومن خلال المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

- أخذاً في الاعتبار توجيه القمة بشأن منظمات المجتمع المدني، ودورها كشريك في العملية التنموية، وافق مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على "العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني العربية"، ومنهاج العمل - دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الفترة 2016 - 2026، وباعتماد هذا العقد تعد منظومة

جامعة الدول العربية بكافة أجهزتها وبالتعاون مع المجتمع المدني، جاهزة لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة.

- ووفقاً للفقرة (41) من إعلان أهداف التنمية المستدامة، فإن كل بلد تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، موضحاً ان الخطة الجديدة تتناول الوسائل المطلوبة للوصول إلى الغايات.

- وأكدت الفقرة 45 من الإعلان على الدور الأساسي الذي تُضطلع به البرلمانات الوطنية، من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في كفالة المساءلة عن فاعلية تنفيذ الالتزام، وأوضحت أن الحكومات والمؤسسات العامة تعمل عن كثب في المسائل المتعلقة بالتنفيذ مع السلطات الإقليمية والمحلية والمؤسسات دون الإقليمية والمؤسسات الدولية والأكاديمية، والمنظمات الخيرية للهيئات التطوعية وغيرها.

- نصت الفقرة (46) من الإعلان على "ونؤكد الدور الهام لمنظومة الأمم المتحدة، وما تحظى له من ميزة نسبية في دعم بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، بما ينبغي أن يتوافر لها من موارد كافية وأن تتحلى به من نجاعة وانسجام وكفاءة وفاعلية وإذ نشدد على أهمية تعزيز الملكية والقيادة الوطنية على الصعيد القطري،

نعرّب عن دعمنا للحوار الجاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار هذه الخطة في الأجل الطويل.

- كما تضمنت الفقرة 47 التأكيد على تحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن أنشطة المتابعة والاستعراض على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات، كما أكدت على أن

المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF)، برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي سيضطلع بالدور المركزي في رصد أنشطة المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

- أوضحت الفقرة (75) من الإعلان أن متابعة الأهداف والغايات واستعراضها سيتم باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية، وستستكمل هذه المؤشرات العالمية بمؤشرات تضعها الدول الأعضاء على الصعيدين الإقليمي والوطني، وأشارت إلى أن إطار المؤشرات العالمية الجاري صياغته من فريق من الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، سوف يتم اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وفقاً لولايتهما في هذا الصدد.

ثالثاً: تصور آلية جامعة الدول العربية لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، في الدول العربية:

- كان لابد من المقدمة التي أوضحت الجهود العربية للإعداد لهذه الأجندة، والمرور على عدد من الفقرات الهامة في الإعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة 2030، لينبني على ما تضمنه تصور الآلية المقترحة لدعم جهود الدول العربية الرامية إلى تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، مع الاستفادة من تجربة الاتحاد الإفريقي التي أشاد بها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبما يتوافق مع طبيعة وظروف وإمكانيات الدول العربية، ومنظومة جامعة الدول العربية.

- وبناء عليه تقترح الأمانة العامة الآلية التالية:

▪ تشكيل الآلية: تُشكل الآلية من عدد ستة دول عربية، على أن تشمل ترويكاً القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، وتمثيل جغرافي من كل مناطق الدول العربية، وذلك على مستوى القادة العرب، وعلى أن

تجتمع هذه الآلية على مستويات وزراء الخارجية والوزراء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكبار مسؤوليهم، مع إمكانية دعوة رؤساء المكاتب التنفيذي للمجالس الوزارية المتخصصة كلما رأت ذلك.

▪ رئيس الآلية: رئيس القمة العربية التنموية، هو رئيس الآلية، وهو الذي يمثل الآلية العربية في الاجتماعات العربية والدولية على مستوى الرؤساء والملوك، وفي مقدمتها منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة.

▪ الأمانة الفنية: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، هي الأمانة الفنية والسكرتارية لهذه الآلية.

▪ مهام الآلية:

1. المتابعة والتقييم المنظم للدول العربية، بهدف دعم قدراتها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
2. مساعدة الدول الأعضاء في إعداد تقارير التقييم الوطنية، وبما يمكن من إعداد التقرير العربي الإقليمي وفقاً للمعايير الدولية.
3. دعم الجهود العربية الرامية لإيجاد المؤشرات الوطنية والعربية والإقليمية لقياس مدى التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
4. تعيين مجموعة من الشخصيات العربية البارزة في حدود أربع شخصيات لمدة سنتان قابلة للتجديد لمرة واحدة، لدعم عملية التقييم والمراجعة واقتراح السياسات والتوصيات اللازمة.
5. رفع التوصيات الوطنية لقائد الدولة التي تطلب دعم من الآلية.
6. رفع توصيات إلى القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، على أن تقوم الآلية على المستوى الوزاري بعرض تقرير دوري

على القمم العادية وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس
الجامعة على المستوى الوزاري.

7. القيام بزيارات تقييمه بناء على طلب الدول الأعضاء.

8.حث شركاء التنمية على دعم تنفيذ توصياتها مادياً وفنياً.

▪ مهام الأمانة العامة:

بالإضافة إلى مهام السكرتارية لآلية تقوم الأمانة العامة بما يلي:

1. إقتراح توصيات التي تدعم عمل الآلية من خلال مجالسها ولجانها
ومنظماتها.

2. التنسيق بين الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة بما في ذلك
منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

3. التواصل مع رئيس الجهة التي سيتم تعيينها كمنسق للتنمية
المستدامة على المستوى الوطني.

4. إعداد مشروع التقرير العربي الإقليمي بالتعاون مع كافة الجهات
المعنية العربية والأممية، وعرضه على الآلية للموافقة عليه،
تمهيداً لاعتماده على مستوى القمة.

5. إعداد شبكة معلومات حول مختلف القطاعات لتسهيل تبادل
المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء.

6. إعداد قائمة بالشركاء الاستراتيجيين والشركاء حسب الجهات
والشركاء الدوليين.

7. القيام بأي مهام أخرى من شأنها تعزيز عمل الآلية.

▪ اجتماعات الآلية:

1. تُعقد الآلية اجتماعها على مستوى القادة مرة كل عامين قبل انعقاد القمة العربية التنموية، وفي حال عدم انعقاد القمة التنموية في موعدها تعقد اجتماعاتها قبل القمة العربية في دورتها العادية.
2. تُعقد الآلية اجتماعها على مستوى الوزراء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوزراء مقرري أو مسؤولي اللجان الوطنية للتنمية المستدامة قبل أعمال دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام، على أن يسبقه اجتماع تحضيرى على مستوى كبار المسؤولين، بما يمكن من رفع أي توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بناء عليه يقترح أن يكون اجتماعات الآلية على النحو:

- 1- اجتماعات كبار المسؤولين المتخصصين، وكبار المسؤولين من أعضاء الآلية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - 2- اجتماع الوزراء أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوزراء اللذين سوف يتم تكليفهم من الدول الأعضاء كمنسقين أو مقررين للجان الوطنية التي سوف تشكل في الدول الأعضاء.
 - 3- اجتماع الوزراء أعضاء الآلية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - 4- اجتماع الآلية على مستوى وزراء الخارجية.
 - 5- اجتماع الآلية على مستوى القادة.
- سترفع نتائج أعمال الآلية وفقاً للترتيب المشار إليه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثم مجلس الجامعة ومن ثم إلى القمة العربية.